

FATF



إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر

الجهات الرقابية



مارس 2021



مجموعة العمل المالي هي هيئة بين حكومية مستقلة تقوم بتطوير والترويج للسياسات المعنية بحماية النظام المالي العالمي ضد جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تعتبر توصيات مجموعة العمل المالي بمثابة المعيار العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.fatf-gafi.org

لا تخل هذه الوثيقة، وكذلك أي بيانات وخرائط مدرجة هنا، بوضع أي إقليم أو سيادته، وبترسيم الحدود والحدود الدولية وباسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

نقلت المراجع من:

مجموعة العمل المالي (2021) إرشادات لتطبيق النهج القائم على المخاطر للجهات الرقابية،
مجموعة العمل المالي، باريس- www.fatf-gafi.org/publications/documents/Guidance-RBA-Supervision.html

© 2021 FATF/OECD. كافة الحقوق محفوظة.
لا يجوز إعادة إنتاج أو ترجمة هذا المستند دون موافقة خطية مسبقة.
وللتقديم على هذه الموافقة، لجميع أجزاء هذا المستند، يرجى التواصل مع سكرتارية مجموعة العمل المالي، 2 شارع أندريه باسكال 75775 Paris Cedex 16، فرنسا
الفاكس: +33 1 44 30 61 37 أو عبر البريد الإلكتروني: contact@fatf-gafi.org

Photocredits coverphoto ©Getty Images

الإقرار

تشرف الجهات الرقابية على الإجراءات التي يتخذها القطاع الخاص لتنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال والإبلاغ عن أي اشتباهات. تعد الرقابة الفعالة المستندة إلى المخاطر جزءًا أساسيًا من نظام قوي لمكافحة غسل الأموال. توجه هذه الوثيقة الجهات الرقابية حول كيفية تقييم المخاطر في القطاعات التي تخضع لرقابتهم وتكثيف مواردهم وفقًا لذلك وتتضمن استراتيجيات لمواجهة التحديات المشتركة. تستند الإرشادات إلى عمل أعضاء فريق المشروع التالبيين والمساهمة المكثفة من الشبكة العالمية لأعضاء مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي، والتي تشكل معًا أكثر من 200 سلطة قضائية. كما استفادت الإرشادات هذه من المشاورات غير الرسمية مع مجموعة من الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في الشمول المالي.

قاد العمل الخاص بهذه الإرشادات جون يوان تاي (هيئة النقد في سنغافورة)، فيليب بيرثو، (L'Autorité de contrôle prudentiel et de Resolution of France)، هاميش أرمسترونج (مفوضية الخدمات المالية في جيرسي)، مع شاننا كريشنان، جاي سونغ وبن الدريسي من سكرتارية مجموعة العمل المالي ("السكرتارية"). تلقى فريق المشروع مساهمات كبيرة من جو سينغ كويك (هيئة النقد في سنغافورة)، وجوليان ايسكولان وفادمة بوهارتشيش (ACPR France) وداميان برينان (البنك المركزي الأيرلندي)، كي تشين وجرايس جاكسون (صندوق النقد الدولي)، كونتاي سيليك (البنك الدولي)، كارولين غاردنر (الهيئة المصرفية الأوروبية)، كلير ويلسون (لجنة المقامرة في المملكة المتحدة)، ميلاني نايت ولي آدمز (مكتب المملكة المتحدة للإشراف على مكافحة غسل الأموال المهني ((OPBAS)، ليسيا يفتشينكو (مكتب المشرف على المؤسسات المالية (OFSI) في كندا)، مارلين مانويل فيفريه (وزارة المالية الكندية)، مايك هيرتزيبرج (وزارة المالية الأمريكية مع مدخلات من مختلف الجهات الرقابية الأمريكية)، جوليانا بيتريو وإيزابيلا كوريا (البنك المركزي البرازيلي)، وتوموهيتو تاتسومي وأريسا ماتسوزاوا (وكالة الخدمات المالية اليابانية) وألكسندر كوريانوف (جهاز الرقابة المالية الروسي).

جدول المحتويات

4
5

الاختصارات
الملخص التنفيذي

7

الجزء الأول: إرشادات رفيعة المستوى حول الرقابة القائمة على المخاطر

7

1. المقدمة

7

1.1. الأهداف والنطاق

8

1.2. نظرة عامة على منهجية التقييم وتوصيات مجموعة العمل المالي ذات الصلة

10

1.3. أطر العمل الرقابي الشائعة

11

1.4. خصائص إطار العمل الرقابي القائم على المخاطر الفعال

12

1.5. نظرة عامة على عملية الرقابة القائمة على المخاطر

14

2. فهم الجهات الرقابية للمخاطر

14

2.1. ما هو نطاق تقييم مخاطر الرقابة والغرض منه؟

17

2.2. على ماذا تشمل عملية تقييم مخاطر الرقابة؟

22

2.3. ما المعلومات التي تحتاجها الجهات الرقابية لتحديد المخاطر وفهمها؟

24

2.4. كيف تبقى الجهات الرقابية فهمها للمخاطر محدثاً؟

25

3. من النهج القائم على المخاطر الى الرقابة

25

3.1. ماهي الاستراتيجيات الرقابية؟

26

3.2. كيف يمكن لاستراتيجيات الرقابة تحديد المخاطر؟

27

3.3. كيف يمكن للجهات الرقابية تعديل نهجهم لتغيير الطبيعة والتردد والكثافة والتركيز الرقابي؟

29

3.4. كيف يمكن للجهات الرقابية استخدام مزيج من الأدوات المكتبية والميدانية لتقوية نهجها القائم على المخاطر؟

31

3.5. كيف يجب على الجهات الرقابية التعامل مع القطاعات والكيانات منخفضة المخاطر؟

33

3.6. كيف يمكن للجهات الرقابية تطوير نهج قائم على المخاطر أكثر قوة مع مرور الوقت؟

35

3.7. كيف يمكن تطبيق الإجراءات التصحيحية والعقوبات المتاحة في النهج القائم على المخاطر؟

36

3.8. كيف للجهات الرقابية قياس فاعلية نهجها القائم على المخاطر؟

39

3.9. التعاون المحلي، بما يشمل التعاون بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة التحوطية

39

3.10. التعاون الدولي لتحقيق نهج رقابي قائم على المخاطر

42

4. المسائل الشاملة

42

4.1. استخدام جهات الرقابة للتكنولوجيا ("التكنولوجيا الرقابية")

43

4.2. الاشتراك مع القطاع الخاص

44

4.3. استخدام الأطراف الثالثة

46

الملحق (أ) نظرة عامة على الأدوات الرقابية

الجزء الثاني: استراتيجيات للتصدي للتحديات المشتركة في الرقابة القائمة على المخاطر وأمثلة من الدول

48

الأهداف والنطاق

نظرة عامة على التحديات المحددة في التقييمات المتبادلة 48

5. استراتيجيات لمعالجة التحديات في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب 49

5.1. انقطاع الاتصال بالتقييم الوطني للمخاطر أو عدم المحاذاة له 49

5.2. مجالات جديدة للمسؤوليات الرقابية - تحديد السكان الخاضعين للتنظيم 50

5.3. مجالات جديدة للمسؤوليات الرقابية - تحديد المخاطر وفهمها 51

5.4. الصعوبات في تقييم المخاطر على مستوى الكيان 51

5.5. بناء فهم المخاطر مع مرور الوقت 53

5.6. العمل مع السلطات الأخرى لتكملة (لإتمام) تقييم المخاطر 54

5.7. مسائل جمع البيانات 55

5.8. اعتبارات خاصة بالنسبة للجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة 56

57

5.9. الإرشادات الأخرى

6. تطبيق الرقابة القائمة على المخاطر 58

إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر إلى الجهات الرقابية³

- 6.1. التسلسل لإنشاء رقابة قائمة على المخاطر 58
- 6.2. عدم كفاية الموارد أو وجود موظفين يفتقرون إلى الخبرة 59
- 6.3. الإشراف على القطاعات التي تضم عدداً كبيراً من الكيانات ومعلومات محدودة عن المخاطر 60
- 6.4. ضعف عمليات تدقيق الحسابات المستقلة للكيانات 60
- 6.5. اعتبارات خاصة بالنسبة للجهات الرقابية على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة 61
- 6.6. دور الهيئات ذاتية التنظيم للأعمال والمهنة غير المالية المحددة 62
- 6.7. عدم الوضوح في تقسيم الأدوار والمسؤوليات الرقابية 63
- 6.8. نهج عدم التسامح أو عدم تقبل الفشل 63
- 6.9. الرقابة المتكاملة مقابل الرقابة المستقلة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 64
- 6.10. ينبغي أن تكون استراتيجيات الرقابة القائمة على المخاطر حديثة وديناميكية 65
- 6.11. التحديات اللوجستية في إجراء عمليات التفتيش الميدانية 66
- 6.12. موارد مفيدة لمزيد من القراءة

66

68

الجزء الثالث: أمثلة من الدول

- 68 الأهداف والنطاق
- 68 7. الرقابة على المؤسسات المالية
- 68 7.1. تقييم المخاطر والمنهج القائم على المخاطر
- 75 7.2. استخدام جهات الرقابة للتكنولوجيا ("التكنولوجيا الرقابية")
- 77 7.3. الاشتراك مع القطاع الخاص
- 79 7.4. أدوات التفتيش المكتبي
- 80 7.5. التعاون المحلي
- 83 7.6. اعتبارات خاصة بالنسبة للجهات الرقابية على قطاع مقدمي خدمات الأصول الأموال أو القيمة
- 86 8. الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة
- 86 8.1. تقييم المخاطر
- الأعمال 8.2. من النهج القائم على المخاطر إلى الرقابة والمهنة غير المالية المحددة 87
- 90 8.3. التنسيق ومشاركة المعلومات
- 92 9. الرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
- 92 9.1. تحديد السكان من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
- 92 9.2. تحديد مخاطر قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
- 94 9.3. الأدلة الإرشادية وجلسات التواصل مع قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
- 94 9.4. استخدام التكنولوجيا في الرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
- 95 9.5. توظيف وتدريب الجهات الرقابية على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
- 95 9.6. العمليات متعددة السلطات القضائية والتعاون الرقابي على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
- 97 10. الرقبة في سياق جائحة كورونا
- 10.1. المرونة القائمة على المخاطر للكيانات المبلغة والتواصل الواضح للتوقعات وتوفير التوجيه
- 97
- 98 المصطلحات

الاختصارات

مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب	AML/CFT
المهن والأعمال غير المالية المحددة	DNFBF
مجموعة العمل المالي	FATF
المؤسسات المالية	FI
وحدة المعلومات المالية	FIU
معلومات الإدارة	MI
غسل الأموال	ML
خدمات تحويل الأموال أو القيمة	MVTS
أتمتة العملية الروبوتية	RPA
تقييمات المخاطر الرقابية	SRA
جهة ذاتية التنظيم	SRB
تمويل الإرهاب	TF
مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية	TCSP
مقدمي خدمات الأصول الافتراضية	VASP

الملخص التنفيذي

1. يعتبر منع غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أكثر فاعلية في حماية المجتمعات من الأذى من متابعة ملاحقة النشاط بعد حدوثه. تلعب الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دورًا أساسيًا في حماية النظام المالي والقطاعات الأخرى من سوء الاستخدام من قبل المجرمين والإرهابيين من خلال: (1) زيادة وعي الكيانات الخاضعة للتنظيم² وفهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع الالتزامات التنظيمية وتسهيل وتشجيع الممارسات الجيدة، (2) إنفاذ ومراقبة الامتثال للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و(3) اتخاذ التدابير المناسبة عند تحديد أوجه القصور. من أجل أداء هذه الوظيفة بفعالية وكفاءة، يجب على الجهات الرقابية تنفيذ نهج قائم على المخاطر.
2. يتضمن النهج القائم على المخاطر تصميم الاستجابة الرقابية لتناسب المخاطر المقدرة. يسمح هذا النهج للجهات الرقابية بتخصيص موارد محدودة للتخفيف الفعال من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي عملوا على تحديدها والتي تتماشى مع الأولويات الوطنية. إن تصميم الرقابة لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة سيقبل من فرص المجرمين لغسل متحصلاتهم غير المشروعة والإرهابيين لتمويل عملياتهم وتحسين جودة المعلومات المتاحة لجهات إنفاذ القانون. كما سيضمن أن الأنشطة الرقابية لا تضع عبئاً غير مبرر على القطاعات والكيانات والأنشطة ذات المخاطر المنخفضة. وهذا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الشمول المالي أو زيادته مما قد يقلل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام عن طريق زيادة الشفافية. يتضمن النهج القوي القائم على المخاطر استراتيجيات مناسبة لمعالجة مجموعة كاملة من المخاطر، من القطاعات والكيانات ذات المخاطر الأعلى إلى الأقل. إذا تم تنفيذ النهج القائم على المخاطر بشكل صحيح، فهو أكثر استجابة، وأقل عبئاً، ويفوض المزيد من القرارات إلى الأشخاص الأكثر ملاءمة لاتخاذها.
3. تكشف التقييمات المتبادلة أن الانتقال إلى الرقابة القائمة على المخاطر تعد مهمة صعبة. حيث تحتاج الجهات الرقابية إلى فهم جيد للمخاطر، وأساس قانوني قوي (التفويض والصلاحيات) بالإضافة إلى الدعم السياسي والتنظيمي والقدرة والموارد الكافية للنجاح في تنفيذ نهج رقابي قوي قائم على المخاطر. يستغرق الانتقال من النهج القائم على القواعد إلى النهج القائم على المخاطر وقتاً. وهي تتطلب تغييراً في الثقافة الرقابية، والاستثمار في بناء القدرات وتدريب الموظفين، بالإضافة إلى تطوير وتنفيذ مجموعة أدوات رقابية شاملة. للمساعدة في هذا التمكين، تحدد مجموعة العمل المالي إرشادات رفيعة المستوى في الجزء الأول من هذه الوثيقة، ونصائح عملية لمواجهة تحديات التنفيذ الشائعة في الجزء الثاني وأمثلة الدول في الجزء الثالث، بما في ذلك استراتيجيات وأمثلة للرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يجب قراءة وثيقة الإرشادات هذه جنباً إلى جنب مع التوجيهات القادمة حول تمويل انتشار التسلح التي تشرح المتطلبات الجديدة التي تم تقديمها في أكتوبر 2020 للدول والكيانات الخاضعة للتنظيم لتقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح وتنفيذ التدابير القائمة على المخاطر.

¹ لأغراض هذه الإرشادات، يشير مصطلح "الجهات الرقابية" إلى السلطات المختصة المحددة أو الهيئات غير العامة ذات المسؤوليات التي تهدف إلى ضمان التزام الكيانات الخاضعة للتنظيم لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشمل الهيئات ذاتية التنظيم المخصصة لأداء هذه الوظيفة.

² حيث يشمل هذا بموجب معايير مجموعة العمل المالي: المؤسسات المالية ومقدمو خدمات الأصول الافتراضية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وهي عبارة عن نوادي القمار؛ وكلاء العقارات؛ وتجار المعادن والأحجار الكريمة والمحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين والمحاسبين ومقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية. ويمكن أن يشمل أيضاً أي أعمال ومهن أخرى تقرر الدولة تضمينها في هذه الفئة بناءً على المخاطر.

6 إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر الى الجهات الرقابية

الجزء الأول:

إرشادات رفيعة المستوى حول الرقابة القائمة على المخاطر

1. مقدمة

1.1. الأهداف والنطاق

4. الهدف من هذا الدليل غير الملزم هو توضيح وشرح كيفية قيام الجهات الرقابية بتطبيق نهج قائم على المخاطر لأنشطتهم بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي. بالإضافة إلى شرح التوقعات المشتركة، فإن الدليل ينطوع أيضًا إلى المستقبل ويحدد الممارسات المبتكرة التي يمكن أن تساعد في تحسين فعالية الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتالي نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام.
5. يركز هذا الدليل الإرشادي على العملية العامة التي يجب من خلالها على الجهة الرقابية، وفقًا لفهمها للمخاطر، تخصيص مواردها واعتماد أدوات مناسبة للمخاطر لتحقيق رقابة فعالة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حين أن الدليل الإرشادي يحدد بعض الخصائص المميزة في الرقابة على القطاع المالي مقابل القطاعات الأخرى، إلا أنه لا يسعى إلى تحديد أو معالجة المخاطر القطاعية. يكمل الدليل الإرشادي هذا الإرشادات الخاصة بالقطاعات في الوثائق التوجيهية للنهج القائم على المخاطر الخاصة بمجموعة العمل المالي³.
6. لا يدعو هذه الدليل الإرشادي إلى أي إطار مؤسسي محدد للرقابة. يجب أن تكون التدابير المؤسسية والوسائل الأخرى التي تستخدمها الدول لتطبيق الرقابة والتنفيذ على أساس المخاطر مصممة خصيصًا لسياق كل دولة. يمكن أن يشمل ذلك الإطار المؤسسي والتنظيمي الحالي (مثل اللوائح التحوطية للقطاعات ذات الصلة)، وحجم وتعقيد القطاعات الخاضعة للتنظيم ودرجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (بما في ذلك التهديدات ونقاط الضعف) التي تتعرض لها. في هذا الدليل الإرشادي، يتم توفير أي إشارة إلى الممارسات المطبقة في دولة معينة على سبيل المثال فقط ولا تعتبر موافقة أو مصادقة من مجموعة العمل المالي على فاعلية هذا النظام.

³ تتوفر إرشادات حول القطاعات التالية على موقع مجموعة العمل المالي: المهنيون القانونيون (2019) والمحاسبون (2019) ومقدمو خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية (2019) والأوراق المالية (2018) والتأمين على الحياة (2018) وخدمات تحويل الأموال أو القيمة (2016) والعملات الافتراضية (2015) والقطاع المصرفي (2014)، والبطاقات المدفوعة مسبقًا، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول وخدمات الدفع عبر الإنترنت (2013)، ونوادي القمار (2008)، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (2008)، وكلاء العقارات (2008). يرجى مراجعة القسم 6.12 للحصول على قائمة بالمصادر.

1.2. نظرة عامة على منهجية التقييم وتوصيات مجموعة العمل المالي ذات الصلة

7. تم تحديد المتطلبات المتعلقة بالرقابة القائمة على المخاطر في توصيات مجموعة العمل المالي، وتقوم مجموعة العمل المالي بتقييم فعالية الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب النتيجة المباشرة 3 من منهجية مجموعة العمل المالي.
8. تشرح التوصية 1 ومذكرتها التفسيرية النهج القائم على المخاطر وتسلط التوصية 2 الضوء على أهمية التنسيق الوطني، بما في ذلك مع وبين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتطلب التوصية 1 ومذكرتها التفسيرية 1 من السلطات القضائية (الدول) تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق النهج القائم على المخاطر للتخفيف من المخاطر وفقاً لذلك - وهذا ينطبق على الأنشطة الرقابية. تتطلب المذكرة التفسيرية من الجهات الرقابية مراجعة ودراسة ملفات تعريف المخاطر والتقييمات التي وضعتها المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة في تطبيق النهج القائم على المخاطر. يُعد النهج القائم على المخاطر المبين في التوصية 1 أساساً لتخصيص الموارد وتنفيذ التدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ينطبق النهج القائم على المخاطر فيما يتعلق بما يلي:
 - أي الكيانات التي يجب أن تخضع لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بدولة ما وإلى أي مدى تخضع لالتزاماتها
 - كيف يجب أن تلتزم هذه الكيانات لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - وكيف ينبغي على هذه الكيانات أن تخضع للرقابة (بما في ذلك نطاق وتكرار وكثافة الأنشطة الرقابية).
9. قامت مجموعة العمل المالي بتعديل التوصية 1 ومذكرتها التفسيرية 1 في أكتوبر 2020، لتتضمن مطلباً للدول والمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة لتقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح على النحو المحدد في المعايير. وهذا يعني أن الجهات الرقابية مطالبون الآن بالنظر في كيفية تعرض الكيانات الخاضعة لرقابتهم أو إشرافهم لمخاطر تمويل انتشار التسلح وضمان التنفيذ الفعال للعقوبات المالية المستهدفة. تعمل مجموعة العمل المالي على تطوير إرشادات حول تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح والتخفيف من حدتها ويجب على الجهات الرقابية أن يأخذوا ذلك في الاعتبار أثناء تطوير نهج الرقابة/الإشراف الخاص بهم بشأن تلك المسائل مع ملاحظة أن الجهات الرقابية والكيانات قادرة على استخدام أطر عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة الحالية لمعالجة متطلبات تمويل انتشار التسلح الجديدة بدلاً من إنشاء أطر عمل جديدة لتقييم المخاطر أو الالتزام.
10. تتطلب التوصية 26 الرقابة على المؤسسات المالية على أساس المخاطر، وتتطلب التوصية 28 الرقابة أو الإشراف على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة على أساس المخاطر وتتطلب التوصية 15 الرقابة أو الإشراف على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على أساس المخاطر. 4 وتوصي المذكرة التفسيرية 15 و26 و28 الجهات الرقابية بتخصيص موارد الرقابة بناءً على المخاطر. وهذا يتطلب من الجهات الرقابية فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولهم وقطاعاتهم وكياناتهم وأن تكون لديهم إمكانية الوصول الميداني والمكتبي إلى جميع المعلومات ذات الصلة بهذه المخاطر
11. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التوصيات 15 و27 و28 أن تمتع الجهات الرقابية بصلاحيات لفرض مجموعة من العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة (بما يتماشى مع التوصية 35 لمعالجة حالات الفشل في الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
12. تشير معايير مجموعة العمل المالي إلى كل من "الرقابة" و"أنظمة الإشراف" على الكيانات الخاضعة للتنظيم (انظر التوصية 14 و15 و26 و28):⁵

4 تسمح التوصية 28 بتنظيم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بخلاف نوادي القمار من قبل جهة رقابية أو هيئة تنظيم ذاتي مناسبة، إذا كان بإمكان هذه الهيئة ضمان التزام أعضائها بالتزاماتهم بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5 قد تقدم بعض الكيانات خدمات عبر العديد من هذه الأنشطة المحددة. في حين لا يشترط أن تكون هذه الكيانات بموجب نظامين رقابيين منفصلين، فمن المهم أن تخضع الأنشطة المغطاة

- للمؤسسات المالية ذات الصلة بموجب المبادئ الأساسية للترخيص والرقابة بما يتماشى مع المبادئ الأساسية المعمول بها تحت التوصية 26. يجب أن تكون جميع المؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك مقدمي خدمات الأموال أو القيمة أو مقدمي خدمات تحويل الأموال أو العملة) ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية مرخصة أو مسجلة ويجب أن تخضع للرقابة والإشراف اعتماداً على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة بما يتماشى مع التوصيات 14 و 15 و 26.
 - يجب أن يتم ترخيص نوادي القمار وتنظيمها والرقابة عليها بما يتماشى مع التوصية 28. يجب أن تخضع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بخلاف نوادي القمار لأنظمة فعالة للإشراف وضمن الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس حساس للمخاطر بما يتماشى مع التوصية 28.
13. تتضمن مفاهيم "الرقابة" و"أنظمة الإشراف" مجموعة من الأنشطة والأدوات المتاحة للجهات الرقابية والتي يجب تطبيقها بطريقة قائمة على المخاطر. لأغراض هذا الدليل الإرشادي، فإن وجود "نظام للإشراف" يعني وجود اختلاف في نهج وتركيز الجهات الرقابية بدلاً من الاختلاف الأساسي في الأدوات المتاحة والأنشطة المعمول بها:
- في ظل "نظام الإشراف"، يكون الإشراف المستمر لأنشطة الكيانات الخاضعة للتنظيم أقل تدخلاً بشكل عام من نظام الرقابة التقليدي. على سبيل المثال، قد لا تخضع الكيانات عادة لدورات تفتيش منتظمة. ومع ذلك، في ظل نظام الإشراف، يجب أن تكون الجهات الرقابية قادرة على استخدام مجموعة من التدخلات، بما في ذلك التدابير التدخلية، حيث يتم تحديد المخاطر ويجب ألا تقتصر على الأنشطة المكتيبة.
 - في ظل "نظام الإشراف"، تكون التدخلات أكثر تفاعلاً مع مخاطر محددة (أو ملموسة) مقارنة بنظام الرقابة التقليدي. ومع ذلك، يتطلب الإشراف الفعال مجموعة من التدابير الاستباقية لاكتشاف التغيرات الكبيرة في المخاطر ومتجاوبة لها (على سبيل المثال، إقرارات البيانات الدورية، والتحديثات الدورية لتقييم المخاطر لتحديد ملفات تعريف المخاطر المتغيرة، والإشراف المستمر للبيانات أو الأحداث ذات الصلة مثل المعاملات المشبوهة الإيداعات أو الأحداث الخطرة والتدخلات النشطة مع الكيانات حسب الضرورة). على سبيل المثال، يساعد نظام الإشراف في الكشف عن الكيانات التي تفشل باستمرار في إجراء العناية الواجبة تجاه العملاء أو الإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة أو التي يُحتمل أن تكون قد سهلت التدفقات المالية غير المشروعة وهو الأساس لإثارة مداخلات رقابية أكثر تدخلاً.
14. عند تحديد ما إذا كانت أنظمة الإشراف مناسبة أم لا، تحتاج الجهات الرقابية إلى مراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع. على سبيل المثال، في حين أن المعايير تسمح لمعظم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بالخضوع "لأنظمة الإشراف"، فإن قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة ذات المخاطر العالية تخضع في العديد من الدول لمستوى من الإشراف التي تصنفها مجموعة العمل المالي على أنها "رقابة" بموجب نظام الإشراف، يُطلب من الجهات الرقابية أيضاً تقديم التوجيه الكافي والتغذية العكسية والتأكد من التزام الكيانات لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقدرة على تطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة وراعية بما يتماشى مع التوصية 35.
15. يستخدم مصطلح "الإشراف" على نطاق واسع من قبل الجهات الرقابية لتغطية مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة أو العمليات لملاحظة التغييرات في ملفات تعريف المخاطر أو الكشف عن السلوك غير النمطي. من الصعب رسم خط واضح بين "الرقابة" و "الإشراف" لأن كلا المفهومين يشتمل على أنشطة على مجموعة من الأدوات المتاحة للجهات الرقابية. مناقشة متطلبات "الإشراف" أو "أنظمة الإشراف"

بموجب المعايير. على سبيل المثال، عندما يتبادل نادي قمار الأموال في شكل أصول افتراضية (جزئياً أو حصرياً)، يجب أن تخضع هذه الأنشطة لأي من المتطلبات الإضافية بموجب التوصية 15 ومذكرتها التفسيرية 15.

10 □ إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر الى الجهات الرقابية

المنصوص عليها بموجب الدليل الإرشادي هذا حيث تشير الى استخدامها في توصيات مجموعة العمل المالي المذكورة أعلاه بدلاً من الاستخدام الشائع للمصطلح. كما لا ينطبق هذا الدليل الإرشادي في سياق الإشراف على المنظمات غير الهادفة للربح ذات الصلة بموجب التوصية 8.

16. المسألتان الجوهريتان الأكثر صلة بهذا الدليل الإرشادي بموجب منهجية الفعالية في النتيجة المباشرة 3 لمنهجية مجموعة العمل المالي هما:

- المسألة الجوهرية 3.2: ما مدى قدرة الجهات الرقابية على تحديد والحفاظ على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات المالية وغيرها من القطاعات ككل، والمحافظة على فهم واضح لهذه المخاطر في مختلف القطاعات وأنواع المؤسسات، والمؤسسات الفردية؟
- المسألة الجوهرية 3.3: ما مدى جودة قيام الجهات الرقابية بمتابعة مدى التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الإشراف عليه، على أسس قائمة على المخاطر، بهدف خفضها؟
- 17. تعتبر الجوانب الأخرى لمعايير ومنهجية مجموعة العمل المالي مهمة أيضاً للنهج القائم على المخاطر ولكنها ليست محور تركيز هذا الدليل الإرشادي. على سبيل المثال:
 - تسلط التوصية 34 والمسألة الجوهرية 3.6 الضوء على أهمية التوجيه والتغذية العكسية والحاجة إلى قيام الجهات الرقابية بتعزيز فهم واضح للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لن تصل عمليات التفتيش الرقابي إلا إلى نسبة مئوية من تعداد الكيانات الخاضعة للتنظيم. تعتبر الإرشادات الواضحة والتنقيف واستراتيجيات التواصل المبتكرة للكيانات الخاضعة للتنظيم فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جزءاً مهماً من برنامج الرقابة العام. على الرغم من أن هذه المبادرات لا تستخدم بالضرورة السلطات التنظيمية، إلا أنها تمكن الجهات الرقابية من تعزيز تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على المخاطر على نطاق واسع قدر الإمكان لعدد كبير من الكيانات الخاضعة للتنظيم.
 - تسلط التوصيات 15 و26 و28 والمسألة الجوهرية 3.1 الضوء على متطلبات دخول السوق التي يجب أن تنطبق أيضاً بطريقة قائمة على المخاطر بحيث تقوم الجهات الرقابية بتعديل تدابيرها بناءً على المخاطر المحتملة (على سبيل المثال، أنواع مختلفة من ملكية الكيانات).
 - تتم تناول المسألة الجوهرية 3.4 بشأن تطبيق عقوبات رادعة ومتناسبة وفعالة **briefly** بإيجاز في القسم 3.7 من هذا الدليل. يتم توفير مزيد من الإرشادات حول هذا الأمر في إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن الرقابة والإنفاذ الفعال من قبل الجهات الرقابية على القطاع المالي وإنفاذ القانون.
 - يتم تناول المسألة الجوهرية 3.5 حول إظهار تأثير الجهات الرقابية على الالتزام من قبل الكيانات بإيجاز في القسم 3.8.

1.3. أطر العمل الرقابي الشائعة

18. تتوفر مجموعة متنوعة من الأطر الرقابية وتستخدم لمراعاة سياق ومخاطر الدولة. تركز مجموعة العمل المالي على النتائج بدلاً من العملية
- أي أنها لا تحدد إطاراً رقابياً معيناً طالما أن النتائج الرقابية تعالج بشكل فعال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الاتصال والتنسيق الفعال بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعند الاقتضاء، مع الجهات الرقابية الأخرى المعنية، بما في ذلك الرقابة الاحترازية والهيئات ذاتية التنظيم والبنوك المركزية ووزارات المالية والجهات الأخرى ذات الصلة مثل

إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر إلى الجهات الرقابية¹¹

وحدات المعلومات المالية وجهات إنفاذ القانون أمرًا بالغ الأهمية لضمان تطبيق الدولة لنهج فعال قائم على المخاطر بشكل عام.

19. تتضمن أمثلة الأطر الرقابية العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الترتيبات التي توجد فيها:

- جهة رقابية واحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولة عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع الكيانات الخاضعة للتنظيم (عادة ما تمارس هذه المهمة من قبل نفس الجهة التي تفي بمهمة وحدة المعلومات المالية أو الجهة الرقابية الاحترازية).
- يعتبر تكامل بعض جوانب الرقابة، على سبيل المثال، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتكامل والرقابة الاحترازية على القطاع المالي و/أو وحدة المعلومات المالية أو الضرائب أو أي سلطة أخرى مسؤولة عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع أو بعض القطاعات غير المالية.
- نموذج لامركزي للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع العديد من الجهات و/أو الهيئات ذاتية التنظيم المسؤولة عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر القطاعات المختلفة وداخلها. قد تلعب وحدة المعلومات المالية أو أي جهة أخرى دورًا في الإشراف على أو تنسيق الرقابة على جميع قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو بعضها.

20. من المهم الوضع في الاعتبار الإطار الرقابي ذي الصلة في الدولة عند تطوير نماذج لتقييم المخاطر والرقابة القائمة على المخاطر. هناك فوائد وتحديات مرتبطة بكل نموذج تتعلق بالموارد والخبرة وكفاية التكاليف، وتوافر المعلومات لتقييم المخاطر والالتزام، وتنسيق النهج الرقابية على المستويين الوطني والدولي وعوامل أخرى. يمكن أن يكون للنماذج المختلفة عواقب مقصودة أو غير مقصودة على مجمل الفعالية وتخصيص الموارد. على سبيل المثال، قد يختلف مستوى الاهتمام الممنوح لقطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة بشكل كبير بين دولة مع جهة رقابية واحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (والتي تغطي أيضًا مجموعة من القطاعات المالية) والدول التي لها جهات رقابية منفصلة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة وبالتالي لها نطاق ومنظور مختلف حول كيفية تقييم المخاطر. يعد التقييم الوطني الشامل للمخاطر⁶، والتعاون الوطني الهادف أمرًا بالغ الأهمية لضمان قيام الجهات الرقابية بتنسيق وتعديل تقييماتهم للمخاطر والأساليب الرقابية حسب الاقتضاء. عندما يتم تنفيذ الوظائف ذات الصلة من قبل سلطات مختلفة وفقًا لتفويضات كل منها (على سبيل المثال، وحدة المعلومات المالية + التحوطية + الجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، يجب أن تكون الدول قادرة على جمع جميع المعلومات ذات الصلة معًا للوصول إلى رؤية شاملة للمخاطر. من المهم أن تضمن الدولة وجود ارتباط بين المخاطر القطاعية والموارد المتاحة للجهة الرقابية المسؤولة عن هذا القطاع. يرجى مراجعة الأقسام 2.1.2 و 3.9 لمزيد من المعلومات.

1.4. خصائص إطار العمل الرقابي القائم على المخاطر الفعال

21. في ظل إطار رقابي فعال قائم على المخاطر، تقوم الجهة الرقابية بتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل القطاع (القطاعات) والكيانات الواقعة ضمن اختصاصاتها وتعمل على التخفيف من حدتها بفعالية على أساس مستمر. يتضمن ذلك تنفيذ نظام تقييم مخاطر سليم يتيح تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقياسها ومراقبتها والإشراف عليها، بالإضافة إلى نهج رقابي قائم على المخاطر يتيح التدخل الرقابي في الوقت المناسب لمعالجة أي تغييرات مهمة أو ارتفاع في المخاطر. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن الجهة الرقابية:

⁶ أو الأشكال الأخرى من تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنسقة وطنياً.

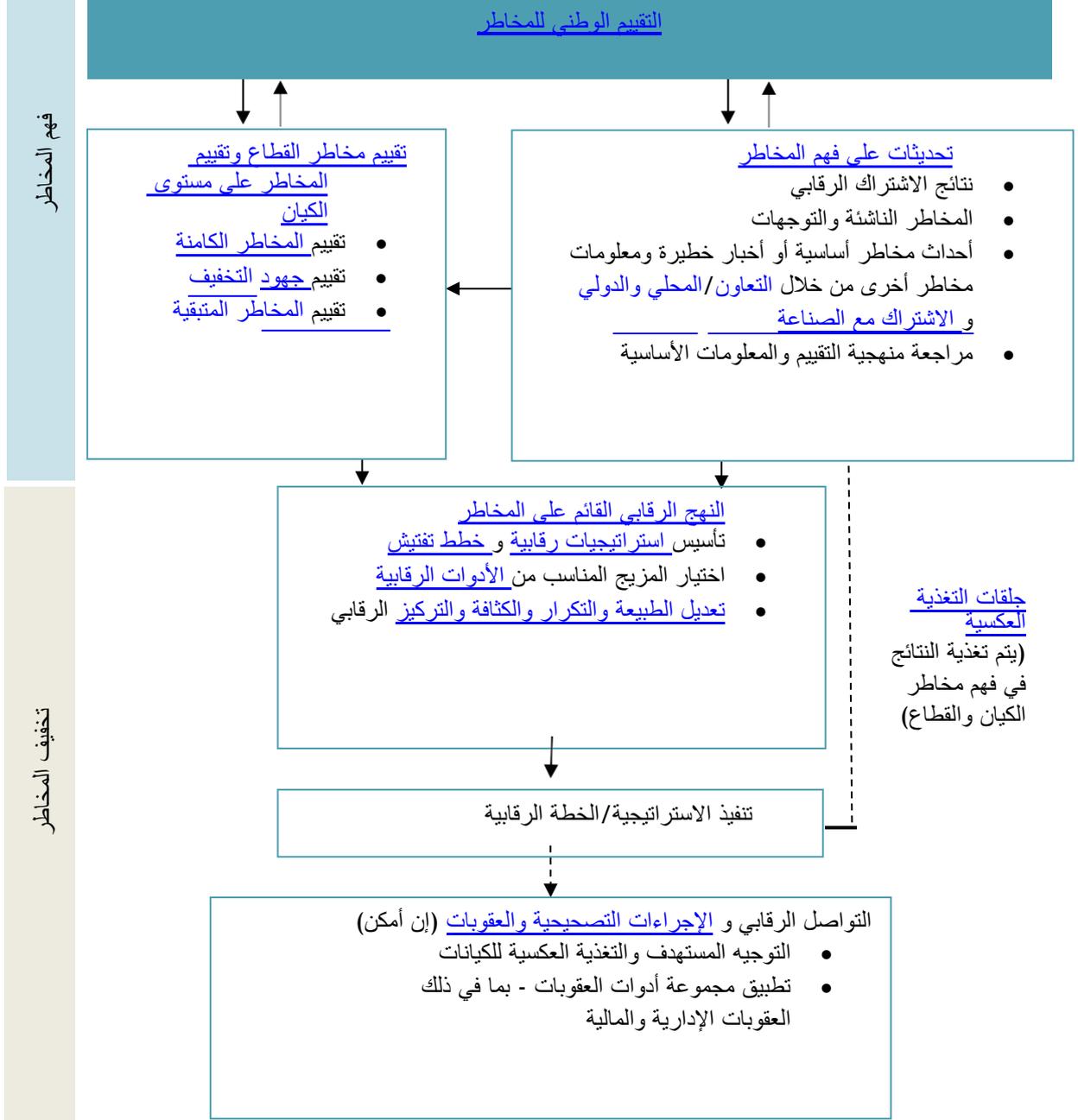
12 □ إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر الى الجهات الرقابية

- تعمل على تطوير وتحافظ على فهم جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى القطاعي وكذلك على مستوى الكيان بناءً على تقييم المخاطر السليم للمخاطر الكامنة ونوعية تدابير التخفيف ويستند إلى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني (انظر القسم 2.2. متطلبات تقييم مخاطر تمويل انتشار التسليح والرجوع إلى الأدلة الإرشادية المقبلة حول تمويل انتشار التسليح القادمة)
- تطوير وتنفيذ إستراتيجية رقابية توجه التركيز الرقابي بشكل فعال إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأكثر ارتفاعاً أو الناشئة مع ضمان وجود استراتيجيات مناسبة قائمة على المخاطر لمعالجة المخاطر المنخفضة بفعالية وكفاءة دون التأثير بشكل غير ضروري على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها (انظر القسم 3.3)؛
- التأثير بشكل إيجابي على سلوك الكيانات من خلال التأكد من أن لديها سياسات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحيث يتم تحديد المشكلات، وتوفير التوجيهات والتعليقات المستهدفة، وتوجيهه و/أو الرقابة على الإجراءات العلاجية وممارسة سلطات الإنفاذ بطريقة رادعة ومتناسبة مع المخاطرة والسياق ومراعاة الأهمية النسبية؛
- الإشراف على بيئة المخاطر المتطورة والإبقاء على مرونة لتحديد المخاطر الناشئة ومتجاوبة بسرعة (على سبيل المثال، انظر القسم 2.4)؛
- مجهزة بالخبرة والصلاحيات وحسن التقدير والأدوات اللازمة ومزودة بالموارد الكافية لأداء وظائفها؛ و
- التنسيق مع السلطات المختصة الأخرى عند الاقتضاء، بما في ذلك وحدة المعلومات المالية وجهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية الأخرى، فضلاً عن نظرائها الأجانب من خلال تبادل المعلومات، وتحديد أولويات المخاطر وتنفيذ الأنشطة الرقابية المشتركة حسب الاقتضاء (انظر القسمين 3.9 و 3.10).

1.5. نظرة عامة على عملية الرقابة القائمة على المخاطر

22. تتكون عملية الرقابة القائمة على المخاطر من مكونين رئيسيين موضحين أدناه وموضحين بمزيد من التفصيل في هذا الدليل: (1) تحديد وفهم المخاطر، و (2) تخفيف تلك المخاطر.

الشكل 1.1. نظرة عامة على عملية الرقابة القائمة على المخاطر



2. فهم الجهات الرقابية للمخاطر

2.1. ما هو نطاق تقييم مخاطر الرقابة والغرض منه؟

23. لتطبيق الرقابة القائمة على المخاطر، تحتاج الجهات الرقابية أولاً إلى فهم التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات والكيانات التي تخضع لتنظيمهم. يجب على الجهات الرقابية تطوير وتوثيق وتحديث فهمهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إجراء تقييم رقابي للمخاطر. الغرض من إجراء التقييم الرقابي للمخاطر هو مساعدة الجهات الرقابية على تخطيط أنشطتهم بطريقة حساسة للمخاطر من خلال تحديد مقدار الاهتمام الذي يجب منحه للقطاعات والكيانات ذات الصلة داخل تلك القطاعات، وتحديد المخاطر التي ينبغي تحديد أولويتها. يجب أن يشمل نطاق التقييم الرقابي للمخاطر ما يلي: التهديد والضعف والنتائج، والتي تم شرحها بالتفصيل في الأدلة الإرشادية السابقة لمجموعة العمل المالي⁷.

24. كما هو مبين في الفقرة 9، في أكتوبر 2020، أدخلت مجموعة العمل المالي متطلباتاً للدول والهيئات الخاضعة للتنظيم لتقييم مخاطر تمويل الانتشار بالإضافة إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يعني أن الجهات الرقابية مطالبة الآن بتقييم كيفية تعرض الكيانات التي تخضع لرقابتهم أو يشرفون على مخاطر تمويل انتشار التسلح المعرضين لها وأخذ ذلك في الاعتبار عند تطبيق التدابير القائمة على المخاطر. يجب قراءة هذه الإرشادات جنباً إلى جنب مع الإرشادات المقبلة من قبل مجموعة العمل المالي بشأن تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح والتخفيف من حدتها.

2.1.1. تقييم مخاطر القطاع وتقييم المخاطر على مستوى الكيان

25. يعتبر فهم المخاطر الكامنة ونقاط الضعف الشائعة في ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى القطاعي نقطة البداية لفهم المخاطر على مستوى أكثر تفصيلاً، أي على مستوى الكيان. من أجل تحقيق فهم شامل للمخاطر، يجب على الجهات الرقابية إنشاء والحفاظ على تقييمات المخاطر المستمرة للقطاعات⁸ والكيانات الفردية و/أو المجموعات.

26. قد تعتمد مناهج تقييم المخاطر المختلفة التي تتبناها الجهات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الإطار الرقابي للدولة (انظر القسم 1.3) وعدد القطاعات الخاضعة لرقابتهم وعدد الكيانات الفردية في كل قطاع. على سبيل المثال، قد تختار الجهات الرقابية على البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقييم المخاطر لكل كيان تحت رقابتهم أو تجميع بنوك ذات خصائص مماثلة مع بعضها البعض، بما في ذلك الحجم والهيكل والتعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. نتيجة لذلك، ستكون شدة الأنشطة الرقابية مختلفة لهذه المجموعات الفرعية.

27. حيثما كان ذلك مناسباً وبالنظر إلى المخاطر والأهمية النسبية، قد تحدد الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة المخاطر على مستوى الكيان على أساس تقييمات المخاطر على مستوى القطاع حيث يمكن تحديد فئات الكيانات وتحديد بوضوح بناءً على خصائص محددة (مثل فئة الأنشطة أو نموذج الأعمال أو الهيكل، وملفات العملاء والمخاطر الجغرافية). عندما تعتمد الجهات الرقابية على تقييمات المخاطر القطاعية لفهم مخاطر كيانات معينة، يجب أن يكون تقييم المخاطر دقيقاً بما يكفي للنظر في كل فئة من الكيانات المحددة، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، في قطاع مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية، قد يتم تحديد مقدمي خدمات الشركات والصناديق الذين يعملون كوكيل لتأسيس الأشخاص الاعتبارية على أنهم يمثلون مخاطر أكبر عند مقارنتهم بمقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية الأخرى.

⁷ دليل مجموعة العمل المالي الإرشادي (2013)، تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطني ودليل مجموعة العمل

المالي الإرشادي (2019)، تقييم مخاطر تمويل الإرهاب.

⁸ في بعض الحالات، قد يكون تقييم المخاطر القطاعية جزءاً من عملية التقييم الوطني للمخاطر.

28. يعد تحديد المخاطر الخاصة بالقطاعات المختلفة أمرًا ضروريًا لتحديد أولويات الأنشطة الرقابية داخل القطاع. من أجل تحديد مخاطر القطاع ككل، من الضروري مراعاة طبيعة نماذج الأعمال داخل القطاع، بالإضافة إلى ملفات تعريف الأعمال والمخاطر (مثل حجم الأعمال، وملفات تعريف العملاء) للكيانات في القطاع. قد يكون من المفيد أيضًا تصنيف الكيانات في القطاعات الفرعية كطريقة لتجميع أنواع مختلفة من المخاطر معًا (على سبيل المثال، داخل القطاع المصرفي، يمكن تحديد المخاطر القطاعية الفرعية لأولئك الذين يقدمون خدمات التجزئة بشكل أساسي أو الخدمات المصرفية الخاصة أو الخدمات المصرفية الاستثمارية بسبب أنواع العملاء المتشابهة وقنوات التوزيع وأنواع المنتجات والخدمات المقدمة وما إلى ذلك). في هذا السياق، عند اتخاذ قرار بشأن إجراء تقييم مخاطر قطاعي فرعي، يجب على الجهات الرقابية أيضًا أن يأخذوا في الحسبان عدد الكيانات في القطاع، وطبيعة وتنوع الأنشطة التجارية التي تقوم بها الكيانات في قطاع ما، وحجم أعمالهم الخاصة ومدى الالتزام من قبل كل نوع من الكيانات. كما ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار حجم القطاع أو خصائصه الأخرى مقارنة بالقطاعات الأخرى. عند تطوير منهجية لتقييم المخاطر، يجب على الجهات الرقابية النظر في الإطار الرقابي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالدولة للقطاعات المالية وقطاعات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والأعمال والمهن غير المالية المحددة حيث قد يؤثر ذلك على تخفيف المخاطر (على سبيل المثال، قد لا تخضع بعض القطاعات للرقابة بشكل كافٍ وبالتالي قد تعرض مخاطر إضافية للقطاعات الأخرى ذات الصلة).

29. يعتبر فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى القطاعي مهمًا أيضًا لتحديد أولويات الأنشطة الرقابية بين القطاعات المختلفة، لا سيما في حالة وجود عدة جهات رقابية. يتطلب الإطار الرقابي الفعال القائم على المخاطر أن تفهم الجهة الرقابية مخاطر القطاع (القطاعات) التي تخضع لرقابتهم، مقارنة بغيرهم. وإلا، فقد يقضون قدرًا غير متناسب من الوقت والجهد في التعامل مع خطر يعتقدونه مهمًا بالنسبة لهم، ولكن ليس للدولة بشكل عام.

30. تساعد تقييمات المخاطر على مستوى الكيان في تحديد مستويات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستقلة للكيانات لتوجيه مستوى وتركيز المشاركة الرقابية المطلوبة. قد تختلف المخاطر الكامنة التي تواجه كيانًا معينًا، على سبيل المثال، بناءً على نوع العمل الذي يمارسه وحجمه والملف التعريفي للعملاء والتعرض للمخاطر نتيجة لممارسة الأعمال التجارية مع دول عالية المخاطر. إن ما يشكل تدابير تخفيف مناسبة سيختلف أيضًا من كيان إلى آخر.

- على مستوى الكيان، قد تتضمن تقييمات المخاطر الحصول على معلومات عن بيانات المعاملات وغيرها من المعلومات المتعلقة بأنشطة الكيان المتعلقة بالمنتجات والخدمات والعملاء وقنوات التسليم والمواقع الجغرافية، وتقييم كيفية تأثير هذه المعلومات على تعرض الكيان لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن أن يشمل ذلك مقارنة أحجام وأنواع الأنشطة مع الكيانات النظرية لتحديد الكيانات ذات المخاطر الأعلى مقارنة بـ "المتوسط" في قطاعها. ويمكن أن يشمل أيضًا تحليل البيانات الأوسع عن الكيانات، بما في ذلك دراسة نماذج تشغيل الكيان وسياساته وإجراءاته وتقارير المعاملات المشبوهة التي يقدمها الكيان وما إلى ذلك للتوصل إلى فهم لمخاطر الكيان وضوابطه. في بعض الحالات، يمكن تحديد تقييم أولي للمخاطر على مستوى الكيان بناءً على مجموعة من المعايير.

- غالبًا ما تقوم الجهات الرقابية بتقييم جودة تدابير التخفيف الخاصة بالمؤسسة، باستخدام التصنيفات ذات الوزن النسبي والمصممة وفقًا للمخاطر القطاعية والمخاطر الكامنة على مستوى الكيان، أي؛ أوجه القصور غير متساوية

31. يتمثل أحد الأساليب الشائعة لتصنيف المخاطر المتبقية التي يقدمها كل قطاع أو كيان في تطوير مصفوفة مخاطر مستمرة ومتكررة مع تصنيفات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكامنة على محور واحد؛ ونقاط الضعف أو جودة التخفيف من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على

16 □ إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر الى الجهات الرقابية

محور آخر. كما ينبغي النظر في احتمالية حدوث غسل الأموال وتمويل الإرهاب.⁹ كما ينبغي النظر في احتمالية حدوث غسل الأموال وتمويل الإرهاب. 9 يجب أن تكون مؤشرات المخاطر المستخدمة لتقييم المخاطر الكامنة متلائمة مع كل قطاع. بعض المؤشرات قابلة للتطبيق على معظم القطاعات، في حين أن البعض الآخر خاص ببعض القطاعات أو القطاعات الفرعية.

32. لا يعتبر تجميع تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للكيانات الفردية مماثلاً لتقييم المخاطر القطاعية ولكن يمكن أن يساعد الجهات الرقابية على تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشتركة. على المستوى القطاعي، تزود تقييمات المخاطر على مستوى الكيان السلطات المختصة بمعلومات مهمة عن أوجه القصور في الأنظمة القطاعية والوطنية، مما يسمح للسلطات بتطوير الاستجابات المناسبة التي قد تشمل نشر لوائح جديدة أو تعديل اللوائح الحالية، وتطبيق تدابير معززة، وإصدار أدلة إرشادية رقابية.

2.1.2. تقييمات المخاطر الرقابية وتقييم المخاطر الوطنية

33. التفاعل بين تقييم المخاطر الرقابية وعملية التقييم الوطني للمخاطر هو ذو اتجاهين. من ناحية أخرى، يجب أن يصب فهم الجهات الرقابية لقطاعاتهم وكياناتهم الواقعة في نطاق اختصاصهم في التقييم الوطني للمخاطر. من ناحية أخرى، يجب أن يكون فهم الجهات الرقابية للمخاطر مستنيراً ومتسقاً مع التقييم الوطني للمخاطر والذي يتضمن تدخلات من مجموعة من أصحاب المصلحة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. سيوفر هذا المعلومات والأفكار حول المخاطر من السلطات والكيانات الأخرى (مثل الجهات الرقابية الأخرى، أو جهات إنفاذ القانون، أو القضاء، أو الجمارك، أو وحدة المعلومات المالية، أو السلطات الاستخباراتية). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً توفير تبادل معلومات المخاطر ذات الصلة من قبل مجموعات العمل التي تشمل السلطات الوطنية المختلفة المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك من خلال الاجتماعات مع القطاع الخاص. من الأهمية بمكان أن تطور الجهات الرقابية فهمها الخاص للمخاطر وتغذية التقييم الوطني للمخاطر وفقاً لذلك. إذا بنت الجهات الرقابية فهمها للمخاطر القطاعية على التقييم الوطني للمخاطر، فيجب على الجهات الرقابية تقييم ما إذا كان تحليل التقييم الوطني للمخاطر يفي باحتياجاتهم من المعلومات (بما في ذلك ما إذا كان محدثاً ومفصلاً بشكل كافٍ) وإكماله حسب الضرورة.

34. يتضمن التفاعل المحدد بين تقييمات المخاطر الرقابية والتقييم الوطني للمخاطر بعض الأمثلة وهي كما يلي:

- يجب أن تتماشى الأنشطة ذات المخاطر العالية أو المنخفضة التي تحددها السلطات المختصة من خلال عملية التقييم الوطني للمخاطر مع النهج الذي تتبعه الجهة الرقابية في الإشراف على النهج القائم على المخاطر للالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنفذها الكيانات.
- مراجعة نمذجة المخاطر الكامنة أو تقييم الضوابط بناءً على المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر.
- الرقابة المستمرة على الكيانات التي تساهم في و/أو تطعن أو تؤكد على المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر.
- فهم منتجات وخدمات الشمول المالي، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالاستبعاد المالي وتقييم المخاطر اللازم لتبرير الاستثناءات أو المستوى المناسب من إجراءات العناية الواجبة.

⁹ يرجى النظر على سبيل المثال على: www.fca.org.uk/publication/opbas/opbas-sourcebook.pdf, section 4.9

2.2. على ماذا تشتمل عملية تقييم مخاطر الرقابة؟

2.2.1. تقييم المخاطر الكامنة

35. المخاطر الكامنة هي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الملازمة لأنشطة أعمال القطاع أو الكيان قبل تطبيق أي ضوابط لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ترتبط المخاطر الكامنة بسمات الأعمال (بما في ذلك طبيعتها وحجمها وتعقيدها) أو خصائص أنشطتها التجارية فيما يتعلق بالعملاء والمنتجات والخدمات والمناطق الجغرافية وقنوات التسليم. تشكل بعض الميزات أو الخصائص مخاطر أعلى أو أقل من غيرها. تقدم المذكرة التفسيرية 10 بعض الأمثلة على عوامل الخطر المرتفعة والمنخفضة المحتملة (انظر الفقرات 15-17) ويمكن أن تساعد الأدلة الإرشادية للنهج القائم على المخاطر القطاعية¹⁰ الصادرة عن مجموعة العمل المالي وتقارير التطبيقات في توجيه تقييم الجهات الرقابية للمخاطر الكامنة في قطاع أو كيان معين.
36. يجب على الجهات الرقابية تخصيص موارد كافية لضمان فهم جيد للمخاطر الكامنة في الكيانات الخاضعة للتنظيم، والاستفادة من معرفتهم بأنشطة الأعمال في القطاع أو من خلال المشاركة مع الخبراء في تلك المجالات.
37. كما هو مبين في التوصية 1، يجب على الكيانات الخاضعة للتنظيم تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجه أعمالها. قد تساعد تقييمات المخاطر التي تجريها الكيانات الخاضعة للتنظيم في إطلاع الجهات الرقابية على وجهة نظر المخاطر وتمكينهم من الحصول على معلومات حول فئات مخاطر محددة (مثل المنتجات والخدمات والعملاء وقنوات التسليم والمواقع الجغرافية) ذات الصلة بالكيان. كما أنها تساعد في إعلام الجهات الرقابية بفهم المخاطر داخل القطاع وعلى مستوى الكيان. يجب على الجهات الرقابية تقديم الأدلة الإرشادية وتوضيح التوقعات الرقابية لتقييم مخاطر الكيان. سيساعد هذا الجهات الرقابية على تلقي تقييمات أكثر تنظيماً وإفادة للمخاطر على مستوى الكيان لدعم فهمهم للمخاطر على مستوى الكيان.
38. بالإضافة إلى فئات المخاطر المشار إليها في التوصية 1، يجب على الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند تطوير تقييمهم للمخاطر أن يأخذوا في الحسبان المعلومات الرقابية الأخرى المتاحة لهم (انظر المربع 2.1 أدناه)، بما في ذلك مخاطر نوع الكيان مثل الأهمية النظامية للكيان إلى القطاع الذي تعمل فيه من زاوية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومؤشراتها المالية الرئيسية. عند النظر في هذه العوامل، يجب على الجهات الرقابية أن يأخذوا في الحسبان خصائص القطاع (القطاعات) وكذلك العوامل السياقية واستخدام الحكم لتحديد آثارها على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال:
- قد تكون المؤسسة التي توسع حصتها في السوق بقوة أو تغير نموذج أعمالها أكثر استعداداً لتحمل المخاطر، مقارنةً بالمؤسسة التي لديها قاعدة عملاء ثابتة منخفضة المخاطر ونموذج تشغيلي.
 - بالنسبة للكيانات التي تشكل جزءاً من مجموعة أكبر من الكيانات، قد تحتاج الجهات الرقابية أيضاً إلى النظر في المخاطر التي تشكلها الجوانب الأخرى لأعمال المجموعة، بما في ذلك تعقيد العمليات التجارية، والمخاطر الجغرافية المرتبطة بالدول المختلفة التي تعمل فيها المجموعة ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة فيه، وما إلى ذلك.¹¹
 - قد تصبح الجهات الرقابية على دراية بالمستفيدين الحقيقيين أو مديري الكيانات التي تكون كفائتهم ونزاهتهم موضع تساؤل ويثيرون مخاوف بشأن

يرجى النظر إلى القسم 6.12 لمزيد من المصادر.

يرجى النظر إلى [الدليل الإرشادي للجنة بازل حول الرقابة المصرفية بشأن الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال](#)

[وتمويل الإرهاب \(النسخة المعدلة يوليو 2020\)](#) الفقرات 63-83 بشأن النقاش حول مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب للكيانات على مستوى المجموعة وفي السياق العابر للحدود؛ بينما الفقرات 89 و90 حول النقاش المعني بالاعتبارات الرقابية المتعلقة بتلك المخاطر.

قدرة و/أو رغبة الكيان أو المجموعة في إنشاء وتنفيذ إطار عمل سليم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و "نزاهة مرتفعة".

- غالبًا ما تشكل مشكلات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمشكلات الاحترازية دوامة متداخلة في المؤسسات المضطربة بشكل خطير. في بعض الحالات، أضعفت البنوك أو تخلت عن ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في محاولة لجذب الأموال غير المشروعة لحل مشاكل السيولة أو الملاءة المالية. وبالمثل، فإن فقدان العمل نتيجة لنتائج الجهات الرقابية بشأن انتهاكات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن أن يؤثر بشكل خطير على طبيعة وحجم الأعمال، مما يتسبب في مشاكل السيولة أو الملاءة - خاصة بالنسبة للبنك الصغير أو المتخصص.
- يقدم الكيان أو القطاع خدمات إلى حد كبير من الأفراد أو المنظمات المستعدة ماليًا ولديه تدابير تخفيف مناسبة للحد من المخاطر المرتبطة بمنتجاتهم وخدماتهم. بدون هذه الخدمات، قد يتم نقل المخاطر إلى الاقتصاد غير المنظم حيث تترك المخاطر دون تخفيف.

الصندوق 2.1. فئات لتقييم المخاطر الكامنة المقدمة من قبل الكيانات الخاضعة للتنظيم

قد تأخذ الجهات الرقابية في الاعتبار:

- **مخاطر نوع الكيان:** المجال الذي يعمل فيه الكيان، والأهمية النسبية للكيان في القطاع الذي يعمل فيه و/أو حصته في السوق، وتعقيد عملياته وهيكله أعماله أو نموذج استراتيجيته (بما في ذلك التوسعات المخططة في قطاعات الأعمال الجديدة أو المناطق، والاندماج والاستحواذ)، ومعلومات المساهمة/المستفيد الحقيقي التي قد تزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمؤشرات المالية الرئيسية (مثل نمو الأصول والودائع والسيولة والتدفقات عبر الحدود).
- **مخاطر العميل:** عوامل إضافية مثل التركيبة السكانية وعرض المنتجات/الخدمات المتخصصة لمجموعات محددة من العملاء، بما في ذلك على أساس ما إذا كان العملاء أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين أو أشخاصًا يمثلون ترتيبات قانونية، وأنواع الأعمال التي يتم تقديمها، سواء كان العملاء محليين أو أجانب ما إذا كانت هناك فئات محددة من العملاء المعنيين (على سبيل المثال، الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر).
- **المخاطر الجغرافية:** البصمة الجغرافية لعمليات الكيان على الصعيدين المحلي والدولي (بما في ذلك المكان الذي يتم فيه استلام الأموال من/إرسالها إلى ومكان وجود العملاء وإقامة المستفيدين الحقيقيين)، والأسواق التي يتم تقديم الخدمة فيها، وما إلى ذلك؛ متانة الإطار القانوني الأجنبي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تعمل بموجبه، والعوامل السياقية (على سبيل المثال، مستويات الفساد أو الجريمة أو الإرهاب) وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على نهج الكيان لا سيما فيما يتعلق بمقدمي الخدمات عبر الإنترنت أو المجموعات المالية أو المجموعات الأخرى.
- **مخاطر المنتجات والخدمات:** أنواع وميزات المنتجات والخدمات (مثل إخفاء الهوية، وحجم وسرعة المعاملات، ومدة العقود، وما إلى ذلك). الإيرادات المتولدة منها

حيث تلعب هذه أيضًا دورًا مهمًا في فهم ملف تعريف مخاطر الكيان.

- **مخاطر قنوات التسليم:** ميزات قنوات التسليم المستخدمة والتي قد تشمل: القدرة على تحديد/التحقق من العملاء بشكل موثوق من خلال عمليات الضم عن بعد أو الرقمية،¹² أو المنتجات أو الخدمات التي يتم تقديمها حصريًا عن طريق البريد أو الهاتف أو الإنترنت وما إلى ذلك، أو استخدام المقدمين أو الوسطاء (وطبيعة علاقتهم بالكيان) ..
- **مخاطر المعاملات:** قد توفر أنواع المعاملات والتدفقات المالية والمعلومات والتحليلات الواردة من وحدة المعلومات المالية لتقارير المعاملات من الكيان رؤى إضافية ومعلومات تم التحقق منها بشكل مستقل.

ملاحظة: هذه القائمة ليست شاملة - لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة مجموعة الأدلة الإرشادية للنهج القطاعي القائم على المخاطر لمجموعة العمل المالي وقائمة المصادر المفيدة في نهاية هذا الدليل. يرجى أيضًا مراجعة الأدلة الإرشادية القادمة لمجموعة العمل المالي عن تمويل انتشار التسليح للحصول على مزيد من التفاصيل حول كيف يمكن أن تكون هذه الفئات ذات صلة بمخاطر تمويل انتشار التسليح.

2.2.2. تقييم جهود التخفيف

39. تعتبر أنظمة مكافحة غسل الأموال او ضوابطها من التدابير الموضوعة في الكيان (الكيانات) للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هناك مناهج مختلفة لتقييم مدى كفاية الضوابط¹³ ولكن يجب على الجهات الرقابية أن ينظروا إلى ما وراء الضوابط والعمليات المحددة (على سبيل المثال، العناية الواجبة تجاه العملاء، وحفظ السجلات، ومراقبة المعاملات، وما إلى ذلك) لتقييم الفعالية العامة وسلامة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك ما إذا كانت بيئة حوكمة الشركات الأوسع وثقافة الالتزام تتيح ضوابط داخلية سليمة وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

40. يجب على الجهات الرقابية استخدام مجموعة من الأدوات لتمكين المراقبة الاستباقية للكيانات من أجل تقييم مدى كفاية أنظمة أو ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يمكن أن تشمل هذه الآليات الجمع الدوري للمعلومات عن الضوابط الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر القطاع لتحديد الكيانات التي تعاني من أوجه قصور رئيسية في الضوابط و/أو نقاط ضعف الرقابة المشتركة أو المواضيعية بين الكيانات بشكل استباقي. يمكن أن تكون آلية أخرى هي استخدام تحليلات البيانات لتحليل تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة من قبل الكيانات الخاضعة للرقابة لتحديد نقاط الضعف المحتملة في الضوابط في كيانات معينة. يمكن لمثل هذه الأساليب الاستباقية، بشكل جماعي، أن تزيد من قدرة الجهات الرقابية على تحديد الكيانات المعرضة للخطر للتدقيق الرقابي المستهدف أو الإشارة إلى الحاجة إلى توفير إرشادات إشرافية ذات قاعدة أوسع لتحسين ممارسات رقابة معينة عبر القطاع.

41. يجب على الجهات الرقابية أن تعمل على تطوير تقييم شامل لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الضوابط الموجودة داخل الكيان (على سبيل المثال يرجى النظر إلى الصندوق 2.2 أدناه). عند تحديد ما إذا كان لدى الكيان الشروط اللازمة لتطبيق تدابير التخفيف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال، من المهم الانتباه إلى مستوى الرقابة التي تمارسها مجالس الإدارة وإدارات الكيانات (المسؤولة في النهاية عن ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكيان). حدثت العديد من حالات الفشل في الالتزام واسعة النطاق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السنوات الأخيرة إما بإرادة أو معرفة الإدارة العليا ومجلس الإدارة و

يرجى مراجعة [الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي عن الهوية الرقمية](#)

قد يكون لدى بعض السلطات القضائية إطار عمل للتقييم الموضوعي لعمليات وضوابط إدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكيان من خلال منهجية تسجيل النقاط (التصنيفات) بينما قد يقوم البعض الآخر بذلك بشكل أكثر موضوعية، أو باستخدام مزيج من المنهجين معًا.

في بعض الأحيان لأصحاب هذه المؤسسات، أو بسبب نقص الإشراف الكافي. لذلك من الأهمية بمكان أن تفهم الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مدى تقبل المالكين ومجلس الإدارة وإدارة الكيان الخاضع للتنظيم للمخاطر. قد تكون الجهات الرقابية قادرة على الحصول على هذه المعلومات في محاضر مجلس الإدارة ووثائق السياسة وعمليات التبادل مع الجهات الرقابية الأخرى (بما في ذلك الجهات الرقابية التحوطية ورقابة السلوك عند الاقتضاء) ولكن تحتاج الجهات الرقابية إلى فهم أكثر شمولية لديناميكيات التحكم الفعلية وقابلية تقبل المخاطر في المؤسسة (ومستفيديها الحقيقيين). من المهم تحقيق وتقييم كفاءة الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمالكين والمديرين غير التنفيذيين حسب الاقتضاء. قد تساعد أيضًا مراقبة المعلومات مفتوحة المصدر ومؤشرات بيانات مدى تقبل المخاطر (مثل التوسع القوي) في تقييم مدى تقبل الكيان للمخاطر. قد يساعد تطوير مؤشرات المخاطر (راجع الأمثلة الواردة في المربع 2.1) الجهات الرقابية في تحديد المخالفات المتعمدة أو المتهورة لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تلعب الرقابة على مستوى المجموعة دورًا مهمًا في فهم ديناميكيات مستوى المجموعة ومدى تحمل المخاطر.

42. عند تحديد وتقييم التخفيف من عوامل الخطر الكامنة، يجب على الجهات الرقابية النظر في المخاطر الخاصة باختصاصهم والقطاعات التي يشرفون عليها وكذلك حجم وخصائص الكيانات الخاضعة للرقابة. على سبيل المثال، حدد التقييم الوطني للمخاطر في سنغافورة غسل الأموال المستند إلى التجارة وإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والفساد باعتبارها من المخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية. وقد أخذت الجهة الرقابية على القطاع المالي في سنغافورة، السلطة النقدية في سنغافورة، في الاعتبار هذه المخاطر عند وضع قائمة بمؤشرات المخاطر الكامنة التي تستخدمها لجمع المعلومات ذات الصلة من المؤسسات المالية وتقييم ضوابط المؤسسات المالية في التخفيف من هذه التهديدات والمخاطر الرئيسية المحددة في

ألمانيا، تقوم الجهات الرقابية بتقييم مدى ملاءمة نظام مراقبة المعاملات الخاص بالمؤسسة اعتمادًا على معايير مثل نموذج عمل الكيان وحجم المعاملات.

43. يجب أن يستند تقييم الجهة الرقابية لجهود التخفيف التي يبذلها الكيان إلى تفاعلات الجهات الرقابية ومعرفتهم بالكيان، ويمكن استكمال ذلك بنتائج العمل المنجز من قبل أطراف ثالثة حيثما كان ذلك متاحًا. يجب على الجهات الرقابية استخدام الاعتماد على الطرف الثالث إلى الحد الذي تكون الجهة الرقابية فيه راضية عن قوة العمل المنجز، ولا يتعارض مع فهمها لأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكيان. يرجى النظر إلى القسم 4.3 حول استخدام الأطراف الثالثة لمزيد من المعلومات. يمكن أن تكون أمثلة عمل الأطراف الثالثة كما يلي:

- التقارير الصادرة عن المدققين الخارجيين للكيان، ووحدة المعلومات المالية، والجهات الرقابية الأجنبية للكيانات ذات العمليات الأجنبية، والجهات الرقابية المحلية للكيانات الأجنبية العاملة في الدولة. إذا سمح القانون بذلك، قد تقوم الجهة الرقابية بتعيين طرف ثالث لإجراء مراجعات أو عمليات تدقيق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نيابة عنهم
- قد تأخذ الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي ممن يتمتعون بإمكانية الوصول إلى العمل التحوطي أو الرقابي في الاعتبار عوامل إدارة المخاطر الأوسع التي لها تأثير على الحالة العامة لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للكيان. على سبيل المثال، تشمل هذه العناصر الإضافية جودة الحوكمة والرقابة عبر "خطوط الدفاع الثلاثة"¹⁴، وحالة الضوابط التشغيلية وجودة البيانات وتوافرها عبر المنظمة. تعتبر المعلومات الواردة من أعمال الرقابة التحوطية أو إجراء الرقابة على السلوك مفيدة بشكل خاص عندما تكشف عن وجهات نظر غير متسقة بشأن الإجراءات الاحترازية/السلوكية والحوكمة العامة للجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للكيان وتعتبر مفيدة أحياناً عندما تقترح الحاجة إلى إعادة النظر في مسألة ما.

2.2.3. تقييم المخاطر المتبقية

44. تعتبر المخاطر الكامنة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتبقية بعد تطبيق أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعنية بمخاطبة (معالجة) المخاطر الكامنة. على سبيل المثال، قد لا يكون الكيان ذو الضوابط الضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرتفع المخاطر إذا كانت المخاطر الكامنة الناشئة عن أعماله منخفضة (على الرغم من أنه بمرور الوقت، قد يتم استغلال الضوابط الأضعف من قبل المجرمين مما يتسبب في حدوث تغيير في تعرض الكيان للمخاطر الكامنة). قد لا يكون الكيان ذو المخاطر الكامنة العالية بالضرورة شديد الخطورة إذا تم تطبيق ضوابط قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يتم تقليل المخاطر المتبقية. لا ينبغي أن يكون تقييم المخاطر المتبقية نهجًا كمياً بحثًا يعتمد فقط على درجات المخاطر باستخدام أرقام. عندما يكون لدى الجهات الرقابية مخاوف كبيرة بشأن تأثير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة على النظام الذي تشكله إحدى الكيانات، يجب أن يكون لدى الجهات الرقابية القدرة على عكس هذه المخاوف في تقييم المخاطر المتبقية.

45. يجب أن تقر الجهات الرقابية بأنه بغض النظر عن مدى قوة ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا يمكن التخفيف من المخاطر الكامنة تمامًا. لذلك، ستظل المخاطر المتبقية دائمًا تتطلب إدارة من قبل الكيانات الخاضعة للتنظيم بما يتماشى مع مدى قابلية المؤسسة للمخاطر.

46. عادة ما تأخذ نماذج المخاطر الرقابية في الاعتبار المخاطر الكامنة والمتبقية. على سبيل المثال، قد يشير تصنيف المخاطر الكامنة المرتفع بشكل عام إلى الحاجة إلى مزيد من الاهتمام الرقابي، بحيث يمكن للجهات الرقابية التقييم والتدخل

¹⁴ يرجى مراجعة قائمة المصطلحات و [الدليل الإرشادي للجنة بازل حول الرقابية المصرفية لإدارة المخاطر السليمة بما يتعلق](#)

[بغسل الأموال وتمويل الإرهاب](#) الصفة رقم 5.

اللازمين لتعزيز التخفيف من مخاطر الكيان. قد تؤثر المخاطر المتبقية على الكثافة/النطاق، وعند الضرورة تستخدم لتحديد الأولويات بين الكيانات (انظر المثال 7.1.4).

47. عند تحديد مستوى المخاطر المتبقية التي يمكن تحملها، يمكن للجهات الرقابية النظر في مجموعة من العوامل بما في ذلك التأثير المحتمل على الدولة وعدد الجهات الرقابية إذا كانت المخاطر المتبقية عالية، والعواقب المحتملة غير المقصودة لإفراط تطبيق تدابير التخفيف (على سبيل المثال، زيادة عامة في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب الإقصاء المالي) وقدرة الكيانات على إدارة المخاطر المتبقية الخاصة بها، مثل الحوكمة المناسبة وتدريب الموظفين والكفاءة.

48. يرجى النظر الى الجزء الثالث لمزيد من الأمثلة لنماذج المخاطر الرقابية.

2.3. ما المعلومات التي تحتاجها الجهات الرقابية لتحديد المخاطر وفهمها؟

49. يجب تكوين فهم الجهات الرقابية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على تحليل جميع المعلومات النوعية والكمية ذات الصلة. قد يشمل ذلك المعلومات التحوطية والسلوكية التي يحتفظ بها بالفعل الجهات الرقابية بما في ذلك السجلات التنظيمية والرقابية، والمعلومات التي تم جمعها من خلال المسوحات أو سجلات التقارير المكتوبة الدورية للأنشطة الرقابية السابقة، والعائدات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعلومات المشتركة من قبل السلطات المختصة المحلية أو الأجنبية الأخرى ووحدة المعلومات المالية وجهات إنفاذ القانون حول فائدة مخرجات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالكيان، ومعلومات مفتوحة المصدر. يرجى النظر الى الصندوق 2.3 للحصول على قائمة بمصادر المعلومات المحتملة.

50. في إطار جهودهم لتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد تأخذ الجهات الرقابية في الحسبان تقييمات المخاطر التي تجريها الكيانات الخاضعة للإشراف/المراقبة بأنفسهم ولكن يجب على الجهات الرقابية دائماً الحفاظ على وجهة نظر مستقلة بدلاً من الاعتماد بشكل غير ملائم على تقييمات المخاطر الخاصة بالكيان.

51. يجب أن تأخذ الجهات الرقابية في الحسبان قوانين الخصوصية للسلطة القضائية¹⁵ وقدرة تبادل المعلومات بين الوكالات. يجب على الجهات الرقابية حماية مصالح الخصوصية، ولكن يجب ألا تكون الخصوصية بمثابة عائق لا داعي له للمشاركة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة المالية الأخرى غير المشروعة. إن القدرة على الحصول على مختلف البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سيكون لها تأثير مباشر على دقة التقييم في إطار كل فئة من فئات/عوامل المخاطر الكامنة التي تم أخذها في الاعتبار في منهجية تقييم المخاطر وقدرة الجهة الرقابية على الحفاظ على تقييمات مخاطر محدثة. على النحو المنصوص عليه في التوصية 2 من معايير مجموعة العمل المالي، يجب على سلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (بما في ذلك الجهات الرقابية) والسلطات المسؤولة عن حماية البيانات والخصوصية التعاون والتنسيق لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية و أحكام أخرى مماثلة.

15 لاحظ أيضاً أن توصية مجموعة العمل المالي رقم 2 تتطلب التعاون والتنسيق بين السلطات المعنية لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية.

الصندوق 2.3. مصادر المعلومات المتعلقة بتحديد المخاطر وفهماها

- التقييم الوطني للمخاطر، بما في ذلك المدخلات من أصحاب المصلحة الآخرين
- نتائج النشاط الرقابي السابق (سواء على مستوى الكيان أو المراجعات الأفقية/المواضيعية)
- المدخلات من الجهات الرقابية الآخرين (المحليين والدوليين) على سبيل المثال، نتائج الرقابة الاحترازية حول بيئة حوكمة الشركات الأوسع في الكيان. معلومات من الكيانات الخاضعة للتنظيم حول
 - تقييم مخاطر الكيان وقابلية المخاطر
 - عائدات البيانات/الردود على الاستبيانات، على سبيل المثال، تقارير الالتزام السنوية¹⁶ التي تتكون من أسئلة تتعلق بتنفيذ الكيانات لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضوابطها لتحقيق الالتزامات التشريعية. يرجى مراجعة القسم 7.1.1 لمزيد من الأمثلة.
 - البيانات المالية والتشغيلية التي تتم مشاركتها مع الوكالات الرقابية كجزء من التقارير المكتوبة الروتينية (بما في ذلك البيانات الاحترازية).
 - مدخلات المخاطر من الشركات العامة/الخاصة أو آليات التشاور الأخرى
 - نتائج الاختبار/المراجعة المستقلة التي يتم تقديمها للوكالات الرقابية.
- التعليقات الواردة من وحدة المعلومات المالية بشأن تقارير المعاملات المشبوهة التي قدمتها الكيانات، على سبيل المثال، بشأن توقيت وجودة الإبلاغ، أو الإفراط في الإبلاغ عنها مقارنة بالأقران واستجابتها لطلب وحدة المعلومات المالية للحصول على المعلومات. يجب تحليل هذه العناصر فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للعمليات المسجلة في قطاع الكيان مع مراعاة مستوى تركيز هذا القطاع. قد تكون وحدة المعلومات المالية قادرة أيضًا على تحديد المواقف التي كان يجب فيها تقديم تقرير المعاملات المشبوهة ولكن لم يتم تقديمه، وهو ما قد يكون مؤشرًا على فعالية نظام الرقابة الداخلية للكيان. قد تشير الأنماط المتكررة المحددة في تقارير المعاملات المشبوهة إلى التعرض للمخاطر المحددة أو أوجه القصور في تدابير التخفيف المعمول بها في الكيان. التبادلات المنتظمة بين الجهات الرقابية ووحدة المعلومات المالية بشأن تقييمهم للحوكمة والأداء وثقافة المخاطر العامة لمجموعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة للكيان. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم مشاركة المعلومات من قبل وحدة المعلومات المالية قبل عمليات التفتيش أو نتيجة لأحداث أخرى مثل التقارير من قبل المبلغين عن المخالفات.
- مدخلات من السلطات المختصة الأخرى (الشرطة والنيابة العامة ووكالات الاستخبارات والضرائب والجمارك وسلطات مكافحة الفساد والوكالات التي تتعامل مع العقوبات المالية المستهدفة، على سبيل المثال). وهذا يشمل أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وملاحظاتها وتصورات المخاطر المتعلقة بالقطاع، وحيثما كان ذلك متاحًا،

فعالية/فائدة مخرجات برنامج مكافحة غسل الأموال التابع لمؤسسة مالية. يجرى مراجعة القسم 5.6 لمزيد من الأمثلة.

- النتائج من المصادر العامة (وسائل الإعلام، والتقارير العكسية، إلخ). لدى الجهة الرقابية على القطاع المالي الفرنسي (ACPR) قسم مخصص مسؤول عن المراجعات الصحفية التي تغذي فرق الرقابة المكتبية بمراجعات صحفية منتظمة، عند الطلب. يمكن تخصيص المراجعات الصحفية المنتظمة لقضايا محددة (على سبيل المثال بشأن الملاذات الضريبية) أو مؤسسات مالية محددة (تقدم مدخلات بشأن دعاوى مؤسسة مالية في مناطق قضائية أخرى، ومعلومات عكسية عن مساهمي المؤسسة المالية، وما إلى ذلك). بصرف النظر عن المنافذ الإخبارية، تشمل تقارير الأطراف الثالثة المشتركة (الشائعة) منظمة الشفافية الدولية ومشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP).
- النتائج من الأمور التي أبلغ عنها المبلغون عن المخالفات والشكاوى.
- بيانات عن المستبعدين مالياً.
- المدخلات من النظراء الدوليين والمجموعات والمنظمات (تقارير مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي؛ الأدلة الإرشادية عن عوامل الخطر للجهات الرقابية الأوروبية وما إلى ذلك)

2.4. كيف تبقى الجهات الرقابية فهمها للمخاطر محدثاً؟

52. زعمت الرقابة الفعالة على قدرة الجهة الرقابية على تحديد ووضع الأولويات في الوقت المناسب، والمناطق والمؤسسات من أجل مزيد من الاهتمام الرقابي. تقوم الجهات الرقابية عادة بمراجعة وتحديث تقييمات المخاطر الخاصة بهم وفقاً لدورة ثابتة واستجابة لأحداث محددة (خاصة فيما يتعلق بتقييمات المخاطر على مستوى الكيان، وهذا موضح بمزيد من التفصيل أدناه). بالإضافة إلى هذه التحديثات، هناك فرص للاستفادة من المعلومات والبيانات المتاحة للتحرك نحو تقييم أكثر ديناميكية وفي الوقت المناسب للمخاطر (انظر القسم 4.1).
53. يجب على الجهات الرقابية التأكد من أن تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تظل محدثة وذات صلة، من خلال القيام بما يلي:
- تحديد التواتر والمحفزات الخاصة بتحديثات تقييمات المخاطر القطاعية والكيانات بموجب منهجية تقييم المخاطر الرقابية.
 - تحديد وتقييم المخاطر والسمات الناشئة¹⁷ ضمن السكان الخاضعين للرقابة، ثم مراجعة تقييم المخاطر على أساس مستمر. يجب مراجعتها وتحديثها بشكل مستمر حتى يتمكنوا من إجراء تقييمهم للمخاطر على خلفية ملاحظات جهات إنفاذ القانون حول التهديدات والأنماط الناشئة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والنظر في كيفية تأثير هذه العوامل على مخاطر القطاع أو الكيان الذي يتم الإشراف عليه. يرجى النظر الى الأمثلة 7.1.4 و7.5.4.
 - الحوار المنتظم وتبادل المعلومات مع القطاعين العام والخاص لفهم أحدث السمات والمخاطر (يرجى النظر الى القسمين 3.9 و4.2 لمزيد من المعلومات).

16 في بعض الدول، على سبيل المثال، أستراليا، يعد هذا مطلباً قانونياً. انظر الى www.austrac.gov.au/compliance-report-2019.

17 يمكن تحديد المخاطر والسمات الناشئة من مصادر مختلفة بما في ذلك من خلال تحليل المعلومات من وحدات المعلومات المالية، وجهات إنفاذ القانون، وفرق التفتيش، والتفاعلات مع الجهات الرقابية الاحترازية أو غيرهم من الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو مستندات الأنماط من قبل مجموعة العمل المالي، أو المجموعات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي وما إلى ذلك.

3. من النهج القائم على المخاطر إلى الرقابة

54. يمكن النهج الرقابي القائم على المخاطر الجهات الرقابية من تخصيص مواردها وإيلاء الاهتمام بناءً على المخاطر المحددة. يجب على الجهات الرقابية تطوير وتنفيذ استراتيجيات رقابية قائمة على المخاطر ومتدرجة باستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها كجزء من عملية تقييم المخاطر. يجب أن توفر الإستراتيجية رابطاً واضحاً بين مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المخاطر الخاصة بالسلطة القضائية أو القطاع) وأن تشير إلى كيفية معالجة الاستراتيجية المقترحة واستخدام الأدوات الرقابية (المشمولة في الملحق أ من هذا الدليل) لهذه المخاطر. تضمن الإستراتيجية الرقابية القائمة على المخاطر أن تحدد المخاطر طبيعة الإشراف وتكراره وكثافته وتركيزه، وتحديد التوقعات للمشاركة مع الكيانات عبر طيف المخاطر بما في ذلك الكيانات ذات المخاطر المرتفعة والمنخفضة.

3.1. ماهي الاستراتيجية الرقابية؟

55. تحدد الإستراتيجية الرقابية أهدافاً واضحة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشرح كيف ستتعامل الجهات الرقابية مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حددها عبر قطاعهم (قطاعاتهم) وكيف سيستجيبون للمخاطر الناشئة.¹⁸ ولا يجب على الاستراتيجية أن تركز فقط على الكيانات أو القطاعات ذات المخاطر المرتفعة، ولكن ينبغي أيضاً تحديد التغطية الرقابية المناسبة (بما في ذلك الإشراف عند الاقتضاء) على جميع الكيانات أو القطاعات، بما في ذلك تلك المرتبطة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تحدد استراتيجية الرقابة النهج الذي ستتبعه الجهة الرقابية في تطبيق أدواتها لمعالجة المخاطر المحددة. تُستخدم إستراتيجية ومخرجات تقييم المخاطر لتخطيط النشاط الرقابي (بما في ذلك عادةً خطط الرقابة أو التفتيش لمدة 12 أو 24 شهراً). في بعض الحالات، قد تقوم الجهات الرقابية بتضمين خطط التفتيش في استراتيجيتهم، ولكن يجب أن تحدد استراتيجية الرقابة كيفية تعامل الجهة الرقابية مع كل فئة من فئات المخاطر، بما في ذلك كيفية استخدام أدوات الرقابة الأخرى غير التفتيش لمواجهة المخاطر. الأهم من ذلك، يجب أن تتناول الإستراتيجية أيضاً المعلومات والدعم والتوجيه الذي تخطط له الجهة الرقابية لتوفيرها للكيانات الخاضعة للتنظيم لمعالجة المخاطر المحددة لديها. تم تطوير استراتيجية الرقابة بما يتماشى مع تقييم المخاطر الرقابية ويجب مراجعتها حسب الحاجة.

56. عند الاقتضاء، يجب على الجهات الرقابية الرجوع إلى مبادئ الرقابة ذات الصلة عند اختيار الأنواع المناسبة من التدخلات الرقابية، بما في ذلك [اتفاقية بازل](#) [المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة للجنة الرقابة المصرفية](#). عند وضع إستراتيجية رقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على الجهات الرقابية التأكد من وجود فهم لاعتبارات رقابية أوسع. على سبيل المثال، يجب على الجهات مشاركة المعلومات والتواصل مع الجهات الرقابية الاحترازية أو غيرهم من الجهات الرقابية المعنيين بشكل منتظم لضمان إثارة أي مجالات اهتمام ودمجها في خطة الرقابة (حسب الاقتضاء) وأن هناك وعياً مشتركاً ببرامج الرقابة المعنية (عمليات التفتيش المخطط لها)، والمراجعات المكتبية، وما إلى ذلك).

18 عند تطوير مثل هذه الاستراتيجيات، يجب على الجهات الرقابية ضمان وجود فهم لاعتبارات رقابية أوسع. على سبيل المثال، يجب على الجهات مشاركة المعلومات والتواصل مع الجهات الرقابية الاحترازية أو غيرهم من الجهات الرقابية المعنيين بشكل منتظم لضمان إثارة أي مجالات اهتمام ودمجها في خطة الرقابة (حسب الاقتضاء) وأن هناك وعياً مشتركاً ببرامج الرقابة المعنية (عمليات التفتيش المخطط لها)، والمراجعات المكتبية، وما إلى ذلك).

3.2. كيف يمكن لاستراتيجيات الرقابة تحديد المخاطر؟

57. يجب أن تتضمن الاستراتيجيات الرقابية نهجاً لتطبيق الأدوات الرقابية على أساس متدرج عبر مجموعة من الكيانات/القطاعات الخاضعة للرقابة، مع تحديد الطبيعة والتكرار والشدة والتركيز وفقاً لمستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يرجى النظر الى الأقسام 3.3 و3.4 و الملحق أ. نظرة عامة على الأدوات الرقابية).
58. يجب أن توضح الاستراتيجية الرقابية الأساس المنطقي لأساليب تطبيق كل من أدوات الرقابة المحددة وفقاً لتصنيفات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المخصصة لقطاع أو كيان محدد (أي تفاصيل الغرض من الأدوات من حيث النتيجة المراد تحقيقها وكذلك أسباب انتظام تطبيقها). نظراً لأن معايير مجموعة العمل المالي تركز على النتائج بدلاً من العملية، فمن المهم للجهات الرقابية النظر فيما إذا كانت أنشطتهم تساهم في النتائج الرقابية (أي تحديد مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيف المخاطر) بدلاً من مجرد شكل أو كمية تلك التدخلات.
59. يجب تحديد تطبيق هذه الأدوات من خلال فهم الجهات الرقابية لمستوى وطبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين القطاعي والكيان. يجب على الجهات الرقابية التفكير في تطوير استراتيجيات إضافية مصممة/مخصصة للتعامل مع الكيانات التي تمثل أعلى مخاطر لغسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل المجتمع الرقابي، والتي قد تكون أعلى من مستوى النشاط المحدد للكيانات الأخرى في المجموعة. يجب تصميم الاستراتيجيات لاستهداف المخاطر الخاصة بسلطات قضائية أو القطاع والتي تشمل تحديد واستهداف الكيانات الأكثر تعرضاً لهذه المخاطر بالإضافة الى إمكانية إجراء مراجعات رقابية موضوعية عبر مجموعة مختارة من الكيانات استجابةً لأي أحداث تثير المخاطر، أو تحديد مجالات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الأولوية (يرجى النظر الى الصندوق 3.1).
60. يجب على الجهات الرقابية أن يفكروا بفاعلية في كيفية تحسين أو تعزيز النهج القائمة على دورات ثابتة مع إجراء تدخلات في الوقت المناسب لمعالجة التغييرات الكبيرة أو تصعيد مستويات المخاطر في الكيانات الخاضعة للتنظيم. بالنظر إلى الطبيعة سريعة التطور لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب على الجهات الرقابية إدراك قيود الاعتماد فقط على عمليات التفتيش الرقابية القائمة على الدورات (الفترة الزمنية) الثابتة حيث يتم تحديد طول الدورة بشكل دوري (على سبيل المثال سنويًا) باستخدام تقييم "نقطة زمنية معدة مسبقاً" بناءً على مستويات مخاطر الكيان (يرجى النظر الى القسم 2.4 حول الحفاظ على فهم محدث للمخاطر).

الصندوق 3.1. استخدام التقييمات المواضيعية لمعالجة المخاطر عبر مجموعة من الكيانات

تركز الجهات الرقابية بشكل متزايد على معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الأولوية باستخدام عمليات التفتيش الموضوعية والمشاركة الرقابية. يمكن إجراء ذلك في شكل ميداني أو مكتبي أو مزيجاً من الاثنين، ويعمل على تسهيل إجراء تقييم شامل لوعي الصناعة وتخفيف المخاطر المحددة من تقييمات المخاطر الوطنية (والقطاعية). في هذا الصدد، عادةً ما يعطي التفتيش المواضيعي أو المشاركة الرقابية الأولوية للكيانات التي قامت الجهات الرقابية بتقييم مدى تعرضهم بشكل أكبر لمجال تركيز المخاطر المواضيعية المخطط له بناءً على تقييمات المخاطر على مستوى الكيان والرصد المستمر، ويمكن أن يشمل الكيانات التي قد يكون لها - خلاف ذلك - انخفاض في مجمل ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من خلال هذه الجهود الرقابية التي تركز على الموضوعات، تكون الجهة الرقابية قادرة على رفع مستوى الوعي بين الكيانات الخاضعة للرقابة بشأن

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأكثر ارتباطاً بالنظام المالي، حتى يتمكنوا من التركيز على التخفيف الفعال لهذه المخاطر.

على سبيل المثال، استناداً إلى الملاحظات الرقابية للسلطة النقدية في سنغافورة والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تقييم المخاطر الوطنية وآليات التنسيق، حددت السلطة النقدية في السنوات الأخيرة وأجرت عمليات تفتيش موضوعية مستهدفة حول فعالية المؤسسات المالية في مجالات مثل مكافحة تمويل انتشار التسلح ومراقبة المعاملات وكشف إساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية.

وقد أتاحت عمليات التفتيش هذه فرصاً جيدة لإجراء حوار أعمق مع المؤسسات المالية حول مجالات المخاطر ذات الأولوية لتوليد فهم أعمق للمخاطر وتحديد التحسينات اللاحقة لتعزيز جهود التخفيف من المخاطر. لضمان إبقاء الصناعة الأوسع على اطلاع بهذه المخاطر، قامت سلطة النقد بنشر أوراق إرشادية حول النتائج التي توصلت إليها والممارسات الجيدة التي تمت ملاحظتها من عمليات التفتيش الموضوعية هذه.

المصدر: سنغافورة

3.3. كيف يمكن للجهات الرقابية تعديل نهجهم لتغيير الطبيعة والتردد والكثافة والتركيز الرقابي؟

61. يجب على الجهات الرقابية أن تضع في اعتبارها المبادئ الأربعة التالية عند تحديد الأدوات التي يجب اعتمادها للرقابة. يجب أن توجه المبادئ الثلاثة الأولى الجهات الرقابية في اختيار الأدوات التي يجب استخدامها بناءً على تقييمهم للمخاطر للكيان الخاضع للتنظيم، وكذلك كيفية تفاعل الأدوات المختلفة مع بعضها البعض. المبدأ الرابع مهم نظراً لبيئة المخاطر سريعة التغير والحاجة إلى الجهات الرقابية لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية وتكييف نهجهم/خطتهم الرقابية لاستهداف تلك المخاطر.

1. التركيز على النتائج: يجب أن تكون الجهات الرقابية واضحة بشأن الهدف المقصود من الرقابة على القطاع والكيانات الفردية. تساعد هذه الأهداف في إبلاغ نهج الجهة الرقابية في اختيار الأدوات التي يجب اعتمادها.

2. ملاءمة المخاطر: يجب أن يتماشى نوع وشدة الأدوات المطبقة على الكيان مع فهم الجهة الرقابية لطبيعة ومستوى مخاطر الكيان وكذلك الاستراتيجية الرقابية المعمول بها.

3. الكفاءة: عند اختيار الأداة الأنسب، يجب على الجهة الرقابية مراعاة نوع الموارد المتاحة. يجب على الجهة الرقابية التأكد من أن الأداة المختارة هي أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هدف تلك الجهة.¹⁹

4. الديناميكية ومتجاوبة: يجب أن تكون الجهة الرقابية مستعدة للاستجابة للمخاطر الناشئة التي تم تحديدها في الوقت المناسب وبطريقة مرنة، وتعديل إستراتيجيتهم الرقابية وخططهم لمواجهة مثل هذه المخاطر.

62. تتضمن أمثلة الطرق التي يمكن للجهات الرقابية من خلالها تعديل نهجهم بناءً على المخاطر المحددة ما يلي:

على سبيل المثال، قد تكون عمليات التفتيش/الاجتماعات الأقصر والأكثر استهدافاً مناسبة. بالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، على سبيل المثال: تقليل العناصر الإدارية (حيثما أمكن ذلك)؛ استخدام فرق أصغر لإجراء عمليات التفتيش للحصول على تغطية أكبر؛ الاستعانة بمصادر خارجية لأنشطة معينة وما إلى ذلك.

- تعديل النهج الرقابي، على سبيل المثال، من خلال تعديل النسبة بين الرقابة المكتبية والميدانية.
- تعديل تركيز الرقابة، على سبيل المثال من خلال التركيز على إدارة المخاطر المرتفعة المرتبطة بمنتجات أو خدمات معينة، أو على جوانب محددة من عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل تحديد العملاء وتقييم المخاطر والمراقبة المستمرة وأنشطة الإبلاغ. يمكن أن يشمل ذلك تعديل نطاق المقابلات، والجهات التي سيتم زيارتها (أي المقر مقابل الفروع).
- ضبط وتيرة ومدّة المشاركة الرقابية.
- تعديل شدة ومستوى التدقيق الرقابي، على سبيل المثال من خلال تحديد نطاق وتغطية وعمق فحص المعاملات وفقاً للمخاطر.
- تعديل الموارد لضمان تخصيص الخبرات والمهارات اللازمة لتقييم المخاطر المحددة.

63. تستخدم الجهات الرقابية أدوات رقابية متنوعة بشكل متزايد. نظرًا لأن لكل أداة رقابية هدفًا مختلفًا ومحددًا، يمكن للجهات الرقابية التفكير في اعتماد واحد أو أكثر أو مجموعة من هذه الأدوات، ومعايرة مناهجهم الرقابية مع أهدافهم ومخاطر الكيانات. على سبيل المثال، يمكن إجراء عمليات التفتيش المواضيعية لمعالجة مخاوف المخاطر الملموسة التي تم تقييمها على أنها ذات طبيعة منهجية بشكل أفضل. بالنسبة للمخاوف المتعلقة بالمخاطر الخاصة بالكيان، يجوز للجهات الرقابية الشروع في إجراء تفتيش مستهدف على هذا الكيان أو استخدام أدوات مراقبة مناسبة، اعتمادًا على تأثير المخاطر المقدر. يجب أيضًا مراعاة نضج الإطار التنظيمي والرقابي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند النظر في النموذج الأنسب للتنفيذ. على سبيل المثال، قد تحتاج الجهات الرقابية إلى موازنة الموارد المخصصة للتدريب وزيادة الوعي والتفتيش ووضع التوقعات عند تنفيذ إطار تنظيمي جديد. يعد النظر في هذا التوازن ضروريًا أيضًا عندما يتم تعيين جهة رقابية حديثة (جديدة) كجهة رقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع ما، ويلزم اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد لتغطية نسبة أكبر من الكيانات في عمليات تفتيش أقصر ومستهدفة بدلاً من تنفيذ نطاق كامل للتفتيشات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يرجى مراجعة المثال 13 من [الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي حول الرقابة الفعالة و التنفيذ](#) والذي يصف التزام كندا المستمر وتطبيق مجموعة واسعة من النشاطات التي تكون من "منخفضة الحدة، وواسعة النطاق" الى "مرتفعة الحدة، ومنخفضة النطاق".

64. الأدوات الرقابية الأكثر كثافة (حدة) هي تلك التي تختبر بشكل شامل ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يمتلكها الكيان الخاضع للرقابة. يجب أن تخضع الكيانات المرتبطة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمزيد من التدقيق المتكرر والمكثف أكثر من الكيانات المرتبطة بمستويات منخفضة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يوجد لدى العديد من أكبر المؤسسات المالية طاقم تفتيش مقيم يجرون عمليات تفتيش مستمرة لمكافحة غسل الأموال (يشار إليها "بالاختبارات" في الولايات المتحدة) لمختلف مكونات المؤسسة المالية الكبيرة. يوضح الصندوق أدناه كيف يجب على الجهات الرقابية مراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند وضع خطط التفتيش. يرجى النظر الى الأمثلة 7.1.6 و 7.1.2 حول كيف يتم التخطيط للتفتيشات بناءً على حساسية المخاطر.

الصندوق 3.2. تخطيط عمليات التفتيش والموارد المرتبطة بها بما يتماشى مع الاستراتيجية الرقابية

يعد تطوير خطة التفتيش جزءًا مهمًا من تنفيذ استراتيجية الرقابة عندما يتعلق الأمر بخطة التفتيش.

يجب أن تتضمن خطط التفتيش ما يلي:

- الكيانات التي ستخضع لعمليات التفتيش أو المراجعات المخططة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال فترة محددة (على سبيل المثال، عمليات التفتيش التي يجب إجراؤها على مدى عام واحد أو عدد من السنوات وقد تشمل أيضًا متابعة عمليات التفتيش السابقة)
- ونوع ونطاق عمليات التفتيش أو المراجعات هذه، مع مراعاة مستوى المخاطر المرتبط بكل كيان
- حيثما كان ذلك مناسبًا، محور كل عملية تفتيش أو مراجعة، مع مراعاة المخاطر المحددة التي تم تحديدها أو الأهداف المحددة التي تم الاتفاق عليها (مثل تقصي الحقائق لإثراء تقييم مستمر للمخاطر)، و
- الموارد الرقابية المطلوبة لكل عملية تفتيش أو مراجعة، بالإضافة إلى جدول زمني لكل عملية تفتيش أو مراجعة.

يجب أن تتضمن خطط التفتيش ما يلي:

- النهج الذي يجب اتباعه على الكيانات ذات المستويات المختلفة من التعرض للمخاطر، بما يتماشى مع استراتيجية الرقابة
- ترك مرونة كافية لاستيعاب أو معالجة عمليات التفتيش غير المخطط لها الناجمة عن أحداث المخاطر أو المعلومات الجديدة التي لم يكن من الممكن توقعها عند الموافقة على الخطة
- التوثيق والتعديل بشكل كافٍ عندما يتغير التعرض للمخاطر للمنشأة المدرجة في الخطة أو إذا تم تحديد خطر جديد في سياق الرقابة الميدانية أو المكتبية، و
- أن تكون محكومة بسياسة داخلية تحدد على أي مستوى يجب الاتفاق / الموافقة على الخطة داخل الوحدة الرقابية، وكيف يمكن مراجعة التقدم المحرز مقابل الخطة، وعمليات الموافقة على التغييرات في الخطة، ومدى إمكانية نشر نظرة عامة عن الخطة (على سبيل المثال، عدد عمليات التفتيش لكل تصنيف للمخاطر).

المصدر: مقتبس من إرشادات الهيئة المصرفية الأوروبية وصندوق النقد الدولي

3.4. كيف يمكن للجهات الرقابية استخدام مزيج من الأدوات المكتبية والميدانية لتقوية نهجها القائم على المخاطر؟

65. كما هو موضح أعلاه، هناك مجموعة من الأدوات الرقابية التي يمكن للجهات الرقابية استخدامها بشكل فردي أو جماعي لتحقيق النتائج الرقابية المقصودة. يمكن أن يكون لهذه الأدوات عند استخدامها مجتمعة تأثيرات داعمة في تعزيز فعالية الرقابة.

66. تساعد المراقبة المكتبية على إبقاء الجهات الرقابية على اطلاع دائم على مشهد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وملفات تعريف المخاطر الكامنة في الكيانات الخاضعة للتنظيم، ونقاط الضعف المحتملة في الصواب لدى هذه الكيانات. وبالتالي، فإن الأفكار المكتسبة من إجراء المراقبة المكتبية ستعمل على توجيه نهج وتركيز مراجعات الجهات الرقابية الميدانية. على سبيل المثال، يمكن استخدام نتائج التقييمات الأولية²⁰ لتكييف طبيعة الرقابة وتكرارها وكثافتها وتركيزها، بالإضافة إلى توجيه الجهة الرقابية لكيفية توجيه الانتباه إلى المناطق عالية المخاطر. تستلزم المراقبة المكتبية الفعالة جمع وتحليل البيانات والمعلومات لتمكين المراقبة المستمرة لقطاع بأكمله، بدلاً من كيان (جزء) واحد أو عدة كيانات. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد المراقبة الحثيثة على المخاطر (Risk Surveillance) مراقبة المشرف للبيانات والمعلومات ذات الصلة بما في ذلك معلومات تقارير المعاملات المشبوهة/تقارير المعاملات النقدية عند توفرها) في الكشف عن مجالات المخاطر الناشئة في القطاع الذي يخضع للرقابة، بالإضافة إلى مؤشرات على وجود مشكلات كبيرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكيانات الخاضعة للتنظيم.
67. عندما تشير أنشطة المراقبة المكتبية إلى مخاوف تتعلق بالمخاطر الملموسة في كيان خاضع للتنظيم، فقد يتطلب ذلك قيام الجهات الرقابية بتعديل خطط التفتيش الميدانية الحالية من أجل بدء عملية تفتيش فورية مبررة على الكيان. يجب أن يكون لعمليات التفتيش المبررة هذه، تماشياً مع النهج القائم على المخاطر، الأسبقية على أي عمليات تفتيش روتينية، بالنظر إلى أن حدثاً مثيراً للمخاطر الملموسة قد تحقق.
68. بشكل عام، توفر عمليات التفتيش الميدانية للجهات الرقابية فرصة لإجراء مراجعة أكثر شمولاً لصواب الكيانات من خلال أداء اختبارات أخذ العينات واستكمال العمل المكتبي. وبالمثل، فإنه يساعد أيضاً في التحقق من ملف تعريف مخاطر الكيان بحيث يمكن تعديله حسب الحاجة. وعلى نحو متصل، يمكن أن تكون هناك أيضاً عملية مكتبية (ما قبل المشاركة) حيث يتم إعادة التحقق من تقييم مخاطر الكيانات الخاضعة للتنظيم قبل إجراء تفتيش الميداني. من شأن التفاعلات مع مجلس إدارة الكيانات والإدارة والموظفين أثناء عملية التفتيش أن تساعد في إبلاغ تقييمات الجهات الرقابية بتقافة المخاطر في الكيانات.
69. قد يتم أيضاً تنفيذ بعض أو كل عناصر عمليات التفتيش الرقابية، بما في ذلك اختبار العينة المكتبي بشكل فعال للغاية، من خلال الحصول على المعلومات من الكيان وتطبيق أدوات SupTech. عندما لا يكون الاختبار المكتبي المباشر ممكناً، يمكن أن يؤدي اختبار العينة القياسي السابق إلى زيادة الاختبار المباشر الإضافي والأكثر استهدافاً أثناء الزيارة الميدانية - على سبيل المثال؛ عند إجراء جولات عامة لنظام العناية الواجبة تجاه العملاء، واختيار العملاء (اختيار عشوائي/على أساس مستوى المخاطر وما إلى ذلك) وفي التقييم "المباشر"، يطلب من عضو الكيان تقديم تقييم مخاطر العميل، ووثائق العناية الواجبة تجاه العميل، إلخ.
70. مع تحسن وصولهم إلى التكنولوجيا واستخدامها، قد تتمكن الجهات الرقابية من أداء قدر كبير من نشاطهم بشكل مكتبي (يرجى النظر الى القسم 4.1). نظراً لأن الكيانات الخاضعة للتنظيم تقوم بتحويل أعمالها ووظائف الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الى التكنولوجيا، فإن الحدود بين التدخلات المكتبية الميدانية غير واضحة بشكل متزايد حيث يتم الاحتفاظ ببياناتها إلكترونياً، وتعد التكنولوجيا الرقابية ضرورية لأداء الرقابة الفعالة. مع نضوج قدرات المراقبة المكتبية، قد تكون هناك مناهج تكميلية أو بديلة تمكن للجهات الرقابية من تحديد المخاطر بشكل أكثر فعالية ومراقبتها واستهدافها. عند الاقتضاء، يجب على الجهات الرقابية تقييم أطرهم الرقابية والنظر في تكييفها، مع مراعاة إيجابيات وسلبيات المناهج المختلفة.

20 يجب أن تدرس تقييمات المخاطر المعتمدة وعمليات التدقيق المستقلة جميع مجالات المخاطر وتختبرها بشكل صحيح، بما في ذلك المنتجات والخدمات والعملاء وقنوات التسليم والمواقع الجغرافية التي تعمل فيها المؤسسة المالية أو المهن والأعمال غير المالية المحددة وتدير أعمالها، والتي تستخدم في تحديد إجراءات المراجعة وأي من الاختبارات الواجب إجراؤها.

3.5. كيف يجب على الجهات الرقابية التعامل مع القطاعات والكيانات منخفضة المخاطر؟

71. بينما يجب تخصيص معظم الموارد الرقابية لمناطق مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيجب أن تحدد الاستراتيجيات الرقابية أيضًا النهج الرقابي للمناطق ذات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنخفضة. ضمن إطار الرقابة القائمة على المخاطر، من المتوقع أن تكون هناك مناطق وقطاعات من الكيانات الخاضعة للتنظيم والتي يتم تقييمها على أنها ذات مخاطر أقل في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما هو مبين أعلاه في هذا الدليل الإرشادي، لا يتطلب التقييم السليم للمخاطر على المستوى القطاعي أو القطاعي الفرعي بالضرورة تقييمًا لكل كيان في القطاع (يرجى النظر إلى القسم 2.1.1). يمكن إجراء تحليل المخاطر بدرجات متفاوتة من التفاصيل، اعتمادًا على نوع الخطر والغرض من تقييم المخاطر، وكذلك استنادًا إلى المعلومات والبيانات والموارد المتاحة²¹ (على سبيل المثال، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وحجم وتعقيد الكيانات/ القطاعات ذات الصلة).
72. يجب أن يكون واضحًا أن الكيانات ذات المخاطر المنخفضة لا تزال تخضع لاهتمام رقابي يتناسب مع مستوى وطبيعة المخاطر التي تمثلها. قد يستلزم هذا الأخير تطبيق الأدوات الرقابية من خلال مجموعة من الدورات الرقابية الأقل تكرارًا، واختبار العينة و/أو التدخلات التفاعلية. ليس من المتوقع أن تغطي الجهات الرقابية جميع الكيانات ذات المخاطر المنخفضة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار دورة تفتيش ثابتة بمرور الوقت، لا سيما عندما يكون هناك عدد كبير من الكيانات ذات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب منخفضة²².
73. قد تسمح مراقبة الكيانات منخفضة المخاطر بالتطبيق المحدود للأدوات الميدانية الموجودة. على سبيل المثال، يمثل أحد الأساليب الرقابية الممكنة للكيانات ذات المخاطر المنخفضة في تركيزه على الكشف عن أي أحداث ذات مخاطر ملموسة أو تصعيد في ملفات تعريف المخاطر بين الكيانات ذات المخاطر المنخفضة، بحيث يمكن للجهات الرقابية التدخل بشكل فعال لتخفيف المخاطر. في مثل هذه السيناريوهات، يجب أن توجه طبيعة المخاطر الملموسة والنتائج الرقابية المرغوبة تطبيق مجموعة مناسبة من الأدوات (سواء ميدانية أم مكتبية أو كلاهما). يرجى مراجعة القسم 3.4 لمزيد من المعلومات.
74. يجب أن تختبر الجهات الرقابية بانتظام فهمها وافتراساتها لمستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى كفاية الضوابط في الكيان/القطاع (يرجى انظر إلى القسم 2.4). يجب أن تتمتع الجهات الرقابية أيضًا بالقدرة على تنفيذ الأنشطة الرقابية على أساس الاستجابة أو رد الفعل، حيث تم تلقي معلومات استخباراتية تستحق التدخل الرقابي (على سبيل المثال، المعلومات الاستخباراتية من الردود أو الاستبيانات، من الجهات الرقابية الأخرى، من تقارير وسائل الإعلام أو المبلغين عن المخالفات، أو من جهات إنفاذ القانون أو وحدة المعلومات المالية/تقارير المعاملات المشبوهة).
75. يجب على الجهات الرقابية أيضًا التأكد من أن التفتيش والتوعية يمتدان إلى القطاعات الأقل خطرًا لتمكينهم من تنفيذ تدابير متناسبة قائمة على المخاطر وللمساعدة في تحديد والإبلاغ عن أي مخاطر قد تنشأ في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإشارة إلى أهداف الشمول المالي الوطنية، يمكن للجهات الرقابية أيضًا أن يلعبوا دورًا في: أ) تقليل المتطلبات على الكيانات الأقل خطورة والتي لا تخفف المخاطر بشكل كافٍ لتبرير الجهد الذي تقوم به؛ ب) طمأنة الكيانات الخاضعة للرقابة الأخرى التي تقدم

21 يرجى مراجعة إرشادات الشمول المالي لمجموعة العمل المالي التي تحدد مزيدًا من التفاصيل حول تقييم المخاطر لتطبيق العناية الواجبة المبسطة والإعفاءات المبررة.

22 ومع ذلك، يجب على الجهات الرقابية عدم وضع إعفاءات شاملة تعفي جميع الكيانات منخفضة المخاطر أو القطاعات الكاملة منخفضة المخاطر

من احتمال الخضوع لعمليات التفتيش الميداني. من وجهة نظر وقائية، لتعزيز الالتزام، حتى لو كان عددًا صغيرًا فقط من الكيانات الخاضعة للتنظيم يمكن أن يتلقى تفتيشًا ميدانيًا خلال أي فترة زمنية، يمكن أن يخضع أي كيان / قطاع للتفتيش الميداني في مرحلة ما. يمكن تحقيق ذلك من خلال عدد أدنى من عمليات التفتيش (السوية) العشوائية الميدانية، و/أو يجب أن تكون هناك سياسة تحدد ظروف المخاطر العالية (على سبيل المثال، عند وجود مؤشرات مخاطر معينة) قد يتم التفتيش الميداني على كيان أو قطاع بما يبرره على الرغم من المخاطر المنخفضة خلافًا لذلك.

خدمات مالية للكيانات ذات المخاطر المنخفضة فيتم الرقابة على تلك الكيانات الأقل خطورة. يرجى النظر الى الأمثلة 7.6.1 و 7.6.3.

الصندوق 3.3. الرقابة على القطاعات والجهات ذات المخاطر المنخفضة ودعم الشمول المالي

من الاعتبارات الهامة في الرقابة القائمة على المخاطر التوزيع المتناسب مع المخاطر للموارد عبر مجالات وقطاعات المخاطر المختلفة. على وجه الخصوص، قد تكون هناك قطاعات منخفضة المخاطر على المستوى الوطني، أو قطاعات منخفضة المخاطر في قطاع معين، أو مؤسسات أقل خطورة في قطاع ما. علاوة على ذلك، داخل المؤسسة المبلغة، قد تكون هناك منتجات أو خدمات أو قنوات توصيل أو عملاء أو مناطق جغرافية أقل خطورة. ومع ذلك، فإن انخفاض المخاطر لا يعني عدم وجود مخاطر ويجب على الجهات الرقابية التأكد من أنهم قادرون على الكشف الفعال عن أي مخاوف جديدة مهمة تتعلق بالمخاطر داخل القطاعات والكيانات ذات المخاطر المنخفضة. في حين أن الجهات الرقابية قد تخصص موارد أقل للمناطق ذات المخاطر المنخفضة، إلا أنه لا يزال يتعين عليهم تخصيص موارد كافية للتحقق من فهم المخاطر لهذه المجالات ومراقبتها مع السماح أيضاً بتخصيص موارد رقابية أكبر للقطاعات ذات المخاطر الأعلى.

كما يجب أن تتناسب المتطلبات التنظيمية مع مستوى وطبيعة المخاطر الموجودة في القطاعات والكيانات. تسمح التوصية 1 ومذكرتها التفسيرية 1 للسلطات القضائية بإعفاء أنواع معينة من الكيانات الخاضعة للتنظيم من الالتزام ببعض توصيات مجموعة العمل المالي إذا ثبت وجود مخاطر منخفضة ويحدث الإعفاء في ظروف محدودة ومبررة للغاية. علاوة على ذلك، في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم على المخاطر، يجب أن تتوافق العناية الواجبة تجاه العملاء، والضوابط الداخلية، ووظيفة الامتثال، والمراقبة المستمرة، وشروط الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومتطلبات الإبلاغ الأخرى مع مستوى المخاطر في القطاع والمؤسسات.

الرقابة على المخاطر للقطاعات منخفضة المخاطر مهم أيضاً من منظور الشمول المالي. قد تؤدي الالتزامات القانونية أو التنظيمية غير المتناسبة والتوقعات الرقابية ونقص التوجيه من الجهات الرقابية إلى تطبيق العناية الواجبة تجاه العملاء وغير ذلك من ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات ذات المخاطر المنخفضة، وزيادة تكلفة المنتجات والخدمات، وتقويض أهداف الشمول المالي في نهاية المطاف. من منظور شامل، قد تؤدي الالتزامات المفرطة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى زيادة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام من خلال:

- دفع المستخدمين المحتملين إلى القطاع غير المنظم نتيجة لفشلهم في الوصول إلى الخدمات المالية المتاحة، أو

- زيادة تكاليف الالتزام بحيث يصبح من غير المربح توفير المنتجات والخدمات للأشخاص أو الكيانات التي لا تدر دخلاً كبيراً (مثل المنظمات غير الهادفة للربح (يرجى مراجعة القسم 10.1)) وتحويل هذه المعاملات إلى قنوات أقل شفافية.

في الولايات المتحدة، كررت الجهات الرقابية على البنوك التأكيد على النهج القائم على المخاطر فيما يتعلق بالمنظمات غير الهادفة للربح حيث قامت الجهات الرقابية على البنوك بتذكير البنوك التي تقدم خدمات مالية لهذا القطاع بعدم النظر إلى القطاع الخيري ككل على أنه يمثل خطراً موحدًا أو مرتفعًا بشكل غير مقبول بما يتعلق

ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.²³ قدمت الجهات الرقابية على البنوك أدلة إرشادية غير ملزمة متعلقة بالعوامل التي يجب مراعاتها عند تحديد ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح.

الصندوق 3.4. دور الجهات الرقابية في تحديد إزالة المخاطر أو الحث على ممارسات الشمول المالي

في حين أن النهج القائم على المخاطر يتطلب من الجهات الرقابية تركيز انتباهها على المناطق ذات المخاطر المرتفعة، إلا أن المناطق ذات المخاطر المنخفضة لا تزال تتطلب مزيداً من الاهتمام؛ خاصة إذا كان الاستبعاد المالي يمثل مصدر قلق. ينطوي الاستبعاد المالي للعملاء على المخاطر الجدية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث قد يسعى العملاء إلى الاقتصاد النقدي غير المنظم أو الوصول إلى الخدمات من قبل مقدمي الخدمات الذين قد لا يكون لديهم تدابير صارمة للتحكم في المخاطر. عندما تحدد الجهات الرقابية أن مؤسسة ما متورطة في إغلاق حساب أو رفض للخدمات على نطاق واسع وعشوائي أو لا تنفذ تدابير العناية الواجبة المبسطة حيث يتم تقييم المخاطر بشكل عام على أنها أقل، يجب على الجهات الرقابية عندها إشراك المؤسسة لفهم أسباب قراراتها.

كما هو مبين في الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي بشأن خدمات تحويل الأموال (2016) في حين أن قرار تقديم تدابير العناية الواجبة المبسطة أو قبول أو الحفاظ على علاقة عمل هو في النهاية قرار تجاري للكيان، تحتاج الجهات الرقابية إلى التدقيق في هذه القرارات لفهم ما إذا كانت قد تشير إلى الحاجة إلى توضيحات أو إصلاحات رقابية، أو ما إذا كانت تشير إلى مجال من المخاطر المتغيرة، أو بعض الديناميكيات الأخرى مثل مخاوف الربح. عندما تكون قرارات تقييم أو إنهاء العلاقة مع العملاء ناتجة عن عدم فهم مرونة النهج القائم على المخاطر، فستكون الجهات الرقابية قادرة على تقديم التوجيه المناسب فيما يتعلق بما يستلزمه النهج القائم على المخاطر.²⁴

قد تنخرط الكيانات في رفض عشوائي للخدمة لفئات كاملة من العملاء، دون مراعاة، بجدية وشمول، مستوى المخاطر وتدابير التخفيف من المخاطر للعملاء الأفراد داخل قطاع معين. هذا مخالف للإرشادات التي قدمتها مجموعة العمل المالي في هذا الصدد.²⁵

3.6. كيف يمكن للجهات الرقابية تطوير نهج قائم على المخاطر أكثر قوة مع مرور الوقت؟

76. وينبغي أن تكفل الجهات الرقابية إبقاء استراتيجياتهم الرقابية قيد المراجعة المنتظمة. وستطور الجهات الرقابية، لدى تنفيذها للاستراتيجية، فهما أفضل لنوعية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الكيانات الخاضعة للرقابة، وملاحم المخاطر المتعلقة بنماذج الأعمال التجارية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن فعالية مختلف الأدوات الرقابية. وينبغي استخدام هذه المعرفة لتعزيز الفهم العام لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى كل من القطاع والكيان مع

<https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1183>

www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-RBA-money-value-transfer-services.pdf

www.fatf-gafi.org/documents/documents/rba-and-de-risking.html

23

24

25

النظر في أي مخاطر جديدة/ناشئة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبناء الذاكرة المؤسسية والحفاظ عليها هو المفتاح لتحقيق ذلك.

77. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهات الرقابية أن تستخدم الخبرة المكتسبة من الاضطلاع بمهام الرقابة لتعزيز فعالية استراتيجياتها الرقابية ولصقل هذه الأساليب وتعزيزها بصورة مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن لا يتم تقييم المخاطر (إلى جانب عملية التخطيط الرقابي) على أساس مستمر، في عزلة، بل بالتنسيق الوثيق مع الرقابة التحوطية والإدارات الأخرى ذات الصلة (أو غيرها من الجهات الرقابية). وينبغي النظر في أي تغييرات في فهم المخاطر في إطار خطة العمل/التنفيذ و/أو مقترحات تنقيح أو تحسين مزيج الأدوات الرقابية التي يتعين تطبيقها في سياق مراجعة الاستراتيجية العامة بهدف مواصلة تحسين وتعزيز النهج الرقابي لضمان استمرار فعاليته.

78. ينبغي للجهات الرقابية تنفيذ آليات لضمان تقييمات رقابية سليمة ومتسقة ووجود استقلالية فيما يتعلق باتخاذ القرارات الرقابية القائمة على مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى سبيل المثال، عند تحديد تصنيف المخاطر لقطاع ما والكيانات المنفردة، ينبغي أن يكون القرار مدعوماً بمخطط موثوق للتقييم (بما في ذلك النتائج المستخلصة من الأنشطة الميدانية والمكتبية وما إلى ذلك) والأساس المنطقي لتفسير تصنيف المخاطر المقترح.

79. ويمكن للجهات الرقابية، ولا سيما الجهات الرقابية ممن لهم فئات (تعداد) رقابية أكبر وأكثر تعقيداً، أن يطبقوا تدابير إضافية لضمان الاتساق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تخضع تصنيفات المخاطر لديها لمراجعة/تحديد من جانب الأقران من جانب موظفين آخرين داخل الوحدة الرقابية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذين لم يشاركوا في التقييم²⁶. ويمكن أن تضم أمثلة أخرى على أساليب تحسين نزاهة التقييم (على المستويين القطاعي والكيانات بشكل منفرد)، قد تشمل على لجنة من خبراء الرقابة (panels) لتوفير حكم مستقل وللترويج لعملية الاتساق. وقد تتكون مثل لجنة الخبراء هذه من أعضاء/ممثلين إداريين/موظفين متخصصين من الجهة الرقابية الذين لا يشاركون في الرقابة المباشرة على الكيان/القطاع. ويمكن للجهات الرقابية المسؤولة عن الرقابة المباشرة على الكيانات أن يقدموا استنتاجاتهم وتوصياتهم إلى لجنة الخبراء الرقابية لإجراء مراجعة "أفقية" لضمان اتساق الأحكام الرقابية. وستطور لجنة الخبراء الرقابية مع مرور الوقت فكرة عن كيفية التعامل مع المسائل الرقابية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجموعة من السياقات، وستتمكن من نقل ذلك بشكل مفيد إلى الجهة الرقابية/الأفرقة التي يكون منظورها أضيق حتماً استناداً إلى الكيانات التي يجرون الرقابة عليها بشكل مباشر.

80. ويلزم توفير التدريب الكافي لدعم إطار رقابي فعال قائم على مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. التدريب مطلوب على جميع المستويات، من الجهات الرقابية في الخطوط الأمامية إلى المديرين وأعضاء مجلس الإدارة. وينبغي أن يشمل التدريب مسائل مثل كيفية التفاعل مع الكيانات واتخاذ القرارات القائمة على المخاطر. إن المشاركة الواضحة والنشطة لكبار الموظفين في التدريب تبعث بإشارة قوية بشأن التزامهم بالعملية.

81. وفي بعض الظروف، يستغرق الانتقال من نهج قائم على القواعد إلى نهج قائم على المخاطر وقتاً. وقد يتطلب ذلك تغييراً في الثقافة الرقابية، كما أن إدارة الجهات الرقابية تحتاج إلى التعبير عن تحملها للمخاطر. كما يلزم الاعتراف بأن نقاط الضعف المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المناطق التي تنخفض فيها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد لا تكون قابلة للاكتشاف من قبل الجهات الرقابية عند تطبيقهم لمنهج "قائم على المخاطر"

26 ويفضل أن يتم تنفيذ هذه الخطوة دائماً عندما يحدث تغيير في تصنيف المخاطر القطاعية. وليس المقصود من هذه الخطوة أن تنفذ لجميع الكيانات، بل يمكن أن تستند إلى عدد محدد من الكيانات، على أساس سنوي، ويتم اختيارها على أساس العينة وينبغي أن تشمل كيانات من جميع تصنيفات المخاطر.

الرقابة ومتجاوبة لهذه الأمور ستكون محكومة إلى حد كبير من خلال ما إذا كانت داخل أو خارج نطاق النتائج المقبولة التي ينطوي عليها تحمل المخاطر.

82. وينبغي للجهات الرقابية على مختلف القطاعات والجهات الرقابية في مختلف الدول أن يشجعوا على العمل الجماعي وأن يتبادلوا أفضل الممارسات، على سبيل المثال، من خلال تيسير زيارات "أفضل الممارسات"، ولا سيما بالنسبة للسلطات التي لديها أطر أقل نضجاً للتعلم من الجهات الرقابية الأكثر رسوخاً/فعالية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وينبغي أن تتبادل الجهات الرقابية الأكثر رسوخاً الممارسات الجيدة وإجراء عمليات التفتيش على "أفضل الممارسات". للاطلاع على أمثلة على التعاون بين الجهات الرقابية، يرجى النظر إلى القسم 7.5.

3.7. كيف يمكن تطبيق الإجراءات التصحيحية والعقوبات المتاحة في النهج القائم على المخاطر؟

83. تتطلب التوصية 35 من السلطات القضائية أن يكون لديها مجموعة من العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة، سواء كانت جنائية أو مدنية أو إدارية، متاحة للتعامل مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين لا يمتلكون لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الدليل الإرشادي الصادر عن مجموعة العمل المالي بشأن الرقابة الفعالة والتنفيذ هو دليل شامل بشأن الإجراءات التصحيحية والعقوبات. ويركز هذا القسم على الصلات بين اتباع نهج قائم على المخاطر في الرقابة وتطبيق الإجراءات التصحيحية والعقوبات.

84. وينبغي أن تتاح للجهات الرقابية إمكانية الحصول على مجموعة من الإجراءات التصحيحية والعقوبات والتي يمكن تطبيقها استناداً إلى مستوى وطبيعة أوجه القصور أو الثغرات المحددة في ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظام إدارة المخاطر في الكيان الخاضع للتنظيم. ويمكن أن يشمل هذا النطاق التحذيرات وخطابات اتخاذ إجراءات والأوامر والاتفاقات والعقوبات الإدارية والجزاءات والغرامات وغيرها من القيود والشروط المفروضة على أنشطة الكيان التي قد تكون تدريجية في الخطورة، مما يتطلب من الكيانات معالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي خرق للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عدم تخفيف المخاطر في الوقت المناسب.

85. عند تقييم الإجراءات التصحيحية أو العقوبات المناسبة التي يجب تطبيقها في نهج رقابي قائم على المخاطر، ينبغي أن تنظر الجهات الرقابية في ما يلي:

- طبيعة النتائج - يمكن إعطاء الأولوية لأوجه القصور فيما يتعلق بالمجالات ذات المخاطر الأعلى، بما في ذلك تلك التي تم تحديدها في تقييم المخاطر على المستوى الوطني أو القطاعي أو الرقابي، لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو فرض عقوبات حسب الاقتضاء
- الأثر أو الضرر الذي يحدثه وجه القصور أو الفجوة المحددان من حيث تعرض الكيان والقطاع والجمهور لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (على سبيل المثال، سواء كان ذلك انهياراً منتظماً أو حادثاً منعزلاً أو نشاطاً فظيماً آخر، مثل عدم الإبلاغ عن كميات كبيرة من الأنشطة المشبوهة أو غيرها من التقارير المطلوبة، وطول الفترة الزمنية التي ظل فيها القصور أو الفجوة المحددة في نظام إدارة المخاطر في الكيان الخاضع للتنظيم معلقاً أو غير مصحح. ويمكن أن تنظر الجهات الرقابية في نطاق أوجه القصور من حيث احتمالية حدوث المخاطر بالنظر إلى حجم الكيان وطبيعته ونطاقه الجغرافي وحجم سلوكه التجاري)
- استخدام سلطة سحب ترخيص الكيان أو تقييده أو تعليقه (أو ما يعادله بالنسبة للمسجلين)، عند الاقتضاء، على سبيل المثال، في الحالات التي يتقرر فيها من خلال الإجراءات القانونية أن الكيان شارك في نشاط إجرامي متصل بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو انتهاك شديد ومنهجي لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو العقوبات المماثلة المطبقة أو حظر المديرين وكبار المديرين.

- نشر نتائج الإجراءات الرقابية وتقديم معلومات عن أوجه القصور في الكيانات ذات الصلة للمساعدة في معالجة المخاطر في جميع أنحاء القطاع مع أخذ الكيانات الأخرى في الاعتبار عواقب أوجه القصور المماثلة.

86. واستناداً إلى هذه الاعتبارات، ينبغي ألا تسعى الإجراءات التصحيحية الفعالة وتطبيق العقوبات إلى تثبيط الإجراءات غير الملائمة في الماضي وتصحيح نقاط الضعف في العمليات والإجراءات والنظم أو الضوابط داخل الكيانات الخاضعة للتنظيم فحسب، بل أيضاً إلى تشجيع التغييرات في السلوك لتعزيز ثقافة التزام مؤسسية تشمل المجلس والإدارة العليا ومجموعات الامتثال وجميع الموظفين الآخرين ذوي الصلة في الكيان المعني. ولهذه الغاية، ينبغي أن تكون الجهات الرقابية قادرة على تطبيق إجراءات تصحيحية وعقوبات متناسبة مع انتهاكات أكبر أو أقل للمتطلبات الرقابية ضد مجلس الإدارة والإدارة، وأصحاب الضوابط وغيرهم من الموظفين في الكيانات الخاضعة للتنظيم، تبعاً لمستوى مسؤوليتهم عن ارتكاب الخرق، لا سيما في حالة الانتهاكات المتعمدة أو الخطيرة. وينبغي للجهات الرقابية أيضاً أن تكفل تمتع إدارات الامتثال التابعة للكيانات الخاضعة للرقابة بما يكفي من المكانة والاستقلالية والموظفين والموارد بما يتناسب مع صورة المخاطر التي يواجهها الكيان. قد تؤثر الثقة التي لدى الجهة الرقابية في ما تثبته من نية والالتزام وقدرة مؤسسة ما على معالجة أوجه القصور المحددة بصورة مرضية على اختيار الجهة الرقابية لأدوات أو تقنيات التصحيح الرسمية أو غير الرسمية. فعلى سبيل المثال، إذا حددت الجهة الرقابية وجود وجه قصور كبير في الرقابة، ومع ذلك يعتقدون أن المؤسسات تتمتع بثقافة مرضية للالتزام وقدرة عالية على تصحيح المسألة، فقد تختار الجهة الرقابية اتباع نهج أخف في تقنيات التصحيح.

87. وينبغي للجهات الرقابية أيضاً أن تنظر في الشفافية والاتساق والتناسب في تطبيق الإجراءات التصحيحية والعقوبات مع مراعاة خصوصيات الكيان المعين، وطبيعة وأهمية إخفاقات التخفيف من المخاطر، ووجه القصور أو الفجوة المحددة. وينبغي النظر في وضع سياسات/أدلة إرشادية لتحديد الإجراءات التصحيحية و/أو العقوبات التي هي الأنسب لتطبيقها في ظروف معينة، ومنهجيات لحساب/تحديد مقدار الغرامات، وشدة الأوامر والعقوبات الإدارية التي تكون رادعة ومتناسبة مع حجم الكيان الخاضع للتنظيم وكذلك خطورة الفشل. ويمكن لهذا التطبيق الشفاف والمتناسق أن يحسن التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما بين الكيانات الخاضعة للتنظيم.

88. ومن ناحية أخرى، ينبغي للجهات الرقابية أن تتجنب اتباع نهج "عدم التسامح مطلقاً" أو "عدم تقبل الفشل كلياً" أو تطبيق عقوبات إلزامية على الكيانات التي لا يكون فيها تأثير المخاطر مادياً، أو عندما تكون أوجه القصور أقل أهمية من منظور التخفيف من المخاطر لأن ذلك يمكن أن يعطي الكيانات الخاضعة للتنظيم رسالة خاطئة ويخلق حافزاً للكيانات للعودة إلى نهج قائم على القواعد. وفي حين أن العقوبات قد تكون مناسبة في بعض الحالات لعدم الالتزام في المجالات الأقل خطورة (على سبيل المثال، معالجة حالات عدم الالتزام المتكرر أو المعرفة بعد الالتزام أو عدم الالتزام المتعمد لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، ينبغي للجهات الرقابية أن ينظروا في مجمل جهود التخفيف التي يبذلها الكيان وأن يستخدموا مرونة النهج القائم على المخاطر في الرقابة لتجنب فرض العقوبات على الكيانات التي تركز جهودها على المجالات التي تنطوي على مخاطر أكبر.

3.8. كيف للجهات الرقابية قياس فاعلية نهجها القائم على المخاطر؟

89. كما ينبغي للجهات الرقابية أن يقوموا بتسجيل ورصد وتحليل أنشطة ونواتج الرقابة الخاصة بهم على النحو الصحيح. عند تطويرهم لنماذج الرقابة؛

يجب أن تضمن الجهات الرقابية أن يكون لديها مستودع (ذاكرة) لتسجيل المشاركات الرقابية (بالشكل الرقمي) مع كل كيان بما في ذلك تفاصيل القضايا المحددة وخطط العمل ذات الصلة وتقييم المخاطر لكل كيان. وينبغي أن تكون الجهة الرقابية قادرة على استخلاص البيانات والمعلومات الإدارية من أجل قياس الأداء في ضوء مؤشرات المخاطر الرئيسية، وعلى المسائل المحددة وملاحم المخاطر لكل كيان وقطاع على حدة، وتغذيتها بعد تجميعها في عملية التقييم الوطني للمخاطر.

90. ويتم حث الجهات الرقابية على استخدام البيانات لتحديد أثر الرقابة وإثباتها. على سبيل المثال، استخدام نظام لتسجيل المشاركات الرقابية التي تمكن من استخراج البيانات لتوضيح كيف أثرت الرقابة على إدارة المخاطر والالتزام، على مستوى الشركات والقطاع. ويمكن أن تساعد البيانات على تحديد الأنماط المتغيرة من حيث الأرقام ودرجة خطورة المسائل التي يتم تحديدها عن العمل الإضافي والتقلبات في تقديرات فعالية الضوابط. ويشمل ذلك تحليل التغيرات في نوعية كل مؤسسة أو إدارة المخاطر وملاحم المخاطر فيها، فضلا عن الاتجاهات العامة في هذا القطاع، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بإزالة المخاطر والاستبعاد المالي.

91. وينبغي أيضا استخدام هذه المعلومات لتحسين استهداف استخدام الموارد الرقابية وأدوات الرقابة، ولسترشد به في النهج المتعلق بمبادرات التوعية. فعلى سبيل المثال، قد يشير تحليل بيانات الرقابة إلى تزايد المشاكل الناجمة عن أوجه القصور المحتملة في قدرات الكيانات الخاضعة للتنظيم في مجال رصد المعاملات، مما يدفع الجهة الرقابية إلى إصدار توجيهات أو متطلبات جديدة لمعالجة هذا الاتجاه المتنامي. ومن ناحية أخرى، يمكن للبيانات أن تشير أيضا إلى ما إذا كانت الجهود الرقابية ناجحة من حيث تأثيرها على تحسين تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كيان ما أو عبر قطاع تنتقل فيه النتائج التي تم تحديدها أثناء عمليات التفتيش من حيز الفجوات الكبيرة التي يجري تحديدها إلى نتائج العمل الإضافي التي حددت أنها أقل خطورة في طابعها، وأنها أكثر في مجال التنقيحات أو التحسينات. وقد تكون التحسينات في نوعية تقييمات المخاطر التي تجريها الكيانات مقياسا آخر للفعالية.

92. وثمة تدبير آخر يمكن أن يساعد الجهات الرقابية على تحديد أثر رقابتهم على فعالية إدارة المخاطر في الكيانات، وهو النظر في النواتج الرئيسية من أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل نوعية تقارير المعاملات المشبوهة. وينبغي للجهات الرقابية أن يلتمسوا تعليقات من وحدات المعلومات المالية بشأن عدد التقارير التي تلقتها من القطاعات والكيانات ونوعيتها وتوقيتها، لأن التحسينات في هذا المجال يمكن أن تكون أيضا مؤشرا على النتائج الناجحة للأنشطة الرقابية. ومن بين العوامل ذات الصلة التي يمكن أن تنظر فيها الجهة الرقابية ما يلي:

- عدد الجرائم المرتكبة باستخدام البنية التحتية للقطاع وأي تغييرات ذات صلة في الاتجاهات
- التغييرات في عدد ونوعية تقارير المعاملات المشبوهة التي تقدمها الكيانات في القطاع ومدى حسن توقيت رفع هذه التقارير
- عدد الخروقات أو أوجه القصور، بما في ذلك الإخفاقات (حالات الفشل) المتكررة، التي ارتكبتها الكيانات، وشدة أوجه القصور هذه،
- والشكاوى الواردة من أصحاب المصلحة،
- أدلة على أن الكيانات تتجاوز نهج "وضع علامة على ما تم إنجازه" وتبرهن على التزامها بأهداف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على المخاطر، بما في ذلك الاستجابات المتناسبة عبر طيف المخاطر (بما في ذلك المجالات الأعلى والأدنى المخاطر).

93. ويمكن أن يساعد قياس نتائج التدابير الرقابية والتغذية العكسية بشأن النواتج الرئيسية لأطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الوقاية من التأكيد على أمور ومسائل سابقة.

وعندما لا تتماشى هذه الملاحظات مع فهم الجهة الرقابية للمخاطر، فإن هذا ينبغي أن يدفع الجهة الرقابية إلى إعادة النظر في الافتراضات. وينبغي للجهات الرقابية أن تطبق تدابير لإعادة النظر في نماذج المخاطر أو تقييمات المخاطر استناداً إلى التعامل مع جهات إنفاذ القانون، ووحدة المعلومات المالية، والشركاء الدوليين، واختبارات العينة أو اختبارات مخصصة أو استخدام تقارير المبلغين عن المخالفات أو التقارير الإعلامية السلبية.

94. وينبغي أن تكون هناك آليات لتعزيز المساءلة والشفافية، وفعالية النهج الذي يعتمد على المخاطر الذي تعتمد عليه الجهة الرقابية. وينبغي أن يتضمن ذلك على الأقل واحداً مما يلي: (1) الإشراف من قبل مجلس إدارة الجهة الرقابية؛ (2) الإشراف من قبل الجهة الرقابية على الهيئات ذاتية التنظيم (في نموذج لا مركزي)؛ (3) المراجعة من جانب مكتب تدقيق حسابات حكومي أو هيئة حكومية مماثلة؛ و(4) نشر المعلومات المتعلقة باستراتيجية الرقابة وخطط التفتيش ونتائج التعاقدات الرقابية، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، دون المساس بالاستقلالية التشغيلية للجهة الرقابية:

- يمكن لمجلس إدارة الجهة الرقابية أو مكتب تدقيق الحسابات الحكومي أو سلطة التنسيق الوطنية أن تضع مؤشرات أداء رئيسية يقيمون على أساسها بشكل دوري فعالية الجهة الرقابية
- يمكن استخدام الدراسات الاستقصائية على الصناعة لتقييم أداء الجهة الرقابية بشكل دوري، و/أو
- ويمكن للجهة الرقابية ولوحدة المعلومات المالية أن يقدموا تقارير دورية عن عدد ونوعية التقارير حسب القطاعات، لأن ذلك كثيراً ما يعتبر مقياساً جيداً لمستوى التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية من جانب الكيانات الخاضعة للرقابة.

الصندوق 3.5. إجراءات مكتب المملكة المتحدة للرقابة على مكافحة غسل الأموال ("المكتب") لاختبار فعالية نهج الجهات الرقابية على إدارة مكافحة غسل الأموال القائم على المخاطر

يشرف المكتب على الهيئات ذاتية التنظيم (SRBs) التي يتم تعيينها كجهات رقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة بموجب لوائح غسل الأموال في المملكة المتحدة. وكجزء من نشاطهم الرقابي، قامت الجهة الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تشرف على قطاع يوصف بأنه خطر كبير في المملكة المتحدة، بتحديد كياناتهم الـ 103 الأكثر عرضة للخطر. وبطلب من المكتب، أجرت الجهة الرقابية تقييماً ميدانياً عميقاً لتلك الكيانات وحددت مستوى عالياً من عدم الالتزام وضعف النظم والضوابط. وقد أثرت النتائج التي توصلوا إليها، ومتابعة المناقشات مع المكتب، على تخصيص الموارد المناسبة لبرنامج مستمر للرقابة المكثفة على هذه الكيانات. مما سنتج عنه عينة زيارة لبعض الكيانات التي تم تحديدها على أنها عالية ومتوسطة ومنخفضة المخاطر لتقييم ما إذا كانت استراتيجيتهم الرقابية الأوسع ملائمة للغرض أو تحتاج إلى مزيد من التقييم والصقل.

وحيثما يكون للجهة الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ولا سيما الهيئات ذاتية التنظيم، وظائف متعددة (على سبيل المثال، كمدافع عن أعضائها الذين خضعوا لرقابة الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، يجب توخي الحذر لضمان إدارة تضارب المصالح المحتمل على النحو المناسب. في المملكة المتحدة، كان هذا التركيز بشكل خاص من قبل المكتب عند تقييم الجهات الرقابية ممن حافظوا على دور كل من عمليات مكافحة غسل الأموال ودورهم بالدفاع. وتساعد الحوكمة القوية المعمول بها داخل الجهة الرقابية على التخفيف من حدة هذا الخطر.

المصدر: المملكة المتحدة

3.9. التعاون المحلي، بما يشمل التعاون بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة التحوطية

95. التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجهات الرقابية الأخرى، و وحدات المعلومات المالية، والسلطات المختصة الأخرى، بما في ذلك وجهات الضرائب وإنفاذ القانون، أمر مهم لضمان أن يكون لدى جميع أصحاب المصلحة فهم جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة، والعمل على التخفيف من حدتها. ويمكن للتنسيق مع جهات إنفاذ القانون ولوحدة المعلومات المالية أن يساعد في تقييم فعالية/فائدة نواتج برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكيانات، وتقديم رسائل منسقة بشأن تحديد أولويات المخاطر.

96. ينبغي أن تنشئ الجهات الرقابية والجهات الرقابية التحوطية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب آلية فعالة للتعاون بغض النظر عن الإطار المؤسسي لضمان أن تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التي تعتمد على ما تنص عليه عمليات التقييم الوطني للمخاطر) خاضعة للرقابة الكافية في السياق المحلي وعبر الولاية القضائية لصالح المهمتين. وحتى عندما لا تكون الجهة الرقابية التحوطية جزءاً من جهة رقابية متكاملة مع الجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي فإن تلك الجهة لا تتحمل المسؤولية المباشرة عن الرقابة على الالتزام أو رصد الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإنها كثيراً ما تكون مسؤولة، من بين أمور أخرى، عن الترخيص، وسترصد تنفيذ النظم والضوابط من منظور تحوطي قد تكون ذات صلة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لمزيد من التفاصيل يرجى النظر إلى [الدليل الإرشادي للجنة بازل](#)

[للرقابة المصرفية بشأن الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب](#) في الملحق 5 "التفاعل والتعاون بين الجهات الرقابية التحوطية والجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".²⁷ أمثلة من السلطات القضائية في الملخص المتعلق بالمؤسسات المالية تحت القسم 7.5.

97. وبالإضافة إلى فهم المخاطر، ينبغي لأليات التنسيق المحلية (وخاصة عملية التقييم الوطني للمخاطر) أن تسمح أيضاً بتخصيص الموارد للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (انظر القسم 2.1.2). ومن الناحية العملية، قد يتأثر الاهتمام الرقابي لمختلف القطاعات بالموارد المتاحة. فعلى سبيل المثال، قد تطبق جهة رقابية ذات موارد جيدة لقطاع أقلّ مخاطرة مبلغاً غير متناسب من الموارد على رصد الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لأن لديها ترتيبات تمويل قوية. وعلى العكس من ذلك، فإن وجود جهة رقابية ضعيفة الموارد لقطاع ينطوي على مخاطر أكبر قد تفشل في تخصيص نسبة كافية من موارده للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظراً إلى أن الموارد المتاحة لها غير كافية. وينبغي أن تهدف عمليات تقييم المخاطر الوطنية والتنسيق بين الجهات الرقابية إلى المساعدة على تخصيص الموارد بطريقة تراعي المخاطر.

3.10. التعاون الدولي لتحقيق نهج رقابي قائم على المخاطر

98. وتعمل كيانات كثيرة خاضعة للتنظيم بشكل روتيني عبر الحدود الوطنية، ومن ثم قد تخضع لرقابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جانب عدة جهات رقابية في ولايات قضائية متعددة. وكثيراً ما تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المذكورة عابرة للحدود، ويمكن تكرار أوجه القصور في النظم والضوابط الموجودة في جزء من المجموعة في جزء آخر منها. ويتطلب اتباع نهج قائم على المخاطر في الرقابة التعاون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالمجموعات العاملة عبر ولايات قضائية متعددة. والتعاون بين الجهات الرقابية مهم للتخفيف من تلك المخاطر وهو ما تغطيه التوصية²⁸ 40.

²⁷ https://eba.europa.eu/sites/default/documents/files/document_library/Publications/Opinions/2020/935606/Opinion%20on%20how%20to%20take%20into%20account%20MLTF%20risks%20in%20SREP.pdf

المذكورة التفسيرية للتوصية 40، الفقرات 10-13.

99. يزيد التعاون الدولي من فعالية النهج القائم على المخاطر من خلال:

- تعزيز فهم المخاطر - بما في ذلك فهم سلوكيات المجموعة وفهم المخاطر. ويمكن أيضاً تبادل معلومات أوسع عن المخاطر لزيادة الوعي بين الجهات الرقابية بالمخاطر الناشئة أو لبلورة فهم مشترك للمخاطر المرتبطة بأنواع معينة من المبادرات أو القطاعات أو الأنشطة (على سبيل المثال، تقاسم المخاطر المرتبطة بممرات مقدمي خدمات الأموال أو القيمة لأغراض الشمول المالي). ومن شأن تقاسم تقييمات المخاطر والضوابط بين الجهات الرقابية أن يعزز فهمهم الجماعي لملف المخاطر للمجموعة، وتأثيره على الكيانات الخاضعة للتنظيم لكل منهم.
- تسخير أوجه التآزر في الجهود الرقابية - للتنسيق بشأن التدخلات والمتابعة الرقابية، وتحديد أوجه التآزر ودفعها من خلال تقاسم الأولويات والاستراتيجيات والبرامج الرقابية. ويجوز للجهات الرقابية إجراء تحقيقات نيابة عن نظرائهم الأجانب، وأن يأذنوا أو يسهلوا قدرة النظراء الأجانب على إجراء تحقيقات بأنفسهم في الدولة، من أجل تحقيق الرقابة الفعالة على المجموعة.
- ضمان التخفيف الفعال من المخاطر - لتقييم تنفيذ التدابير الوقائية وقوة وظائف الرقابة والتدقيق على مستوى المجموعة.

100. وهناك تحديات تواجه التعاون الدولي بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تحد دورها من فعالية الرقابة، مثل عدم وجود فهم مشترك للمعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي ينبغي تقاسمها أو حيثما تكون هناك عقبات قانونية أمام تبادل المعلومات مع النظراء وغير النظراء عبر الحدود. غالباً ما تمنع أحكام حماية البيانات والخصوصية من تبادل المعلومات الشخصية ذات الصلة لإجراء اختبارات النزاهة والكفاءة. وفي بعض الحالات، لا يتم إطلاع النظراء الأجانب على المعلومات المتعلقة بالحالات الجارية التي تتابعها الجهات الرقابية بسبب الخوف من التنبيه أو التسبب في إنذار لا مبرر له. وقد يكون الاتصال عبر الحدود بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مخصصاً وليس مستمراً، حتى وإن كان يتعلق بخطر مستمر عبر الحدود.

101. وينبغي أن تتواصل الجهات الرقابية على الكيانات ذات المخاطر الأعلى العاملة في مجموعات بنشاط مع الجهات الرقابية الأخرى ذات الصلة، وينبغي أن تكون هناك قنوات رسمية للتعاون بين الجهات الرقابية على مجموعات الكيانات ذات المخاطر الأعلى، بما في ذلك التشارك التلقائي للمعلومات التي قد تكون ذات صلة بجهات رقابية أخرى. The دليل الإرشادي للجنة بازل حول الرقابة المصرفية السليمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إرشادات حول أدوار الجهات الرقابية في الدولة الأم والدولة المضيفة وتضع إرشادات للرقابة على تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة للمؤسسات المالية. وفي الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يحدث التعاون الرقابي في معاهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالكيانات النشطة في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (يرجى النظر الى الصندوق أدناه). وعلى الرغم من أن التعاون بين الجهات الرقابية على قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة أقل تطوراً، إلا أن هناك جهوداً لزيادة التعاون الدولي بشأن الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة. فعلى سبيل المثال، تشارك الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في "المنتدى الدولي للجهات الرقابية" الذي يضم جهات رقابية من أستراليا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة.

الصندوق 3.6. معاهد الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الاتحاد الأوروبي

تنص التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتشريعات التحوطية في الاتحاد الأوروبي على التزام السلطات المختصة بالتعاون وتبادل المعلومات، ولكنها لا تحدد بالتفصيل كيفية تحقيق ذلك. وفي غياب إطار مشترك، قد يكون من الصعب أحياناً التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأغراض الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولمعالجة هذا الأمر، أصدرت الجهات الرقابية الأوروبية (ESAs) أدلة إرشادية بشأن التعاون الرقابي وتبادل المعلومات في ديسمبر 2019. وتضع هذه الأدلة القواعد المتعلقة بإنشاء وتشغيل معاهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكما هو الحال في المعاهد التحوطية، تعمل معاهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كمنتدى للتعاون وتبادل المعلومات. وتعمل على دعم وضع فهم مشترك من قبل جميع الجهات الرقابية للمخاطر التي تنطوي عليها المصارف أو المؤسسات المالية، ويبلغون بذلك المصرف أو المؤسسة المالية عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، تحدد الأدلة الإرشادية كيف يمكن للجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استخدام معهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لاعتماد نهج مشترك والاتفاق على إجراءات منسقة.

وتنص الأدلة الإرشادية على إنشاء معاهد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل في ثلاث دول أعضاء على الأقل في الاتحاد الأوروبي. جميع الجهات الرقابية في الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشاركين في الرقابة على البنك أو المؤسسة المالية التي أنشئت معهد لها هم أعضاء دائمون في ذلك المعهد.

وتدعى الجهات الرقابية التحوطية في الاتحاد الأوروبي والجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول غير التابعة للاتحاد الأوروبي التي تعمل فيها المؤسسة إلى المشاركة في معاهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصفة مراقبين. ويمكن دعوة الجهات الرقابية التحوطية من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و وحدات المعلومات المالية في الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي التي يوجد فيها جهة رقابية رئيسية للمشاركة بصفة مراقبين حسب الاقتضاء.

يجب أن يخضع جميع المراقبين لقواعد سرية مماثلة لتلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يشاركوا بنشاط، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات داخل معهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتوقع من المراقبين من الجهات الرقابية التحوطية بأن يتخذوا إجراءات إضافية لضمان تشارك المعلومات المستقاة من اجتماعات معهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع معاهد الجهات الرقابية التحوطية واتخاذ إجراءات بشأنها حسب الاقتضاء.

ويمكن دعوة وحدات المعلومات المالية من ولايات قضائية أخرى، فضلاً عن أشخاص آخرين ذوي صلة، للمشاركة في معهد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس مخصص حسب الضرورة.

4. المسائل الشاملة

4.1. استخدام جهات الرقابة للتكنولوجيا ("التكنولوجيا الرقابية")

102. ويهدف هذا القسم إلى تبادل الخبرات عن كيفية استفادة الجهات الرقابية من التكنولوجيا في عملهم الرقابي وكيف استفادوا من استخدام هذه الأدوات في إجراء الرقابة القائمة على المخاطر. ولا يدعو هذا القسم إلى اعتماد أي أدوات تكنولوجية محددة للرقابة.
103. ويمكن أن تساعد المصادر الجديدة للبيانات والأدوات التحليلية المتقدمة الجهات الرقابية على أن يكونوا أكثر كفاءة وفعالية في الكشف عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها. وهناك أيضاً تكنولوجيات جديدة متاحة للرقابة، ولا سيما جمع البيانات الرقابية وتخزينها وتحليلها وتحويلها لزيادة تقييم المخاطر، فضلاً عن تحسين عملية الرقابة.
104. ومن خلال تسخير فوائد التكنولوجيات الجديدة حيثما كان ذلك مناسباً، يمكن للجهات الرقابية أن تحقق أهدافها الرقابية بمزيد من الفعالية والكفاءة.
- ويمكن للتكنولوجيات أن تُعمل آلياً في العمليات الروتينية وتُحرر موارد رقابية قيّمة تتيح للجهات الرقابية التركيز على المهام التي تتطلب الخبرة البشرية في الحكم بالإضافة إلى التجارب البشرية.
 - إن التقدم في قدرات معالجة البيانات، وتقنيات التحليل المرتبطة بالشبكات، وأتمتة العمليات الروبوتية، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي بشكل عام، توفر فرصاً للجهات الرقابية لجمع رؤى رقابية مفيدة إضافية وتحديد اتجاهات المخاطر عبر القطاعات ومجموعات الكيانات المنظمة. ويمكن لبعض الجهات الرقابية الحصول على مجموعة من المعلومات أكبر بكثير من أي كيان فردي، وينبغي ألا يؤدي دور وحدة المعلومات المالية، إلا أنه ينبغي مشاركة التكنولوجيا التي تمكن من تحليل المخاطر على نطاق المنظمة مع الجهات الأخرى، ومع القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، وذلك لإدارة المخاطر بشكل جماعي والحفاظ على سلامة النظام المالي.
 - وتوجد فرص لتسخير استخدام التكنولوجيات الجديدة من أجل زيادة فعالية الرقابة في جميع مجالات العمل الرقابي تقريباً. نذكر منها:
 - تقييم المخاطر للكيانات الخاضعة للتنظيم: ويمكن للتكنولوجيا أن تعزز تقييمات المخاطر التي تجريها الجهات الرقابية على الكيانات الخاضعة للتنظيم، وعلى نطاق القطاع.
 - مراقبة المخاطر على نطاق المنظمة: ويمكن للتكنولوجيا أن تعزز القدرات العامة لمراقبة المخاطر، ودعم الرقابة التي يركز على الأنشطة لزيادة الرقابة التي تركز على الكيانات من أجل استهداف المخاطر الناشئة بشكل أكثر فعالية.
 - المراجعات الرقابية: ويمكن للتكنولوجيا أن تعزز فعالية المراجعات الرقابية الميدانية/المكتبية عن طريق زيادة المراجعات اليدوية للجهات الرقابية بواسطة تحليلات بمساعدة آلية لمجموعات البيانات الكبيرة.
 - ويمكن للتكنولوجيا أيضاً أن تتيح تعاوناً أعمق، بما في ذلك عن طريق تعزيز الربط مع الكيانات الخاضعة للتنظيم. ويمكن للتكنولوجيا أن تفتح قنوات أكثر فعالية لتبادل المعلومات بين الجهات التنظيمية وجهات إنفاذ القانون والكيانات الخاضعة للتنظيم، وأن تعزز وسائل الدفاع الجماعية ضد الجريمة المالية. حيث تستخدم الكيانات الخاضعة للتنظيم التكنولوجيات للمساعدة في وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تقديم خدمات

قائمة على التكنولوجيا، والرقابة الفعالة تتطلب أيضاً فهم جيد لاستخدام هذه الكيانات للتكنولوجيا والأثر الناتج عنها.

- كما يتعين على الجهات الرقابية أن تنظر في المخاطر المحتملة لاعتماد تكنولوجيات جديدة بما في ذلك الزيادة المحتملة للمخاطر الكامنة بسبب الفضاء الإلكتروني (من خلال جعل تأثير الهجمات الإلكترونية أو الإخفاقات التشغيلية أكثر خطورة بكثير مما كانت عليه عند استخدام الإجراءات التقليدية)، والإفراط في الاعتماد على نماذج التكنولوجيا والمخاطر المتعلقة بالسمعة (إذا كانت الخوارزميات غير صحيحة وتم إدخالها في التطبيقات التكنولوجية فقد تؤدي إلى تقييمات وإجراءات رقابية خاطئة). وقد تظهر بعض القيود العملية أيضاً، بما في ذلك اعتبارات التكلفة/الفوائد وتوافر البيانات الأساسية. وهناك أيضاً حاجة إلى استعراض دوري لفعالية الحلول التكنولوجية وتعزيز الحلول عند الضرورة، لضمان استمرارية كونها ذات صلة ودقتها. في الأنظمة اللامركزية، قد لا تكون الجهات الرقابية ذات حجم ونطاق كافيين لتسخير تكنولوجيات رقابية. وينبغي أيضاً تقييم الجهود الرامية إلى التخفيف من المخاطر المحتملة، مثل تشغيل التكنولوجيا الجديدة في شكل مواز للعملية الحالية لفترة زمنية معقولة، لضمان إمكانية إدارة المستوى الناتج من المخاطر المتبقية بفعالية.
- وتستكشف مجموعة العمل المالي مخاطر التكنولوجيات الجديدة والفرص التي تتيحها في إطار مشروعها الحالي المتعلق بالتحول الرقمي. وللإطلاع على أمثلة عملية لاستخدام التكنولوجيا في تقييم مخاطر الكيانات، وإجراء الرصد المستمر وتحسين الموارد الرقابية المستهدفة، يرجى النظر إلى القسم 7.2

4.2. الاشتراك مع القطاع الخاص

105. من أجل التوصل إلى فهم جيد للمخاطر التي تواجه الكيانات الخاضعة للرقابة، ينبغي أن تحافظ الجهات الرقابية على مشاركتهم المستمرة مع القطاع الخاص. تتطور أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسرعة، وقد يتمكن القطاع الخاص من كشف هذه التغيرات وإعلام الجهات الرقابية. ومن المرجح أن يحدد القطاع الخاص هذه التغيرات قبل الجهات الرقابية لأنهم على اتصال مباشر بالعملاء. ويكفل التنسيق المستمر بين الجهات الرقابية والجهات الحكومية الأخرى في تعاملها مع القطاع الخاص إرسال رسائل واضحة بشأن التوقعات المتعلقة بإدارة المخاطر. وفي القطاعات التي تم تنظيمها مؤخراً، ينبغي أن تشمل "مشاركة الصناعة" التثقيف والتوعية. ويمكن أن تشمل بعض سمات نظام الحوار بين الجهات والقطاع الخاص المنسق تنسيقاً جيداً ما يلي:

- الحوار المستمر والمنظم بين مجموعة من الجهات الحكومية (الجهات الرقابية، وجهات إنفاذ القانون، ووحدة المعلومات المالية، على سبيل المثال) ومجموعة من المشاركين من القطاعات الخاضعة للتنظيم. وفي بعض الدول، يتخذ هذا الأمر شكل منتديات أو مؤتمرات أو لجان للتشاور الدائم. ويتيح ذلك فرصة لمناقشة المخاطر، وكذلك الأدلة الإرشادية الرقابية أو غيرها من التطورات. وفي حين أن الغرض الأساسي من هذه الأحداث ليس تقديم تعليقات محددة بشأن التزام الكيان، فإنها يمكن أن تساعد في زيادة الوعي بالتحديات والاستجابات المشتركة.
- تبادل المعلومات بانتظام، والتثقيف والتواصل مع القطاع الخاص وعبره لتحسين فهم المخاطر، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن أن يساعد ذلك الجهات الرقابية والجهات الأخرى على تحقيق فهم أكثر تطوراً وحدثة للمخاطر التي يواجهها القطاع الخاص. ويمكن أيضاً أن يساعد الكيانات على تطوير فهمها للمخاطر (برجاء النظر إلى المثال في القسم 7.4.2).

- السعي للحصول على التغذية العكسية من القطاع الخاص بشأن قضايا معينة على سبيل المثال، التماس ردود فعل عامة بشأن النتائج الرئيسية من دورة التفتيش أو والمراجعات المواضيعية، أو تحديد القضايا التي تحتاج إلى التوجيه التنظيمي أكثر من غيرها أو توضيح بشأن المتطلبات المبسطة في العملاء/المنتجات المنخفضة المخاطر التي يثبت أنها منخفضة المخاطر.
- توسيع نطاق الحوار والتوعية بما يتجاوز الكيانات الخاضعة للتنظيم لتشمل مجموعة أوسع من الجماهير ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تشمل أنشطة التوعية في مجال الصناعة في اليابان العمل مع الرابطة التجارية وروابط أصحاب السفن لتبادل المعلومات المتعلقة بالمخاطر مع الكيانات الخاضعة للتنظيم والقطاع العام من أجل التوعية بالمخاطر الكامنة التي يواجهها القطاع بشأن مكافحة غسل الأموال، وضرورات اتخاذ العناية الواجبة في المعاملات والتحقيقات التي تتخذها الكيانات الخاضعة للتنظيم ضد عملاءها.

4.3. استخدام الأطراف الثالثة

106. وقد تستخدم الجهات الرقابية أطرافاً ثالثة (مثل الاستشاريين الخارجيين أو مدققي الحسابات) لدعم وظائفهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حين أن هذه الأنشطة يمكن أن توفر خبرة مفيدة وأن توفر الموارد الرئيسية لأهم المهام، فإن المسؤولية في نهاية المطاف تقع على عاتق الجهات الرقابية لضمان الالتزام بالتزاماتهم الرقابية. ويبرز هذا القسم بعض الفرص والمخاطر التي ينبغي أن تدركها الجهات الرقابية في هذا السياق.
107. ومن الضروري إقامة التوازن الصحيح بين بناء القدرات الداخلية واستخدام الأطراف الثالثة. وينبغي أن تكون الأولوية هي بناء القدرات الداخلية للجهات الرقابية على أداء مهامها بفعالية واستقلال. ويشمل ذلك العدد الكافي من الموظفين الداخليين المجهزين بمجموعة من المهارات والمؤهلات. قد يكون لاستخدام أطراف ثالثة في مهام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعض الكفاءات. غير أن الاعتماد المفرط على الأطراف الثالثة أو التعويل عليهم يمكن أن يقوض بناء الخبرات والقدرات الداخلية.
108. وقد أصبح استخدام أطراف ثالثة أكثر أهمية خاصة مع زيادة مستوى التطور في القطاع المالي فيما يتعلق بالابتكارات في المنتجات والخدمات المالية (مثل "التكنولوجيا المالية FinTech") ونماذج الأعمال وقدرات تكنولوجيا المعلومات. ولذلك، فإن القدرة على الاستفادة من خبرة المهندسين الماليين وخبراء تكنولوجيا المعلومات وعلماء البيانات وغيرهم من المهنيين في الأنشطة الرقابية تصبح ضرورية للرقابة الفعالة.
- بعض المنتجات المالية تنطوي على الهندسة المالية التي يمكن أن تذهب إلى تصميم حتى صفقة واحدة أو عقد واحد (ما يسمى بـ"المنتجات المالية الغريبة"). وفي حين تحتاج الجهات الرقابية إلى تطوير فهمهم الخاص لهذه المنتجات والمخاطر المرتبطة بها، فإن الحصول على الخبرة والمهارات المتخصصة قد يساعد في بعض الحالات على تطوير هذا الفهم.
 - إن التغييرات السريعة في تقنيات معالجة المعلومات وتحليلها وتخزينها، والابتكارات مثل تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة أو الذكاء الاصطناعي تزيد من أهمية الإشراف والرقابة على التكنولوجيا المستخدمة للاضطلاع بوظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - لا يمكن الاضطلاع بالرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاع المصرفي وغيره من المؤسسات المالية الكبيرة دون إجراء فحص وفهم شاملين لنظم تكنولوجيا المعلومات لديها (ما يسمى بأنظمة المعلومات الإدارية "MIS") بما في ذلك نظم الرصد والمعلومات وحلول الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يقدمها الطرف الثالث.

109. كما أن استخدام أطراف ثالثة للمساعدة في رصد القطاعات أو الكيانات ذات المخاطر المنخفضة يمكن أن يساعد الجهات الرقابية على التركيز على الكيانات ذات المخاطر الأعلى. وتبرز إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر في قطاع مقدمي خدمات الأموال أو القيمة أن إشراك أطراف ثالثة للمساعدة في إجراء مراجعات دورية لمقدمي خدمات الأموال أو القيمة الأقل خطورة يمكن أن يساعد الجهات الرقابية على التركيز على مقدمي خدمات الأموال أو القيمة الأكثر عرضة للخطر وتجنب أن يُطغى عليهم.
110. ويمكن أن يساعد استخدام أطراف ثالثة الجهات الرقابية على رصد جهود الكيانات التصحيحية. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، يمكن لهيئة السلوك المالي أن تطلب من كيان ما إشراك خدمات "الشخص الماهر" لإجراء مراجعة وتقديم تقرير إلى هيئة السلوك المالي.²⁹ يمكن للشخص الماهر اختبار أنظمة وضوابط الشركة، وتحديد نقاط الضعف، وفي بعض الحالات، معالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها.
111. وينبغي أن تتيح ممارسات التوظيف لدى الجهات الرقابية مرونة كافية لضمان تمكن الجهات الرقابية من الحصول على الخبرة التقنية اللازمة لتلبية متطلباتهم التنظيمية. ويمكن أيضاً أن تساعد المهام الخارجية والاندابات هؤلاء الموظفين على تنويع خبراتهم وتعميقها. عند إشراك طرف ثالث، ينبغي على الجهة الرقابية:
- أن يكون لديها عمليات لتقييم وتوظيف مرشحين من أطراف ثالثة (مثل الكفاءات، وثائق الاعتماد، الخبرة في مجال المخاطر، التضارب المحتمل في المصالح، إلخ).
 - أن يكون لديها قوانين حماية البيانات ذات الصلة.
 - وضع ضوابط لضمان قيام الأطراف الثالثة بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية، بما يتماشى مع المهام أو التعليمات التي تقدمها الجهة الرقابية
 - ضمان وجود بروتوكولات كافية للتواصل في المسائل المحددة
 - أن يكون لديها عمليات للإشراف على ورصد جودة العمل الذي يتم تقديمه، و
 - أن يكون لديها طلبات أدونات من أطراف ثالثة للوصول للمراقب إلى المعلومات السرية للجهة الرقابية، وأن يشترط عليهم الالتزام لاختصاصات واضحة وعمليات يدوية والكترونية لحماية المعلومات الحساسة، بما في ذلك ما يتعلق بقوانين حماية البيانات ذات الصلة.
112. تعتبر الخطوات المبينة أعلاه هامة بالنسبة للجهات الرقابية لكي يُدركوا أن الخبرة التي يتم توفيرها هي ذات جودة عالية وأن النتائج المتوقعة منهم هي نفسها التي يتم توفرها، وأن الجهة الرقابية على علم بالنظم ومشاكل الضوابط التي يتم تحديدها داخل الكيانات.
113. وثمة اتجاه متزايد آخر يكمن في استخدام الأطراف الثالثة من جانب الكيانات المبلّغة لتنفيذ بعض وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثل حفظ السجلات، وبعض عناصر العناية الواجبة تجاه العملاء، ورصد الإرهابيين من الأفراد والكيانات المحددة وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، ورصد الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر). وفي هذه الحالات، تظل المسؤولية القانونية عن الالتزام بالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على عاتق الكيان المبلغ. غير أنه ينبغي أن يكون للجهة الرقابية، على الأقل من خلال الكيان الذي يقدم التقارير، سلطة دراسة قدرات وفعالية هذه الأطراف الثالثة في الوفاء بالمهام المتعاقد عليها في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الملحق (أ) نظرة عامة على الأدوات الرقابية

فهم المخاطر وإدارتها	
عائدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	طلبات منتظمة أو مخصصة إلى الكيانات للحصول على بيانات ومعلومات كمية ونوعية تتعلق بمؤشرات المخاطر الرئيسية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثل خطوط الأعمال، وقطاعات المنتجات، وأنواع العملاء) ومعلومات عامة عن الكيان وطبيعة ونطاق الأنشطة. ويمكن أن أتمتة جمع العائدات العادية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف مساعدة الجهة الرقابية على اكتساب فهم أفضل للمخاطر التي يتعرض لها قطاعهم، وللمساعدة في تحديد خصائص الكيانات الخاضعة للرقابة.
الاشتراك مع مجلس الإدارة والإدارة العليا	ويمكن أن تتيح المشاركات المنتظمة مع مجلس الإدارة والإدارة العليا للكيانات الخاضعة للرقابة، ولا سيما تلك التي تنتم بأهمية منتظمة، للجهات الرقابية جمع المعلومات في الوقت المناسب عن التغييرات المحتملة في استراتيجية العمل أو التركيز التي يمكن أن تؤثر على المخاطر الكامنة في الكيان.
المراقبة المستمرة للمخاطر والاتجاهات الناشئة	تتطلع الجهات الرقابية إلى تحديد اتجاهات المخاطر الرئيسية والمخاطر المنتظمة من خلال آليات مثل الارتباط مع الجهات التنظيمية الأخرى، واستخراج البيانات ذات الصلة بالمخاطر على مستوى المنظومة، والمبادرات مع الكيانات الخاضعة للتنظيم، والرصد المستمر للأخبار. وهذا من شأنه أن يساعد في إجراء تقييمات أكثر ديناميكية ومحدثة لمخاطر الكيانات الخاضعة للتنظيم. كما أن النتائج المستخلصة عن المراقبة ستؤثر بشكل مباشر على معايير الاستجابة الرقابية (مثل عمليات التنقيح المواضيعية لمعالجة أوجه الضعف في النظام، أو مجالات تركيز محددة للكيانات الفردية).
تقييم أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الكيانات	وهذه الاستبيانات، التي يتم تحديثها عادة على أساس منتظم، تمكن الجهات الرقابية من تكوين رؤية مبكرة لمدى كفاية ضوابط الكيان في التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وصياغة خطة مشاركة رقابية هادفة. ويمكن أن تشمل الاستبيانات جوانب مختلفة من ضوابط إدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تضعها الكيانات، بما في ذلك إطار الإدارة المعمول به، وتحديثات السياسات والإجراءات ذات الصلة، ومدى قوة تنفيذ الضوابط، وما إلى ذلك.
استبيانات بشأن ضوابط إدارة المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	ويمكن أيضاً أن تكون الملاحظات الواردة من الكيانات (مثل نقاط الضعف المشتركة المشار إليها) على المستوى القطاعي بمثابة تغذية عكسية للجهات الرقابية بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء مراجعات مواضيعية، لتحسين فهم الصناعة (القطاع) للمخاطر.
استعراض مدى كفاية تقارير مجلس الإدارة والإدارة والإشراف	ويمكن للجهات الرقابية تقييم مدى متانة هيكل إدارة الكيانات وإطارها، ومدى كفاية التقارير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مجلس الإدارة والإدارة، وذلك كمؤشر على ثقافة المخاطر في الكيان. ويمكن إجراء المراجعات (الاستعراضات) بشكل ميداني ومكتبي.
استعراض كفاية السياسات والإجراءات	وهذا يمكن الجهات الرقابية من تقييم مدى كفاية وفعالية سياسات وإجراءات الكيانات في التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يمكن أن يتيح للجهات الرقابية فرصة لتثبيت نتائج تقييم المخاطر التي أجراها الكيان. ويمكن إجراء المراجعات (الاستعراضات) بشكل ميداني ومكتبي.
استعراضات التدقيق الداخلي والخارجي	ويمكن أن تساعد هذه التقارير الجهات الرقابية على تحديد أي مجالات محتملة من مواطن الضعف في الكيانات الخاضعة للتنظيم من أجل المزيد من الاشتراك الرقابي. ويمكن إجراء المراجعات (الاستعراضات) بشكل ميداني ومكتبي.

<p>وتمكن هذه التفاعلات الجهات الرقابية من تقييم مستوى فهم وقدرة موظفي الكيان الخاضع للتنظيم على تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف منها بشكل فعال من خلال تنفيذ الضوابط. تسمح المناقشات مع مجلس الإدارة والإدارة العليا للكيان للجهات الرقابية بتقييم كفاءتهم، ووعيهم بالمخاطر، ومدى تقبلهم للمخاطر تجاه مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحصول على فهم يبدأ من الإدارات العليا. وفي المقابل، تتيح المقابلات مع الموظفين المنفذين للضوابط، التي تتم عادة أثناء عمليات التفتيش، للجهات الرقابية تقييم "الصدى من الإدارات الأدنى" لضمان محاذاة ثقافة المخاطر على مستوى العمل مع النغمة (الفهم البادئ من الإدارات العليا) التي يحددها مجلس الإدارة والإدارة العليا.</p>	<p>مقابلات مع موظفين من مختلف الوظائف والأقدمية، بما في ذلك مجالس الإدارة والإدارات العليا</p>
<p>ويمكن إجراء عمليات تفتيش أو مراجعات خاصة بالكيانات بشكل ميداني أو مكتبي، وذلك تبعاً للكثافة الرقابية المطلوبة في إطار نهج الرقابة القائمة على المخاطر. وفي القطاعات التي تضم أعداداً كبيرة من الكيانات الصغيرة ذات المخاطر المنخفضة الخاضعة للرقابة، يمكن أن تكون عمليات التفتيش المكتبية والاجتماعات الافتراضية فعالة.</p> <p>وتُرتَّب عمليات التفتيش أو المراجعات المقررة ميدانياً أو مكتبياً بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر وتشمل عموماً مراجعات للأطر والسياسات القائمة المذكورة أعلاه. ويمكن أن تتباين كثافة المراجعات ونطاقها تبعاً للغرض من التفتيش أو المراجعة. بالنسبة لعمليات التفتيش الميداني، يتم إجراء اختبار العينات في الغالب للتحقق من فعالية تنفيذ الضوابط. عادة لا يتم تنفيذ هذا للمراجعات المكتبية.</p> <p>إن عمليات التفتيش أو المراجعات التي يتم تشغيلها ميدانياً أو مكتبياً هي أكثر استهدافاً ومحفزة من بسبب حدث معين، مثل الإبلاغ عن المخالفات، والادعاءات العامة بارتكاب مخالفات (مثل أوراق بنما)، أو تطبيقات جديد لغسل الأموال وتمويل الإرهاب أو نتائج من عمل رقابي آخر مثل تقييم الضوابط الداخلية الأوسع، أو النتائج المستخلصة من استبيان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p>	<p>عمليات التفتيش/الاستعراضات الخاصة بالكيان</p>
<p>وعلى غرار عمليات التفتيش أو المراجعات الخاصة بكيانات محددة، يمكن إجراء عمليات تفتيش أو مراجعات مواضيعية ميدانية أو مكتبية. وتُجرى المراجعات المواضيعية على عدد من الكيانات، غالباً ما تكون من نفس القطاع، مع التركيز على جانب أو بضعة جوانب محددة من نظم وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعتمد عليها الكيانات، مثل تدابير مراقبة المعاملات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر، أو مخاطر محددة مثل تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح وغسل الأموال القائم على التجارة.</p> <p>وكثيراً ما تساعد المراجعات المواضيعية الجهات الرقابية على اكتساب فهم أفضل للطريقة التي تدار بها مخاطر محددة من جانب قطاع ما أو أنواع معينة من الكيانات.</p>	<p>عمليات التفتيش/المراجعات المواضيعية</p>
<p>وهذا يسمح للجهات الرقابية بالرصد فيما إذا كانت أوجه الضعف التي لوحظت في الماضي قد عولجت بصورة مرضية في الوقت المناسب، وما إذا كان هناك ما يبرر اتخاذ إجراءات رقابية إضافية.</p>	<p>تتبع تصحيح الهفوات التي تم تحديدها في عمليات التفتيش السابقة</p>
<p>ويمكن للجهات الرقابية أيضاً أن يضطلعوا بأنشطة توعية وتواصل لنقل التوقعات الرقابية إلى الكيانات، وتثقيف الكيانات بشأن المسائل الناشئة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى القطاع. وقد يشمل ذلك ورش عمل أو تدريب أو ندوات أو مشاركة دورية مع الجمعيات في الصناعة.</p>	<p>التواصل مع الصناعة</p>

الجزء الثاني:

استراتيجيات للتصدي للتحديات المشتركة في الرقابة القائمة على المخاطر وأمثلة من الدول

الأهداف والنطاق

114. ويحدد هذا القسم التحديات المشتركة في تطبيق الرقابة القائمة على المخاطر ويعرض استراتيجيات محتملة للتصدي لهذه التحديات، ولكنه لا يلزم السلطات باتخاذ أي من التدابير المحددة والمبينة فيه. وينبغي أن تُقرأ إلى جانب معايير مجموعة العمل المالي والأدلة الإرشادية الواردة في الجزء الأول من هذه الورقة.
115. ينبغي النظر في الأمثلة الواردة في هذا القسم وفي الجزء 3 في ضوء الأطر الرقابية القائمة في تلك الدول، وقد لا تكون الاستراتيجيات مناسبة في جميع السياقات. والأمثلة المدرجة في هذا التقرير هي لأغراض توضيحية فقط ولا تشكل إقرار مجموعة العمل المالي لفعالية الإطار الرقابي في دولة ما لأغراض التقييمات المتبادلة الخاصة بمجموعة العمل المالي أو غير ذلك. وينصح القراء بأن يضعوا هذا في الاعتبار عند الرجوع إلى هذه الأمثلة.

نظرة عامة على التحديات المحددة في التقييمات المتبادلة

116. وفي حين أن التقييمات المتبادلة تبين بعض النجاحات في تطبيق نهج الرقابة القائم على المخاطر، فإن من الضروري إدخال تحسينات رئيسية وأساسية في ثلاثة من التقييمات من أصل أربعة. وصنفت غالبية الدول الـ 102 التي تم تقييمها على ضوء منهجية عام 2013 على أنها "متوسطة" الفاعلية في النتيجة المباشرة 3. وتبين المراجعات المبينة على أساس "كل مسألة أساسية على حدى" أن أكبر الثغرات في تحقيق تصنيف "أساسي" هي في تنفيذ النهج القائم على المخاطر في الرقابي (المسألة الأساسية 3.2) وتطبيق العقوبات على عدم الالتزام (المسألة الأساسية 3.4). ويشير تحليل عينة من 59 تقييماً إلى أن 24٪ فقط من الجهات الرقابية على المؤسسات المالية و7٪ من الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة أجروا تقييماً محدثاً للمخاطر. ويكشف تحليل المسألة الأساسية 3.2 من هذه التقارير أن القدرة على تطبيق الرقابة على أساس حساس للمخاطر لا يرتبط بالضرورة بالقطاع الخاضع للرقابة، بل بنوعية الرقابة عموماً (أي الوسائل والأدوات المتاحة للجهات الرقابية). وتستطيع الجهات الرقابية التي لها موارد وأدوات أكثر من تخفيف هذه الفجوات، ولكن ليس القضاء عليها، والرقابة بشكل كافٍ على قطاعي المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.
117. وتؤدي الدلي أداءً جيداً عموماً من حيث الالتزام الفني للمتطلبات المتصلة بالرقابة، مع حصولهم على تصنيف ملتزم إلى حد كبير في معظم التوصيات. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض نقاط الضعف التي لا تزال موجودة في 44٪ من الدول التي تم تصنيفها غير ملتزم في التوصية 28، والمتعلقة بالرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

118. وتسلط التقييمات الضوء على درجات مختلفة من التركيز على الرقابة والموارد التي وضعت على القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة. تنفيذ الرقابة على أساس المخاطر هو عموماً أكثر تقدماً بالنسبة للمؤسسات المالية مما هو عليه بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة. غالباً ما تكون قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة أحدث إلى التنظيم وهي تعتبر من التحديات للجهات الرقابية والصناعة. وكثيراً ما لا يكون لدى الكيانات في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة فهم كافٍ لالتزاماتها، كما أن تقييمات المخاطر على مستوى القطاعات والكيانات، عندما تكون متاحة، تكون أقل تطوراً. وكثيراً ما تكون هناك أيضاً قيود داخل الجهات المسؤولة عن الرقابة على أو مراقبة الأعمال والمهن غير المالية المحددة (أي الافتقار إلى القدرات/الخبرة والموارد للرقابة على القطاعات الكبيرة، والجهات الجديدة في الرقابة، والمسؤوليات المتداخلة، وما إلى ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تشمل هذه القطاعات عدداً كبيراً من الكيانات التي تتباين كثيراً من حيث الحجم والطبيعة والتطور، في حين تشارك أيضاً في مجموعة متنوعة من الأنشطة، مما يخلق تحديات في مجال تقييم المخاطر والرقابة على أساس المخاطر. ويمكن أن تكون التحديات فيما يتعلق بالرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية مماثلة لتلك التي تواجهها القطاعات الأخرى، ولكنها فريدة أيضاً بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك الطبيعة الجديدة للقطاع، ومدى انتشاره على الصعيد العالمي، والسرعة التي يمكن بها إجراء المعاملات.

5. استراتيجيات لمعالجة التحديات في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

5.1. انقطاع الاتصال بالتقييم الوطني للمخاطر أو عدم المحاذاة له

119. وتهدف التقييمات الوطنية للمخاطر إلى توجيه السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ نهج قائم على المخاطر في تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة عليه. وهي توفر نظرة محددة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها الدولة. وينبغي مراجعة التقييمات الوطنية للمخاطر بانتظام وإبقائها محدثة. وإذا لم يتم تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني أو القطاعي تقييماً شاملاً، أو إذا كان هناك انقطاع أو عدم محاذات بين نتائج التقييم الوطني للمخاطر والرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فلا يمكن أن تكون الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قائمة على المخاطر بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، في حين تعمل بعض الدول على تصميم وتطوير أطر رقابية قائمة على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لاحظت بعض الدول وجود ثغرات وأوجه قصور في التقييمات الوطنية للمخاطر، حيث لم تحدد هذه التقييمات بشكل شامل جميع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو توفر الرؤى والمعلومات اللازمة بشأن المخاطر. وقد أدى هذا إلى قيام هذه الدول بإعادة النظر في تقييماتها الوطنية للمخاطر واستكمالها بتحليل إضافي، لا سيما بشأن المخاطر القطاعية. ومن الأمثلة الأخرى على المسائل المحتملة في التقييمات الوطنية للمخاطر تكمن في الافتقار للمعلومات حول مخاطر المناطق/القطاعات المتوسطة، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وهي أيضاً ضرورية للنهج الفعال القائم على المخاطر في الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا يجب على التقييم الوطني للمخاطر والتقييم الرقابي للمخاطر أن يكونا على مستوى واحد من المحاذاة من حيث تصنيف تقييم المخاطر وما إلى ذلك، ولكن ينبغي أن يكون هناك انساق عام بين نتائج التقييمين.

120. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- ينبغي للجهات الرقابية أن تشارك في عملية التقييم الوطني للمخاطر وأن تتشارك وتناقش فهمها للمخاطر القطاعية مع أصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي أن يكون تقرير التقييم الوطني للمخاطر ونتائجه في متناول الجهات الرقابية وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع استراتيجيات الرقابة. وإذا لم يكن التقييم الوطني للمخاطر كاملاً أو شاملاً بما يكفي للإبلاغ عن إطار الرقابة القائم على المخاطر، فينبغي مراجعته وتحسينه.
- وينبغي للسلطات أن تضمن التواصل المستمر بين الجهات الرقابية حول التقييم الوطني للمخاطر لضمان استمرار تحديد المخاطر في الوقت الراهن وفهم المخاطر الناشئة التي يجب أن تنعكس في تحديثات التقييم الوطني للمخاطر.

5.2. مجالات جديدة للمسؤوليات الرقابية - تحديد السكان الخاضعين للتنظيم

121. إذا تم توسيع سلطة الجهة الرقابية لتشمل قطاعاً لم يكن خاضعاً للرقابة من قبل لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الخطوة الأولى هي تحديد السكان الخاضعين للتنظيم والبدء في فهم بيئة المخاطر. وهذا أمر مهم بصفة خاصة، لأنه يدعم عدداً من القرارات، بما في ذلك الموارد والمهارات والخبرات اللازمة للرقابة الفعالة على القطاع. وغالباً ما تكون هذه المهمة أكثر وضوحاً إذا تم توسيع نطاق السلطة لتشمل الأنشطة التي تضطلع بها الكيانات الخاضعة للتنظيم بالفعل لأغراض أخرى (قد يكون التحدي هو تعقب هذه المعلومات وتبادلها فيما بين السلطات). وتحديد السكان يكون أكثر صعوبة عندما يتعلق الأمر بكيانات لا تخضع للرقابة بالفعل لغرض آخر (مثل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في معظم الدول). فعلى سبيل المثال، قد يكون من الصعب التنبؤ بدقة بحجم السكان قبل بدء عملية التسجيل/الترخيص. وفي إحدى الدول التي كانت - في وقت مبكر - على وشك إدخال لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، قدرت الجهة الرقابية أن حوالي 50 مقدمي خدمات الأصول الافتراضية ترغب بالتسجيل ككيانات ملزمة. ومع ذلك، عندما دخل النظام حيز التنفيذ، كان العدد الفعلي للتسجيلات المستلمة حوالي 350. ويمكن أن يكون التحدي أكثر حدة عند عدم وجود جمعيات تجارية أو هيئات صناعية، ووجود عدداً أكبر من المشغلين. كما من الممكن حدوث تحديات إضافية عندما يكون مقر الكيانات الفعلي خارج الولاية القضائية ولكنها قادرة على العمل داخلها (مثل نوادي القمار على الإنترنت أو مقدمي خدمات الأصول الافتراضية).

122. وحتى عندما لا يكون مجال المسؤولية جديداً، فقد تحدث تقلبات وتغييرات في تعداد السكان الخاضعين للتنظيم أو حالات إخفاق في تحديد عدد السكان الخاضعين للتنظيم بشكل كامل. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، وجد مكتب المملكة المتحدة للرقابة على مكافحة غسل الأموال المهني (OPBAS) في نهاية عامه الأول في العمل، أن 18% من الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة لم يحددوا بشكل كامل سكانهم الخاضعين للرقابة. وبعد سلسلة من ورش العمل في يونيو 2019، بحلول نهاية ذلك العام، تم تصحيح هذا الأمر.

123. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وقد يكون هناك عدد من السلطات أو المنظمات المحلية والدولية الأخرى التي تحتفظ بمعلومات ذات صلة. وعلى سبيل المثال، وكالات الإيرادات والضرائب، ومسجلي الشركات، والرابطات (والجمعيات) التجارية أو المهنية. وقد توفر الكيانات الخاضعة للرقابة مصدراً للمعلومات (مثلاً، تحتفظ المصارف بمعلومات عن أنشطة العملاء).
- ويمكن أيضاً أن تكون المعلومات المفتوحة المصدر (مثل عمليات البحث على شبكة الإنترنت أو منصات جهات الاتصال في الصناعة) مساعدة في هذا الصدد. وقد تساعد أيضاً وورش عمل التوعية والتواصل الجهة الرقابية ليس فقط في فهم بيئة المخاطر ولكن أيضاً في تحديد السكان الخاضعين للتنظيم (مثل إجراءات التوعية تجاه الهيئات التمثيلية لقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية).
- وينبغي للجهات الرقابية أن يواصلوا تحديد عدد سكانهم الخاضعين للتنظيم والتحقق منه على أساس دوري من أجل حصر التقلبات وإعادة تقييم استراتيجيات الرقابة والموارد اللازمة لتحقيقها. وحيثما تنطبق لوائح "نقطة الاستهلاك"، ينبغي أن تنشئ الجهات الرقابية قنوات اتصال مع الدول التي لديها تركيز للكيانات الموجودة، ولكنها لا تعمل داخلها (على سبيل المثال، الدول التي تستضيف عدداً كبيراً من نوادي القمار على الإنترنت التي يتم زيارتها أساساً من قبل عملاء في ولايات قضائية أخرى).
- يرجى النظر الى الأمثلة حول قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في القسم 9.1.

5.3. مجالات جديدة للمسؤوليات الرقابية - تحديد المخاطر وفهمها

124. وفي حالة توسيع نطاق تفويض الجهات الرقابية لتشمل أنشطة جديدة لم تكن خاضعة في السابق للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد لا يكون لدى الجهات الرقابية فهم جيد للمخاطر في القطاع أو قوة تدابير التخفيف، ويحتاجون إلى النظر في أفضل السبل لإدماج الكيانات التي تشارك في هذه الأنشطة في نماذج المخاطر الخاصة بهم.

125. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وينبغي للجهات الرقابية، كنقطة بداية، أن يركزوا على المستوى المحتمل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع (أي المخاطر الكامنة). وينبغي للجهات الرقابية أن تسعى إلى تكوين فهم أولي للمخاطر الكامنة التي يمكن أن تشكلها هذه الأنشطة الجديدة وأن تسعى إلى استكمال هذه المعارف من خلال العمل مع جهات إنفاذ القانون، والجهات الرقابية الأخرى التي تقوم بالفعل بالرقابة على هذه الكيانات وترخيصها/تسجيلها ومن خلال التعامل مع الكيانات نفسها (على سبيل المثال، من خلال إصدار استبيان غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والانخراط في اجتماعات مع القطاع أو مع كيانات محددة كجزء من عمليات التسجيل أو الترخيص).³⁰ ولضمان ألا تؤدي هذه العملية إلى تحويل الموارد من القطاعات القائمة ذات المخاطر الأعلى، فقد تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية أو طلبها. وينبغي أن تكون هذه الاعتبارات المتعلقة بالموارد جزءاً من التخطيط للضوابط التنظيمية والخروج بها في قطاعات جديدة. ويمكن للجهات الرقابية أيضاً أن يتعلموا من ولايات قضائية أخرى تعمل على الرقابة بالفعل على الأنشطة (أي حيث بدأ تنظيم من جانب نظرائهم الدوليين).
- ويمكن أن يساعد وضع عملية تقييم دينامية للمخاطر تظل قيد المراجعة ويجري تحديثها حسب الأصول مع تطور فهم القطاع (بما في ذلك إعادة تصنيف القطاعات والكيانات على النحو المناسب)، على ضمان توجيه الموارد إلى أعلى المناطق تعرضاً للخطر. يرجى النظر إلى الإرشادات المتعلقة بتحديث تقييمات المخاطر في القسم 2.4، بما في ذلك إدراج النتائج المستخلصة من أعمال الرقابة وتغذيتها في مصادر المعلومات الأخرى.
- وفي بعض الحالات، يمكن للمعلومات الموجودة من الكيانات الخاضعة للتنظيم أن تساعد الجهات الرقابية على الحصول على معلومات عن الكيانات التي تم تنظيمها حديثاً.
- عندما يدخل عدد كبير من الكيانات إلى السوق أو يسعون للحصول على ترخيص أو تسجيل في نفس الوقت (مثل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية)، قد يكون من المفيد للجهات الرقابية أن تضمن أن المرونة الكافية قد تكون مدمجة في نهجهم، للسماح بإضفاء الأولوية على الطلبات الواردة. وقد يشمل ذلك تحديد الكيانات التي تضطلع بالأنشطة الأكثر عرضة للمخاطر من أجل التسجيل المبكر وتحديد أولوياتها، ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية، أو زيادة التركيز على المراجعات الميدانية والمكتبية المخصصة، والانخراط بانتظام مع الهيئات الصناعية.

5.4. الصعوبات في تقييم المخاطر على مستوى الكيان

126. وفي بعض الحالات، قد لا يكون الكيان قد طور تقييماً للمخاطر، أو قد يكون تقييم المخاطر الذي تم تطويره واسع النطاق بشكل مفرط ولا يوفر دقة أو تحليلاً كافياً.

30 ويمكن للسلطات المختصة بالترخيص والتسجيل المتعاونة أن تساعد في إيجاد فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الكيان. ويتعين أن يكون لأي تبادل للمعلومات أساس قانوني و/أو مذكرات تفاهم لتيسير هذا التبادل.

127. تمتلك بعض القطاعات عدد كبير من المؤسسات النشطة (ومعظمها أصغر حجماً)، ومن الصعب وضع ملفات مخاطر شاملة لكل كيان على حدة. وفي حالة المؤسسات المنشأة حديثاً أو القطاعات التي تم تنظيمها مؤخراً، قد لا تكون هناك معرفة متعمقة بالمخاطر التي تمثلها نماذج وأنشطة تلك الكيانات الفردية، ولا تتوفر بعد النتائج التي تتوصل إليها الجهة الرقابية من عمليات مراجعة الحسابات أو غيرها من الأنشطة الرقابية.

128. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- إجراء تقييمات المخاطر القطاعية كخطوة أولى. يقدم تحليل المخاطر القطاعية في المقام الأول لمحة عامة جيدة عن المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة ما نتيجة لأنشطتها التجارية في هذا القطاع، وبالتالي يمكن اكتساب رؤية هامة فيما يتعلق بملامح المخاطر التي تواجهها المؤسسة كل على حدة. كما أنه يتيح تطبيق تصنيف المخاطر القطاعية بصفة مؤقتة على المؤسسات المنشأة حديثاً أو التي تم تنظيمها مؤخراً.
- وبناء على خصائص السكان الخاضعين للتنظيم، ينبغي أن تستحدث مجموعات من الكيانات التي تشترك في خصائصها، حيث تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تؤثر على الكيانات في المجموعة متشابهة جداً.
- تشجيع الكيانات الخاضعة للرقابة على الاستفادة من تقييم المخاطر القطاعية الذي تنشئه الجهة الرقابية كنقطة انطلاق أو نموذج لتطوير تقييم المخاطر الخاص بها على مر الزمن. ويمكن للجهات الرقابية أيضاً أن تنظر في جعل طلب التسجيل مشروطاً بإعداد تقييم للمخاطر (يتم مراجعته عند تقديم الطلب).
- وكلما كانت الأنشطة التجارية للكيان أكبر وأكثر شمولاً وأعلى، ينبغي الاضطلاع بدرجة أكبر من الدقة في تقييم المخاطر عند وضع ملف للمخاطر. ومن ناحية أخرى، يعني هذا أنه يمكن، بالنسبة للكيانات الصغيرة ذات الأنشطة التجارية المحدودة جداً، وضع ملفات للمخاطر استناداً إلى تحليل القطاع مقترناً بالأرقام المالية الرئيسية للكيان (مثل دورة رأس المال، وحجم المعاملات، والمعاملات عبر الحدود لحجم الأعمال التجارية).
- تحسين تقييمات المخاطر التي تقوم بها الكيانات، وتحديد المواضيع وأوجه القصور المشتركة التي يمكن معالجتها من خلال الإرشادات والتغذية العكسية. ضمان استخدام عدد من القنوات لنشر نتائج التقييم الوطني للمخاطر أو تقييم المخاطر الرقابية. على سبيل المثال، أنتجت جبرسي مؤخراً شريط فيديو يشرح الكيانات الرئيسية التي تخضع لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة. وأصدرت ولايات قضائية أخرى معلومات موجزة لتقديم لمحة عن المخاطر، وما إلى ذلك.
- تقديم إرشادات واضحة للكيانات لتقييمات المخاطر المؤسسية. النظر في وضع نماذج جاهزة لاستخدام من شأنها أن توجههم في تقييمات المخاطر المؤسسية. وإذا لم تكن لدى الكيانات القدرة التحليلية، فقد تستهدف هذه النماذج جمع معلومات منخفضة المخاطر (أي حجم منتجات أو خدمات معينة، وعدد العملاء غير المقيمين) التي يمكن أن تكون أساس تقييم المخاطر من قبل الجهة الرقابية.

5.5. بناء فهم المخاطر مع مرور الوقت

129. إن وضع منهجية تقييم مخاطر رقابية أو تحديث المنهجية للمرة الأولى، لتوفير تقييم أكثر دقة عن المخاطر، يمكن أن يكون مهمة شاقة.

130. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وينبغي على الجهات الرقابية أن تسعى إلى بناء فهم أولي للمخاطر الكامنة في القطاعات التي تخضع لرقابتها والسياق الوطني المستوحى من التقييم الوطني للمخاطر، وخبراء القطاع، والانخراط مع السلطات المعنية الأخرى. وسيكفل ذلك تكييف عوامل الخطر التي جرى تقييمها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وينبغي أن تسعى الجهات الرقابية إلى تحديد واستخدام البيانات الكمية والنوعية عند بدء أو تحديث تقييم للمخاطر. ومن الناحية المثالية، ينبغي إجراء تقييمات المخاطر مع مجموعة من البيانات الحديثة والدقيقة والثابتة والملائمة. ويمكن الحصول على هذه البيانات عن طريق استبيان أو عائد من البيانات من كيانات يمكن أن تتضمن معلومات مثل البيانات المتعلقة بتحذيرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونشاط الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وتدريب الموظفين (من بين بيانات كمية أخرى)، فضلاً عن معلومات عن النشاط المالي والاقتصادي للكيان.
- وسيطور فهم الجهات الرقابية للمخاطر العمل الإضافي من خلال الخبرة والمعرفة المكتسبة من الاضطلاع بأعمال الرقابة، والمشاركة مع جهات إنفاذ القانون وغيرها من الجهات الرقابية، ومن المشاركة المنتظمة في منتديات صناعة السياسة والمنتديات التشغيلية المحلية والدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي إدماج هذا الفهم المعزز في تقييمات المخاطر التي تجريها الجهات الرقابية، وينبغي أن تكون لديها عمليات لضمان خضوع تقييمات المخاطر للمراجعة والتحديث المنتظمين. وينبغي أن تسعى عمليات الجهات الرقابية إلى إجراء تقييمات للمخاطر على مستوى كل كيان على حدة عند تطبيق أدوات الرقابة، وينبغي أن تصب تقييمات المخاطر الفردية هذه في تقييمات المخاطر القطاعية.
- وينبغي للجهات الرقابية أن تسعى إلى تعزيز وتقوية نماذجها لفهم المخاطر عن طريق استكمال النهج النوعي لفهم المخاطر بمعلومات كمية. وينبغي للجهات الرقابية التي تطبق أدوات رقابية كجزء من نماذج الرقابة التي تقوم من خلالها بجمع البيانات بشكل روتيني من الكيانات الخاضعة للرقابة أو التي لديها إمكانية الوصول إلى البيانات من مصادر أخرى، أن تكفل إدماج البيانات ذات الصلة في عملية تقييم المخاطر. وينبغي للجهات الرقابية أيضاً أن تنظر في تكييف البيانات المطلوبة عن طريق الاستبيانات أو عمليات استلما ردود البيانات من أجل معالجة أحدث المخاطر. يرجى النظر إلى دراسة الحالة^{7.1.2}.
- وينبغي للجهات الرقابية، أثناء وضع منهجية لتقييم المخاطر، أن يختاروا النماذج التي توفر النتائج على مختلف المستويات (مثلاً في فئة المخاطر الفردية بالنسبة لكيانات منفردة أو عبر كيانات متعددة، وتقديم آراء موحدة، واتجاهات سنة بعد سنة، وما إلى ذلك). وينبغي أن تتيح المنهجية للجهات الرقابية تكوين رأي بشأن مستويات المخاطر في جميع الكيانات من الحجم والعمليات المتماثلة، أو داخل القطاع نفسه. وينبغي أن تكون الجهات الرقابية قادرة على الحصول - من الكيانات - أو إعداد تقارير عن التغيرات في المخاطر ونوعية الضوابط من فترة تقييم المخاطر إلى فترة أخرى.
- ومع زيادة تعقيد نموذج المخاطر، يمكن تكييفه بحيث يوفر مزيداً من التمييز بين المخاطر النسبية للكيانات داخل القطاعات وفيما بينها

(على سبيل المثال، يمكن إضافة فئات أكثر تحديداً لتصنيف المخاطر). وينبغي للجهات الرقابية أن تعمل على إجراء مراجعة دورية لنهجهم في تقييم المخاطر لتقييم ما إذا كان هذا النهج لا يزال كافياً ومتناسباً مع السكان الخاضعين للتنظيم.

- وينبغي دعم منهجية ونتائج تقييم المخاطر الذي تجريه الجهات الرقابية دعماً جيداً مع وجود أساس وفهم منطقي وواضح لكيفية تحديد المخاطر وترجيحها. وينبغي أن يعاد النظر فيها بانتظام وفقاً للتغيرات في بيئة المخاطر.

5.6. العمل مع السلطات الأخرى لتكملة (إتمام) تقييم المخاطر

131. تحتفظ سلطات أخرى بمعلومات هامة ينبغي أن يسترشد بها في عمليات تقييم المخاطر الرقابية. فعلى سبيل المثال، تقوم الكيانات الخاضعة للتنظيم بإبلاغ وحدات المعلومات المالية عن الأنشطة المشبوهة التي تواصل السلطات الأخرى التحقيق فيها، ويتعين على الجهات الرقابية الحصول على تغذية عكسية بشأن هذا الإبلاغ وعلى التطبيقات من أجل فهم أفضل للمخاطر التي تواجهها الكيانات الخاضعة لرقابتها. وفي السياق نفسه، يمكن للجهات الرقابية التحوطية أو غيرها من السلطات الأجنبية أن تكون على علم بأنشطة جديدة في كيان خاضع للتنظيم لا تعلم الجهة الرقابة به، مما قد يؤدي إلى مخاطر جديدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

132. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وينبغي للجهات الرقابية تنويع مصادر مدخلات تقييمات المخاطر الخاصة بهم من خلال التعامل مع أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما غيرهم من الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجهات الرقابية التحوطية، ووحدة المعلومات المالية، وجهات إنفاذ القانون، والسلطات الأجنبية ذات الصلة. ومن بين الطرق التي تيسر ذلك تكون في انتداب الموظفين وضباط الاتصال من أجل إقامة علاقات ذات صلة وعقد اجتماعات مشتركة أو تقديم توجيهات للكيانات الخاضعة للتنظيم. وفي بعض الدول، تقدم وحدة المعلومات المالية تقارير منتظمة عن نوعية وكمية عمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة التي تقدمها كيانات خاضعة للتنظيم و/أو تحذيرات محددة تبرز أوجه القصور أو الضعف التي تم تحديدها في نظم الرقابة الداخلية لبعض الكيانات الخاضعة للتنظيم. يرجى النظر الى القسم 3.9 ودراسات الحالة في القسم 7.5.

- بناء تعاون قوي مع الجهات الرقابية التحوطية أو غيرها من السلطات التي تنظم القطاعات الخاضعة للرقابة. وحيثما تكون السلطة نفسها مسؤولة عن الرقابة على كل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التحوطية للمؤسسات المالية، يمكن أن تكون هناك أوجه تآزر كبيرة في الرقابة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن لا يزال تبادل المعلومات والتعاون أمران حاسمان كما هو الحال في الحالات التي تكون فيها عدة جهات مختلفة تقوم بتأدية هذا الواجب. ويمكن إيجاد أوجه التآزر من حيث فهم نماذج أعمال المؤسسات المالية، وترتيبات الجوكمة الداخلية، وأوجه الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

- بناء تعاون قوي مع السلطات الأجنبية: يمكن تحقيق ذلك من خلال تبادل المعلومات بشكل غير رسمي واستباقي، وإنشاء معاهد رقابة دولية وقنوات رسمية للاتصال، والمشاركة في مننديات الجهات الرقابية وعقد اجتماعات منتظمة مع السلطات الأخرى. يرجى النظر الى القسم 3.10 لمزيد من المعلومات.

- التعاون عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص: على سبيل المثال، نشرت المملكة المتحدة خطتها للجرائم الاقتصادية، التي تحدد الإجراءات التي يتخذها القطاع العام والخاص لضمان عدم إساءة استخدام المملكة المتحدة في الجريمة الاقتصادية. ويجري النظر في المدخلات والنواتج المتعلقة بالخطة على المستوى الوزاري وكذلك على مستوى العمل، لضمان تحديد المخاطر الصحيحة ومشاركتها والتخفيف من حدتها في قطاعات الخدمات المالية وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

5.7. مسائل جمع البيانات

133. جمع البيانات هو وسيلة هامة للجهات الرقابية لتحديد ورصد المخاطر، ولكن قد يستغرق وقتاً طويلاً وعيلاً على الكيانات والجهات الرقابية عندما يتم ذلك بطريقة غير فعالة. وقد تواجه الكيانات صعوبات في جمع البيانات المطلوبة من الجهات الرقابية أو تقديم البيانات عندما لا تكون نظمها متوافقة مع نظم الجهة الرقابية. وقد تواجه الجهات الرقابية أيضاً تحديات في معالجة البيانات والتعامل معها، ولا سيما مجموعات البيانات الكبيرة.

وتشمل بعض تحديات جمع البيانات الشائعة ما يلي:

- عدم وجود بيانات كمية تاريخية ذات صلة أو عدم احتفاظ الكيان بالبيانات المطلوبة بالشكل الذي طلبته الجهة الرقابية
- نقص المعلومات في الشكل الرقمي أو في قواعد البيانات المتعددة
- حجم كبير من المعلومات
- قد تؤثر التعريف غير المتسق على جودة البيانات التي يتم جمعها وقد تكون هناك مشاكل في التوافق بين البيانات الواردة من مؤسسات مختلفة
- تتطلب المعلومات مسحاً للبيانات قبل الاستخدام، و
- تكلفة الجمع والتحقق والتخزين والمعالجة والنشر.

134. عند تطوير أو مراجعة جمع البيانات من الكيانات الخاضعة للتنظيم هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تنشأ. على سبيل المثال، قد لا تفهم الكيانات المتطلبات أو تفسرها بشكل مختلف مما يخلق قضايا الاتساق وقابلية المقارنة ويؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج غير دقيقة بسبب قضايا جودة البيانات. وعلى الرغم من أن الجهات الرقابية تستخدم التكنولوجيا بشكل متزايد وتحتاج إلى تغذية أدواتهم الآلية بالبيانات، ينبغي لهم أيضاً أن يعتبروا أن أي طلب من مجموعة جديدة من البيانات قد يتطلب من الكيانات الخاضعة للرقابة أن تكيف نظام المعلومات الخاص بها لكي تتمكن من الإبلاغ عن بيانات كافية وموثوقة، لذا يلزم الإخطار المسبق.

135. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- التنسيق الفعال وتبادل المعلومات داخل جهة الرقابة لضمان عدم طلب إدارة ما لمعلومات تم جمعها بالفعل من قبل إدارة أخرى. فعلى سبيل المثال، لدى هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة مجلس لإدارة المعلومات لضمان تبرير الطلبات الموحدة للبيانات باستيفاء معايير معينة، بما في ذلك عدم جمع البيانات بالفعل. ومن الحكمة أيضاً التشاور مع السلطات الأخرى ذات الصلة، مثل وحدة المعلومات المالية التي قد تلتزم أيضاً أو تحتفظ ببيانات ذات صلة من كيانات خاضعة للتنظيم.
- وينبغي استشارة الكيانات الخاضعة للتنظيم في وقت مبكر من إعداد أدوات جمع البيانات. في فرنسا، هناك مرحلة تشاور مع المؤسسات المالية قبل إصدار استبيانات غسل الأموال وتمويل الإرهاب السنوية. إن عرض الأسئلة الجديدة والأساس المنطقي لأية تغييرات في الاستبيان (أي البيانات الكمية والنوعية) هو فرصة لعرض الأولويات إذا كانت التغييرات ناتجة عن زيادة الاهتمام بمخاطر محددة. ويساعد الكيانات الخاضعة للرقابة على فهم الغرض من أي سؤال جديد أو تم تعديله والإجابة عليه بدقة وأكثر تحديداً. كما أنه يتيح الفرصة للكيانات الخاضعة للتنظيم لإثارة أي صعوبات قد تواجهها في الإجابة على الاستبيان (صعوبة في تنفيذ لوائح جديدة، وتوافر البيانات المطلوبة التي قد تحتاج إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك). ويبسر هذا التشاور المسبق جمع بيانات أفضل.

- زيادة نوع المعلومات المطلوبة تدريجياً، بدءاً بالمعلومات التي تم جمعها بالفعل والانتقال إلى المعلومات غير المجمعة، مما يتيح للكيانات الوقت للبدء في جمع البيانات. وينبغي أيضاً النظر في جمع البيانات آلياً. تقييم البيانات المطلوبة على الأقل لإجراء تقييم مستنير لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ في الاعتبار أن المزيد من المعلومات لا يترجم بالضرورة إلى تقييم أفضل للمخاطر. إعطاء إشعار مسبق كاف للسكان الخاضعين للتنظيم لتكييف نظام المعلومات وضمان جودة وموثوقية البيانات المبلغ عنها وتوفير الوقت الكافي للكيانات للتكيف مع المتطلبات الجديدة أو المنقحة.
- بالنسبة لمقدمي البيانات المهمين، قد تقوم الجهات الرقابية بالاتصال مع مقدمي التكنولوجيا في الكيانات حتى يتمكنوا من بناء متطلبات النتائج الرقابية وترجمتها إلى بوابات تجميع البيانات.
- وبالنسبة للقطاعات التي تتطوي على تغيرات سريعة الخطى في التكنولوجيا أو التغيرات في بيئة السوق (مثل قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، يمكن للسلطات أن تعمل مع الهيئات الصناعية أو الهيئات ذاتية التنظيم لفهم التكنولوجيا وتكييف جمع البيانات وفقاً لذلك.

5.8. اعتبارات خاصة بالنسبة للجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

136. تمتلك بعض القطاعات، ولا سيما الأعمال والمهن غير المالية المحددة، عدد كبير جداً من الكيانات بحيث يصعب فهم مخاطر كل كيان من الكيانات لأن الجهة الرقابية قد لا تمتلك بيانات عن أنشطة الكيانات الفردية أو قد تكون قليلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة أحجام الكيانات (من التجار المنفردين وصولاً إلى المجموعات العاملة على الصعيد الدولي) وتتنوع الأنشطة التي تقوم بها الأعمال والمهن غير المالية المحددة غالباً ما تجعل فهم وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر جميع القطاعات الفرعية أمراً صعباً، في ظل غياب موارد متخصصة للغاية (جهات رقابية) على دراية وخبرة في الأنشطة المحددة التي تقوم بها جميع أنواع الأعمال والمهن غير المالية المحددة.
137. وعلى المستوى العملي، قد يكون جمع البيانات من القطاعات الفرعية للأعمال والمهن غير المالية المحددة أمراً صعباً بسبب ما يلي:
- القطاعات الفرعية التي لديها قدرة ضئيلة أو معدومة على توليد أو إنتاج نوع من البيانات الشاملة والموثوقة التي تحتاجها الجهات الرقابية لتقييم المخاطر، وذلك بسبب عدم فهم الكامل للكيانات
 - عدم وجود سلطة قانونية لجمع البيانات (لا سيما في حالة الهيئات ذاتية التنظيم)
 - التحديات في تحديد الكيانات التي تقدم التقارير أو تحديد ما إذا كان الشخص/الشركة كياناً مُبلغاً، لا سيما في القطاعات التي لا تخضع للتنظيم أو الترخيص المباشر من قبل أي سلطات ترخيص أو هيئات ذاتية التنظيم،
 - عدم وجود بيانات عن الالتزام بشأن الكيانات المنفردة (مثل القطاعات الأقل خطورة، أو القطاعات الفرعية التي تم تنظيمها حديثاً والتي ليس لها تاريخ في الرقابة أو العلاقة التنظيمية)؛ وهذا يعني أن تقييم فعالية أطر الرقابة وبالتالي المخاطر المتبقية في بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة يشكل تحدياً خاصاً.
138. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:
- وقد تسعى الجهات الرقابية على هذه القطاعات إلى تحديد القطاعات الفرعية أو قطاعات السوق أو المجموعات داخل القطاع وفهم كل منها

- الميزات أو الخصائص بحيث يمكن تحديد ملامح المخاطر على مستوى القطاع الفرعي أو القطاع.
- وقد تضع الجهات الرقابية نماذج مبسطة لتقييم المخاطر للكيانات الأقل تعقيداً التي تنطوي على ملفات مخاطر أقل بالنسبة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الأنشطة المالية غير المشروعة. ويمكن لهذه النماذج أن تجمع المعلومات من المؤسسات بشأن أعمالها ومعاملاتها، ومنتجاتها وخدماتها، وملفات العملاء، وما إلى ذلك. ويمكن للجهات الرقابية تشكيل حكم واسع حول المخاطر بناءً على هذه البيانات.
- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات الرقابية التنسيق والاتصال مع هيئات الترخيص والجمعيات القطاعية للحصول على معلومات عن الكيانات في القطاع، رهنأ بالأساس القانوني لتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية وهذه الهيئات. ويمكن لهيئات الترخيص والجمعيات القطاعية أن تساعد في تحديد الكيانات التي ينبغي التركيز عليها على أساس المعايير التي تضعها الجهة الرقابية.
- ويجوز للجهات الرقابية أن تستحدث وتفرض التزامات بتقديم معلومات عن المخاطر والأنشطة وأن ينفذوها بصرامة (مثل تقرير سنوي أو ما شابه ذلك). وينبغي زيادة هذه الالتزامات بأحكام في القانون، إلى جانب فرض عقوبات على عدم تقديمها.
- وبالنسبة للقطاعات التي لا تتوفر عنها سوى بيانات قليلة، قد تقوم الجهة الرقابية في البداية بتنفيذ استراتيجية رقابية بسيطة نسبياً قائمة على المخاطر (مثلاً، مدفوعة بمؤشرات عامة للمخاطر الكامنة). ويمكن إدراج المزيد من التعقيد في النهج مع توفر بيانات أفضل وزيادة المشاركة الرقابية، مما يسمح بالنظر الفعال في أطر الرقابة والمخاطر المتبقية. يرجى النظر إلى الأقسام 5.4 و 6.3.
- ويمكن للجهات الرقابية أن يقوموا بزيارات ميدانية على عينات عشوائية من القطاعات التي توجد فيها فجوات في البيانات (مثل القطاعات الفرعية الأقل خطورة التي لا تخضع لدورات تفتيش منتظمة). ويمكن أن تستخدم هذه لا لتقييم أطر الرقابة فحسب، بل أيضاً لتأكيد فهم الجهة الرقابية للمخاطر التي ينطوي عليها هذا القطاع و/أو تأكيد صحة المعلومات المقدمة عن المخاطر.

5.9. الإرشادات الأخرى

- يجب أن يكون لدى الجهات الرقابية موظفين مهرة وموثوق بهم يمكنهم تقييم المخاطر وفهمها، بما في ذلك التوظيف من خلال اختبارات الكفاءة والأهلية أو اختبار النزاهة حسب الاقتضاء. ويتطلب ذلك أيضاً أن تحتفظ هذه السلطات بمعايير مهنية عالية لضمان أن يكون الأفراد لديهم المهارات والخبرات اللازمة للقيام بهذا العمل، الذي ينبغي أن يتناسب مع تعقيد عمليات الكيان وملفات المخاطر والالتزام لمعايير النزاهة.
- النظر في تحقيق التوازن بين وجود موظفين متخصصين في قطاعات أو كيانات معينة لعدد من السنوات لبناء المعرفة/الخبرة وبناء القدرات بالتناوب أو غيرها من الضمانات لضمان الموضوعية وتبادل الخبرات داخل أفرقة الرقابة. كما أن الانتدابات من الصناعة هي أيضاً وسيلة جيدة لاستكمال المعرفة والخبرة.

6. تطبيق الرقابة القائمة على المخاطر

6.1. التسلسل لإنشاء رقابة قائمة على المخاطر

139. وحيثما توجد مسؤوليات رقابية جديدة أو عندما تُطَبَّق الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاعات الجديدة، فقد يكون من الصعب تحقيق رقابة فعالة تماماً قائمة على المخاطر على المدى القصير.
140. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- النظر في وضع نهج تدريجي في استراتيجية الرقابة القائمة على المخاطر. فعلى سبيل المثال، فيما يلي العملية التي تتبعها وحدة الالتزام لمكافحة غسل الأموال في وزارة العدل الأيرلندية التي تقوم بالرقابة على عدة قطاعات من الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

الصدوق 6.1. نهج تدريجي لإنشاء رقابة قائمة على المخاطر

- وضع إطار قانوني وتحديد نطاق النظام (على سبيل المثال، ما هي الأنشطة أو أنواع الكيانات التي سيتم تنظيمها). التفكير في الصلاحيات اللازمة للقطاع المحدد على أساس المخاطر التي يمثلها. على سبيل المثال: صلاحيات محددة لدخول المباني، وإزالة الملفات الخ.
- وضع فهم أولي للقطاع، بما في ذلك تحديد تقدير للكيانات المتواجدة في النطاق، وحجم عملياتها، وما إلى ذلك.
- إنشاء سلطة رقابية وموظفين (التفكير في الاحتياجات، مثل الثغرات في المعرفة والمهارات، والتكنولوجيا الإضافية، وما إلى ذلك)
- برنامج تدريب الموظفين (من الذي ينبغي أن يقوم فيه؟) من هم المشاركون فيه؟ ما هو التدريب المتاح؟)
- وضع إجراءات تفتيش حول الالتزامات في التشريعات وأفضل الممارسات الدولية (مثل مجموعة العمل المالي/الاتحاد الأوروبي)
- التفكير في تواتر (على سبيل المثال، زيادة التواتر في حالة الخطر المرتفع) وتركيز (مثل مجموعات من تحديات معينة) من عمليات التفتيش
- التعرف على المجموعة - تحديد المخاطر الكامنة من خلال فهم التهديدات ونقاط الضعف المحددة في كل قطاع. مراجعة أي معلومات موجودة (مثل التقييمات الوطنية للمخاطر أو التقييمات التي تجريها سلطات أخرى) أو الوثائق الدولية المتعلقة بالقطاع والمخاطر التي يواجهها على سبيل المثال، مجموعة العمل المالي، والاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك (يرجى النظر الى الفرع المتعلق بتقييم المخاطر) وتحديد المعلومات المفقودة.
- التفكير في التوازن بين المراجعات المكتبية وعمليات التفتيش الميداني. وفي بعض الأحيان، يصعب تحديد المخاطر المتبقية في بعض المجموعات دون إجراء زيارة ميدانية.
- تحديد المخاطر المتبقية بعد تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القيام بالتواصل مع القطاع قبل بدء عمليات التفتيش مثل كتيبات المعلومات والنماذج وما إلى ذلك.
- التفكير في إجراء عمليات تفتيش لبناء القدرات لكل من الكيان والجهة الرقابية.

- مشاركة المعلومات داخل الجهة الرقابية المعنية بمكافحة غسل الأموال. على سبيل المثال، اجتماعات الفرق الداخلية كل أسبوعين لتبادل النتائج، ومناقشة القضايا الناشئة، وإرشادات مجموعة العمل المالي/الاتحاد الأوروبي، والاتجاهات، ووسائل الإعلام، واستراتيجيات للتحسينات، وما إلى ذلك.

المصدر: وزارة العدل - إيرلندا
ملاحظة: في الواقع، قد تحدث بعض هذه الخطوات بترتيب مختلف أو جنباً إلى جنب.

6.2. عدم كفاية الموارد أو وجود موظفين يفتقرون إلى الخبرة

141. وقد يكون هناك نقص في الموظفين أو عدم تدريبهم تدريباً كافياً لإجراء رقابة سليمة قائمة على المخاطر. وقد تكون الأفرقة التي تقوم بالرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جديدة أو تغطي قطاعات جديدة أو مسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي أسندت حديثاً إلى الجهات التنظيمية القائمة. وقد يكون هناك نقص في الأدوات والتكنولوجيات الرقابية.

142. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- تخصيص الموارد الرقابية المحدودة على أساس مخاطر القطاع/الكيانات بطريقة فعالة. عند تخصيص الموارد، استناداً إلى النهج الذي يركز على النتائج (يرجى النظر إلى القسم 3.4)، ينبغي أن تركز الجهات الرقابية ليس على عدد الموظفين فحسب، بل أيضاً على قدرات موظفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتدريبهم.
- ضمان وجود الدعم المطلوب للإدارة العليا والتأييد داخل الهيئة الرقابية. استخدام نتائج تقييم المخاطر لتأمين موارد إضافية من خلال إظهار المخاطر التي لا تزال غير مخففة. بالنسبة لأولئك الذين هم جزء من جهات أكبر، يجب النظر في تخصيص موارد محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لبناء الخبرات ودعم موظفي الرقابة الآخرين. إذا كان الموظفون يفتقرون إلى الخبرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو خبرتهم فيما يتعلق بقطاع معين، فيجب وضع استراتيجيات لبناء القدرات والنظر في استخدام خبراء آخرين على النحو المناسب. النظر في إعارة موظفين من جهات الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأكثر خبرة لنقل المعرفة والخبرة. النظر في الاستخدام المناسب لأطراف ثالثة أو خبراء استشاريين كتنديب مؤقت (يرجى النظر إلى القسم 4.3 لمزيد من التفاصيل).
- عند تصميم النهج الرقابي وتحديد نموذج التشغيل المستهدف، يجب إجراء تحليل مفصل لاحتياجات التدريب وتخصيص الموارد للتدريب. وعندما تضطلع الجهة الرقابية بمسؤوليات الرقابة على قطاع حديث التنظيم، فمن غير المرجح أن يكون لديها موظفون موجودون ممن لديهم المعرفة الفنية بالقطاع والخبرة في تنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر. ومن غير المحتمل أيضاً أن يتمكنوا من توظيف الأفراد بسهولة لتلبية هذه الحاجة. إن توفير التدريب حسب الاحتياجات وتشكيل فرق تضم خليطاً من الجهات الرقابية والخبراء الفنيين المهرة هو نهج لمعالجة هذه المسألة.
- توفير دورات تدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو فرص تعلم للجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفير ما يكفي من الوقت والموظفين المخصصين للتعلم والتطوير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب استكشاف الفرص لاكتساب فهم أفضل للممارسات من الجهات الرقابية الأكثر رسوخاً على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال: مركز موارد لديه أدوات عمل ونماذج وأدوات أخرى يمكن أن تساعد الموظفين الأقل خبرة في وقت الحاجة إليه؛ والوصول إلى دورات تدريبية في مجال الجرائم المالية أو مواد تدريبية على الإنترنت أو مسجلة مسبقاً يمكن للموظفين الوصول إلى التدريب أو تبادل الخبرات على الصعيد الدولي أو الإقليمي والمشاركة في هذه التدريبات أو الخبرات مع الجهات الرقابية في ولايات قضائية أخرى.

6.3. الإشراف على القطاعات التي تضم عدداً كبيراً من الكيانات ومعلومات محدودة عن المخاطر

143. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- يرجى النظر الى الإرشادات الواردة في القسم أعلاه بشأن تعزيز تقييم المخاطر. إذا توفرت معلومات كافية، فإن استخدام مقاييس تصنيف المخاطر التي تتضمن تصنيفات مخاطر أكثر (مثل التصنيفات المرتفعة الى المتوسطة والمتوسطة والمنخفضة والمنخفضة) قد تساعد على زيادة التمييز بين المخاطر النسبية للكيانات داخل وفيما بين القطاعات التي تضم عدداً كبيراً من الكيانات مقارنة بعدد مقاييس تصنيفات أقل للمخاطر، على سبيل المثال تصنيف قائم على ثلاثة مقاييس للمخاطر.

ويمكن للجهات الرقابية، بمزيد من التمييز، أن يصمموا نهجهم الرقابي.

- تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع، مثل تلك التي تشكل نسبة كبيرة من حصة السوق أو تلك التي تنتمي إلى قطاع فرعي ينطوي على مخاطر أعلى. وقد يكون من الممكن أيضاً التعامل مع الكيانات التي تقدم خدمات الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد كبير من الكيانات في قطاع ما، مثل الاستعانة بمصادر خارجية لرصد المعاملات أو العناية الواجبة تجاه العملاء. وقد يكون من الممكن استخدام مقاييس اقتصادية عن طريق الاستفادة من التفتيش في كيان واحد عن طريق وضع بعض الافتراضات بشأن الكيانات الأخرى التي تستخدم نفس مقدم الخدمة، رهنا بأي خصوصيات/تحسينات تعتمد عليها الكيانات الفردية وأية اختلافات في استخدام المنتج أو الخدمة.

- ويمكن تجميع القطاعات الفرعية أو مجموعات الكيانات المحددة معاً وفقاً لخصائص مخاطر كامنة واقعية مماثلة مثل الخدمات المقدمة في موقع محدد، مثل النقل في لندن. ويمكن للجهات الرقابية الرقابة على هذه القطاعات الفرعية عن طريق انتقاء الكيانات التي تستخدم معايير في إطار منهجية أخذ العينات القائمة على المخاطر من أجل زيادة الاهتمام بها عن طريق الرقابة الميدانية أو المكتبية. وفي حالة تباين نتائج هذه التقييمات تبايناً كبيراً، قد لا يكون القطاع الفرعي محدداً بما فيه الكفاية وغير مناسب لتجميعه معاً لأغراض الرقابة.³¹ وعندما تكون النتائج متشابهة، يمكن تحديد الاتجاهات، ويمكن للاستراتيجيات الرقابية أن تستهدف القطاع الفرعي بأكمله. وهذا يسمح للجهات الرقابية بأن تستهدف الموارد على نحو فعال بالطريقة الأنسب.

- تحديد الموظفين المكلفين بالالتزام بمكافحة غسل الأموال والإرهاب في هذه الكيانات والعمل معهم لزيادة الوعي بالمخاطر والمتطلبات التنظيمية.

- ضمان استخدام الاتصالات والأدلة الإرشادية لتحديد التوقعات وتقديم التغذية العكسية حول الممارسات الجيدة وغير الجيدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من القنوات، بما في ذلك التوعية التي تقوم بها الصناعة، ونشر نتائج المراجعات المواضيعية، وتفصيل أوجه القصور المحددة في إشعارات الإنفاذ. وهذا يمكن الشركات التي قد تتلقى مشاركة رقابية مباشرة أقل من إجراء تحليل للثغرات في نظمها وضوابطها لضمان تماشيها مع الممارسات الجيدة.

6.4. ضعف عمليات تدقيق الحسابات المستقلة للكيانات

144. تستفيد العديد من الجهات الرقابية على المؤسسات المالية من عمليات التدقيق الداخلية والخارجية التي تقوم بها مؤسسة مالية كمصدر هام للمعلومات حول ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (لا تمتلك العديد من الأعمال والمهن غير المالية المحددة الصغيرة وظيفة مدقق داخلي). وقد يشكل إجراء عمليات تدقيق مستقلة للحسابات ذات النطاق غير الملائم أو ذات النوعية المنخفضة من الجودة تحدياً للجهة الرقابية. في

³¹ وقد تؤدي فعالية عمليات التخفيف والضوابط إلى مزيد من التنوع في تصنيفات المخاطر النهائية على الرغم من أن المخاطر الكامنة متسقة وقد تساعد الجهات الرقابية على زيادة التمييز بين الكيانات.

بعض النظم، قد تعتمد الجهات الرقابية بشكل كبير على معلومات التدقيق المتعلقة بالمخاطر المحددة للكيان، لفهم كيفية إدارة هذه المخاطر وضبطها، وحالة برنامج الالتزام. ولذلك، إذا كان التدقيق المستقل للحسابات التي أجراها الكيان غير كافية، فلا يمكن الاستفادة من نتائج التدقيق المستقل لتكثيف مجالات المراجعة التي تغطيها السلطة الرقابية وتخصيص الموارد اللازمة لتقييم برنامج الالتزام للكيان. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف تقارير التدقيق المستقل للحسابات والعمل الورقي الداعم يمكن أن يعوق فهم الجهات الرقابية وتغطية تدقيق الحسابات ونوعية وكمية اختبار المعاملات التي أجريت كجزء من التدقيق المستقل للحسابات. وبدون هذه المعرفة، قد تكون الجهات الرقابية محدودة القدرة على التركيز على المخاطر وتحديد المجالات التي يمكن أن تكون لها مراجعة أكبر (أو أقل).

145. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- ولمنع هذه المسألة، ينبغي للسلطات الرقابية أن تقمّ ما إذا كانت لدى الكيانات عمليات قائمة لضمان أن يكون نطاق تدقيق الحسابات وعمقه مناسبين وأن عمليات تدقيق الحسابات تجري عن طريق مدققي حسابات مستقلين مؤهلين ومختصين ومن ذوي السمعة الطيبة، وأن تتخذ خطوات للتأكد من أن عمليات تدقيق الحسابات التي تتم على قدر كاف من الجودة، على سبيل المثال؛ عن طريق إجراء عمليات فحص العينات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤكد الجهات الرقابية أن المؤسسة المالية أو خطة التدقيق المستقل للأعمال والمهن غير المالية المحددة تقمّ فعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر عمليات الكيان أو المجموعة وداخلها.
- مقارنة النتائج من أنشطة الرقابة والتدقيق المستقل للمساعدة في الكشف عن أوجه القصور في التدقيق المستقل للحسابات ومدققي الحسابات.

6.5. اعتبارات خاصة بالنسبة للجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

146. وترد تفاصيل التحديات في جمع البيانات وتقييم المخاطر في القسم 1.9 أعلاه، في حين تشمل التحديات الأخرى التي تواجه الرقابة القائمة على المخاطر الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة ما يلي:

- الصعوبات في ضمان مستوى كاف من الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة (حيث تركز عادة نماذج المخاطر/برامج الرقابة على المؤسسات المالية الأكبر حجماً مثل المصارف). ويُناقش هذا في سياق المراقبة في الجزء (أ)، ولكنه وثيق الصلة على وجه الخصوص بالرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة عن طريق جهة رقابية واحدة.
- وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل تحقيق "الأهمية الإحصائية"، ينبغي تنفيذ عدد ذي مغزى من المشاركات الرقابية (سواء ميدانية أم مكتبية) بما يتناسب مع حجم السكان. وفي حالة قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة ذات ذات التعداد السكاني الكبير، قد لا يكون من الممكن تحقيق أهمية إحصائية. وفي هذه الحالات، يمكن للجهة الرقابية بدلا من ذلك أن تركز على مجموعة فرعية أو على اختيار الكيانات داخل السكان الذين يعرضون أعلى المخاطر.
- الصعوبات في ضمان أن تكون الجهات الرقابية متخصصة و/أو مدربة تدريباً كافياً وخبرة ودراية فيما يتعلق بالأنشطة المتنوعة على نطاق واسع والتي تضطلع بها الكيانات الخاضعة للرقابة.
- وقد لا تكون الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ولا سيما هيئات التنظيم الذاتي، سلطة قانونية كاملة للاضطلاع بالرقابة على جميع الكيانات داخل القطاع.

147. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- التواصل والتوعية المكثفين والمشاركة مع الجمعيات القطاعية ومن خلالها (التي قد لا تكون بالضرورة هيئات التنظيم الذاتي)، بما في ذلك توفير تطبيقات قطاعية محددة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

- تدريب شامل الجهات الرقابية على نماذج وأنشطة الأعمال في مختلف القطاعات الفرعية للأعمال والمهن غير المالية المحددة.
- ضمان أن النشاط الرقابي العشوائي والتفاعلي والمبني على أحداث توفر تغطية كافية في جميع القطاعات الفرعية للأعمال والمهن غير المالية المحددة التي لا تخضع لبرامج ميدانية دورية.
- تحديد استراتيجية تتكيف مع القطاع ودرجة المخاطر التي تمثلها الكيانات.
- وكما هو مبين في القسم 5.8 أعلاه، يمكن الجهات الرقابية أن ينفذوا في البداية استراتيجية رقابية بسيطة نسبياً قائمة على المخاطر (مثلاً، مدفوعة بمؤشرات عامة للمخاطر الكامنة في قطاع فرعي). ويمكن إدراج المزيد من التعقيد في النهج مع توفر بيانات أفضل وزيادة المشاركة الرقابية، مما يسمح بالنظر الفعال في أطر الرقابة والمخاطر المتبقية في الكيانات الفردية.

6.6. دور الهيئات ذاتية التنظيم للأعمال والمهن غير المالية المحددة

148. وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي، قد تقرر سلطة قضائية ما إسناد كل أو بعض المهام والمسؤوليات الرقابية إلى الهيئات ذاتية التنظيم من الأعمال والمهن غير المالية المحددة (باستثناء نوادي القمار). غير أن هذا الترتيب يحتاج إلى النظر في سياق الاختصاص وقد لا يكون الأمثل بالنسبة لجميع الدول. وعموماً، قد تفتقر هيئات ذاتية التنظيم إلى سلطة وأدوات الجهات الرقابية الحكومية، ولا سيما سلطة فرض العقوبات.

وقد يكون هناك تضارب في المصالح ومسائل تتعلق بالاستقلالية لبعض الهيئات ذاتية التنظيم (لا سيما عندما تكون الهيئات ذاتية التنظيم معتمدة على إيرادات رسوم العضوية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الهيئات ذاتية التنظيم ذات موارد بشرية كبيرة وقيود أخرى على القدرات، أو أنها أو لا تركز على بشكل كاف أو غير مدربة/متمرس على نحو كاف في مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

149. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وينبغي أن يعمل تعيين الجهات الرقابية المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تحليل هذه العوامل بعناية قبل البت في الدور المحتمل للهيئات في الرقابة وفقاً لذلك. واستناداً إلى هذا التحليل، قد تقرر الولاية القضائية أن دور الهيئات ذاتية التنظيم يمكن أن يكون أكثر تكاملاً في طبيعتها، على سبيل المثال، المساهمة في تنفيذ ضوابط الدخول إلى الأسواق، والتوعية، والتدريب، والتوجيه.
- إذا تم اختيار هيئة ذاتية التنظيم كجهة رقابية فيجب صياغة/تعديل القوانين واللوائح لضمان أن تكون لديهم الصلاحيات والأدوات اللازمة. وينبغي أن تكفل القوانين واللوائح أيضاً معالجة حالات تضارب المصالح.
- وينبغي أن يكون هناك قدر ما من الإشراف/الرقابة من جانب سلطة مختصة على أعمال الهيئات ذاتية التنظيم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي المملكة المتحدة، أنشئ مكتب المملكة المتحدة للرقابة على مكافحة غسل الأموال المهني كجهة رقابية على الهيئات ذاتية التنظيم المعنية كجهة رقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ضمن إطار لوائح غسل الأموال لضمان وجود نهج متسق إزاء الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة ذات الصلة وتقييم ما إذا كانت تفي بفعالية بالتزاماتها المنصوص عليها في التشريعات. وفي حين لا تزال هناك تحسينات أخرى في فعالية الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد أُحرز تقدم كبير. ويواصل المكتب تنفيذ مرحلته الثانية من العمل الرقابي ويتوقع أن ينشر تقريره الثالث في عام 2021.

6.7. عدم الوضوح في تقسيم الأدوار والمسؤوليات الرقابية

150. وفي العديد من الدول، لا يوجد وضوح في تقسيم العمل والمسؤوليات بين السلطات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما بين وحدة المعلومات المالية والجهات الرقابية الأخرى، ولكن أيضا بين الجهات الرقابية التحوطية والجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال أو الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المسؤولين عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جوانب مختلفة من أنشطة الكيان نفسه. وفي تلك الحالات، ليس من الواضح دائماً أي وكالة تضطلع بالدور الرئيسي والمسؤولية الرئيسية عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

151. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يحدد القانون بوضوح الوكالة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع ما. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي معالجة أي أوجه غموض في القوانين، وينبغي دراسة أوجه التداخل والتضارب بين قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقوانين الرقابة القطاعية والقضاء عليها، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد مذكرات التفاهم، حسب الاقتضاء، في تحديد الأدوار المنوطة بكل سلطة ومبادئ التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها. وتصبح هذه الترتيبات والتقسيم الواضح لأدوار ومسؤوليات الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً أساسياً بوجه خاص عندما تكون للسلطة متعددة الجنسيات و/أو السلطة الاتحادية مسؤوليات رقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتواجدة في الكيانات الوطنية أو المحلية.
- إنشاء آليات لضمان التعاون والاتساق في النهج بين تلك الوكالات وضمان تدفق المعلومات بحرية وفي الوقت المناسب.

6.8. نهج عدم التسامح أو عدم تقبل الفشل

152. إن اتباع نهج عدم التسامح مطلقاً لا يسمح بوجود عيوب، ولا سيما في المناطق التي تحدد أنها تشكل مخاطر أقل، حيث يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لنظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وللرقابة القائمة على المخاطر. وهذا ينطبق على الجهة الرقابية ومن حيث نهج الكيان في تلبية متطلباتها. وفي بعض الحالات، قد يكون من الصعب تطوير الدعم المؤسسي لاتخاذ نهج قائم على المخاطر بسبب المخاوف من عدم وجود حالات إخفاق في الالتزام في المجالات التي تعتبر أقل عرضة للخطر. كما يتطلب معرفة عميقة بالقطاعات ومقدمي الخدمات، والتفكير النقدي والحكم الذاتي من جانب الجهات الرقابية. وكما هو مُحدد في القسم 3.7، قد تكون هناك أسباب وجيهة تدفع الجهات الرقابية لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو غيرها عبر نطاق المخاطر إذا كان الفشل، على سبيل المثال، راجعاً إلى تكرار أو معرفة أو عدم الالتزام المتعمد لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والإرهاب وعلى مستوى الكيان، يمكن لنهج عدم التسامح مطلقاً أن يؤدي إلى قطع عشوائي لفئات كاملة من العملاء، دون أن يأخذ في الاعتبار، بجدية وشمولية، مستوى المخاطر وتدابير التخفيف من المخاطر بالنسبة للأفراد من العملاء داخل قطاع معين.

153. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وينبغي للجهات الرقابية، خاصة في المراحل التمهيدية لتنفيذ نهج قائم على المخاطر إزاء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن يشرحوا النهج الذي تتبعه تجاه سكانها الخاضعين للتنظيم وأن يشرحوا بوضوح الكيفية التي ينبغي أن يطبق بها ويقدموا توجيهات بشأن كيفية تطبيقه. وينبغي للجهات الرقابية، عند تبرير نهجهم داخلياً، أن يلمسوا دعماً رفيع المستوى لاستراتيجياتهم الرقابية من خلال شرح مبرراتهم وأن يكونوا قادرين على بيان فوائد هذا النهج.

- كما أن وضع بيانات وأطر المخاطر الرقابية وتوقيعها من قبل الإدارة العليا سيكونان أيضاً من الاستراتيجيات المناسبة.
- وينبغي للجهات الرقابية أن تقدم النهج القائم على المخاطر بشكل تدريجي، وأن يمنحوا مزيداً من المرونة للقطاع مع زيادة خبراتهم وقدرتهم على تقييم المخاطر.
- ينبغي للجهات الرقابية أن توضح أنه من غير المناسب إنهاء أو تقييد العلاقات التجارية لفئات كاملة من العملاء دون أن يأخذوا في الاعتبار، بشكل جدي وشامل، مستوى المخاطر والتدابير التي تتخذها للتقليل من المخاطر بالنسبة للعملاء الأفراد في قطاع معين.

6.9 الرقابة المتكاملة مقابل الرقابة المستقلة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

154. وفي حين أن بعض الجهات الرقابية كرست برامج ورفراً للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن بعضها الآخر يقوم بالرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجزء (متكامل) من برنامج الرقابة العام أو التحوطي. وقد يكون لكل من النهجين مزايا وعيوب. فعلى سبيل المثال، في إطار الرقابة المتكاملة، قد تعتمد خطط التفتيش الميدانية اعتماداً كبيراً على المخاطر التحوطية التي تترك الكيانات التي تتبع النهج التحوطي بشكل جيد عرضة لمخاطر أعلى من غسل الأموال وتمويل الإرهاب خارج خطة التفتيش، وهو ما لا يتماشى مع النهج القائم على المخاطر. ومن ناحية أخرى، عندما يتم الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس مستقل، فإن التنسيق والتعاون مع الجهات الرقابية التحوطية والجوانب الأخرى للرقابة غالباً ما يكون أمراً صعباً.
155. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وعند اختيار أحد هذه النهج أو الجمع بين الاثنين، ينبغي للسلطات أن تنظر بعناية في هذه المزايا والمساوى. يرجى النظر الى الرسم البياني أدناه، ويرجى الرجوع إلى توجيهات لجنة بازل بشأن التنسيق بين الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرقابية التحوطية للحصول على مزيد من الإرشادات بشأن هذا الموضوع.

الجدول 6.1 مقارنة البنك الدولي لعمليات التفتيش المتكاملة والمستقلة

عن طريق الجهات الرقابية المتخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	عن طريق الجهات الرقابية العامة أو التحوطية	
تنضم جهة رقابية متخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الفريق أثناء التفتيش التحوطي ويُجري التفتيش على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الإيجابيات: يفضل وجود مجموعة من الخبراء في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يؤدي إلى تفتيش أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مما سيعمل على جعل التنسيق بين عمليات التفتيش التحوطي وعمليات التفتيش لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكثر سلاسة. السلبيات: ستحدد المخاطر التحوطية خطة التفتيش. وقد لا تكون مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب موازية دائماً للمخاطر التحوطية. وقد تميل الجهات الرقابية إلى النظر إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها مسألة ثانوية مقارنة بالمخاطر التحوطية. وقد يظل التخصص في عمليات التفتيش على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعمقها محدوداً.	تشارك جميع الجهات الرقابية أو يمكن أن يشاركوا في عمليات التفتيش المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كامتداد لعمليات التفتيش التحوطية. الإيجابيات: تحصل جميع الجهات الرقابية على خبرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويشاركون في أجندة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مما سيعمل على جعل التنسيق بين عمليات التفتيش التحوطي وعمليات التفتيش لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكثر سلاسة. السلبيات: ستحدد المخاطر التحوطية خطة التفتيش. وقد لا تكون مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب موازية دائماً للمخاطر التحوطية. وقد تميل الجهات الرقابية إلى النظر إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها مسألة ثانوية مقارنة بالمخاطر التحوطية. وقد يظل التخصص في عمليات التفتيش على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعمقها محدوداً.	التفتيش المتكامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر إلى الجهات الرقابية⁶⁵

<p>تتم عمليات التفتيش على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الجهة الرقابية المتخصصة، بشكل مستقل عن عمليات التفتيش التحوطي.</p> <p>الإيجابيات: يفضل وجود مجموعة من الخبراء في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يؤدي إلى تفتيش أكثر عمقاً وأوسع نطاقاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p>	<p>تجرى عمليات التفتيش على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستقل من قبل الجهات الرقابية العامة أو الجهات الرقابية التحوطية. (ممكن لكن ليس شائعاً)</p> <p>الإيجابيات: تحصل جميع الجهات الرقابية على خبرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويشاركون في أجندة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p>	<p>تفتيشات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستقل.</p>
---	---	---

وستكون هناك خطة تفتيش منفصلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث تكون مستقلة عن الجانب التحوطي، مما يسمح بمواءمة أفضل للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. السليبيات: يحتاج التنسيق بين عمليات التفتيش التحوطي وعمليات التفتيش لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جهوداً أكبر.	وستكون هناك خطة تفتيش منفصلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث تكون مستقلة عن الجانب التحوطي، مما يسمح بمواءمة أفضل للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. السليبيات: وقد يظل التخصص في عمليات التفتيش على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعمقها محدوداً. يحتاج التنسيق بين عمليات التفتيش التحوطي وعمليات التفتيش لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جهوداً أكبر.
--	---

ملاحظة: * متكاملة مع الرقابة التحوطية. ويُجرى التفتيش على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كعنصر فرعي من عناصر خطة وأنشطة الرقابة التحوطية.
المصدر: البنك الدولي

- وينبغي لأفرقة الرقابة المستقلة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تلتزم (تسعى للحصول على) مدخلات من مجالات الرقابة الأخرى في صياغة تقييم للمخاطر القطاعية ومن حيث تحديد المخاطر ومجالات التركيز الخاصة بتقييم كيانات معينة. فعلى سبيل المثال، قد ترغب فرق الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فهم ما إذا كانت هناك أي مخاوف من منظور الأمن السيبراني أو من منظور أصول العملاء عند النظر في مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لأن هذه المخاوف قد تشير إلى وجود ضعف سيمكن من حصول استغلال من جانب المجرمين الماليين. وينبغي لأفرقة الرقابة على مكافحة غسل الأموال أن تضمن أيضاً مشاركة النتائج الرقابية، سواء كانت مستمدة من الأنشطة المكتبية أو الميدانية، مع الجهات الرقابية التحوطية لأن القضايا الرئيسية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تؤدي أو تشير إلى مخاوف تحوطية حرجة.
- وعلى الرغم من أن المخاطر التحوطية ومخاطر السلوك قد تُثير فهم الجهات الرقابية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها الجهات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ينبغي أن تكون مدفوعة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدلاً من المخاطر التحوطية أو المخاطر التي تنطوي على مخاطر السلوك.
- بالنسبة للولايات القضائية التي لديها فرق مخصصة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن تصنيف الموارد الرقابية على أنها فرق/جهات رقابية/مسؤوليات عن (1) الرقابة على المخاطر المرتفعة (2) الرقابة على المخاطر المتوسطة (3) الرقابة على المخاطر المنخفضة (4) الرقابة القائمة على الاستجابة (5) تحليل المخاطر، جمع البيانات، المسوحات الأفقية، أو التقسيم الذي قد يتم تقسيمه على حسب نوع التدخل الرقابي (على سبيل المثال، ميداني أو مكتبي). وستعتمد التصنيفات الفرعية المناسبة التي تستخدمها الجهة الرقابية على حجم وخصائص ومخاطر السكان الخاضعين للرقابة.

6.10. ينبغي أن تكون استراتيجيات الرقابة القائمة على المخاطر حديثة وديناميكية

156. ومن خلال التقدم في التمويل والتكنولوجيا اليوم، يمكن أن تتغير المخاطر بشكل أسرع من ذي قبل. ويمكن أن تؤدي التقييمات التي عفا عليها الزمن إلى تقويض الرقابة القائمة على المخاطر. وكما هو محدد في القسم 2.4، من المهم إبقاء تقييمات المخاطر قيد المراجعة والتحديث حتى يتسنى توجيه الموارد إلى المناطق التي تنطوي على أعلى المخاطر.

157. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- وينبغي أيضاً أن تكون الجهات الرقابية سريعة ومرنة في فهم المخاطر، وإذا أمكن، الاستفادة من التكنولوجيات الرقابية (SupTech) في رصد المخاطر في الوقت الحقيقي/على أساس مستمر. كما أنها تحتاج إلى المرونة لتكييف نهجها الرقابي وخططها للتصدي فوراً للمخاطر الناشئة بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يرجى النظر إلى القسم الخاص "باستخدام التكنولوجيا".

6.11. التحديات اللوجستية في إجراء عمليات التفتيش الميدانية

158. تكون عمليات التفتيش الميداني في الدول التي تسمح للشركات الواقعة خارج الدولة بالعمل داخل محيطها التنظيمي (على سبيل المثال، تقديم الخدمات عبر الإنترنت)، أو التي تقع وظائف معينة لها في كيان ما في مواقع مختلفة (مثل حيث تعمل المنظمة كمجموعة)، صعبة وكثيفة الموارد. كما أن العوامل الخارجية (الجائحة العالمية الحالية) قد تجعل من الصعب على عمليات التفتيش الميداني المضي قدماً.
159. استراتيجيات للتصدي لهذا التحدي:

- استخدام أدوات مثل عقد مؤتمرات الفيديو لمحاكاة أنواع الفحوصات التي قد تحدث في التفتيش الميداني، وضمان امتلاكها للقوة كافية والعموية اللازمة. على سبيل المثال، تقوم لجنة المقامرة في المملكة المتحدة بمراقبة نوادي القمار على الإنترنت التي تقدم خدمات في المملكة المتحدة واستخدمت أدوات مختلفة للقيام بالرقابة الفعالة بما في ذلك: تقييمات Microsoft Teams على مدى عدد من الأيام مع الأفراد الرئيسيين والقدرة على عرض البيانات في الوقت الحقيقي واستجواب أنظمتهم. قبل إجراء تقييم Microsoft Teams، يتم طلب ومراجعة المواد (بما في ذلك تقييم المخاطر الخاص بالكيان والسياسات والإجراءات والضوابط) وتساعد النتائج الأولية على توجيه التقييم، ولا يتم عادةً إخطار المشغلين الذين سيتم تقييمهم بحسابات العملاء التي ستخضع للتفتيش إلا أثناء التقييم المباشر. بالإضافة إلى ذلك، تطلب لجنة المقامرة بيانات ضمان سنوية من المشغلين ذوي التأثير الأعلى والتي تغطي حوالي 90٪ من السوق وتطلب من الكيانات إكمال "طلبات الحصول على المعلومات".

6.12. موارد مفيدة لمزيد من القراءة

حول الرقابة

- [الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي حول الرقابة الفعالة والتنفيذ من قبل الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاع المالي وإنفاذ القانون \(أكتوبر 2015\)](#)
- [الدليل الإرشادي للبنك الدولي للجهات الرقابية على المصارف بشأن منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب \(2009، طبعة جديدة متوقعة في 2021\)](#)
- [الدليل الإرشادي للجنة بازل حول الرقابة المصرفية بشأن الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب \(كما تم تعديلها في يوليو 2020\)](#)
- [معهد الاستقرار المالي، إغلاق الحلقات: الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك المراسلة \(سبتمبر 2020\)](#)
- [مبادئ المنتدى المشترك للرقابة على المبادئ الأساسية للتكتلات المالية \(BSBC و IOSCO و IAIS\)](#)
- [إرشادات مشتركة للجهات الرقابية الأوروبية بشأن الرقابة القائمة على المخاطر \(نوفمبر 2016\)، قيد المراجعة](#)
- [بيان مشترك للجهات الرقابية الأمريكية بشأن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتركيز على المخاطر \(يوليو 2019\)³²](#)

32 بيان الولايات المتحدة حول الرقابة المرتكزة على مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنشور من قبل الجهات التنظيمية المصرفية الفيدرالية ووحدة المعلومات المالية: www.federalreserve.gov/supervisionreg/srletters/sr1911.htm; www.fdic.gov/news/press-releases/2019/pr19065a.pdf; www.occ.gov/news-issuances/news-releases/2019/nr-ia-2019-81a.pdf; www.fincen.gov/news/news-releases/joint-statement-risk-focused-bank-secrecy-actanti-money-laundering-supervision

حول التدابير القائمة على المخاطر

- الدليل الإرشادي للنهج القطاعي القائم على المخاطر لمجموعة العمل المالي
 - [البنوك](#)
 - [التأمين على الحياة](#)
 - [الأوراق المالية](#)
 - [خدمات تحويل الأموال أو القيمة](#)
 - [الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية \(و مؤشرات الأعلام الحمراء للأصول الافتراضية\)](#)
 - [المهنيون القانونيون](#)
 - [جمعية المحاسبين](#)
 - [مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية](#)
 - [بطاقات الدفع المسبق ودفع الهاتف المحمول وخدمات الدفع عبر الانترنت](#)
 - [نوادي القمار](#)
 - [تجار المعادن والأحجار الثمينة](#)
 - [وكلاء العقارات](#)
- [الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشمول المالي، مع ملحق حول العناية الواجبة تجاه العملاء](#)
- [الجهات الرقابية الأوروبية دليل إرشادي مشترك حول عوامل الخطر \(يناير 2018 - و متاح أيضاً بجميع اللغات في الاتحاد الأوروبي\)](#)
- [الدليل الإرشادي للجنة بازل حول الرقابة المصرفية بشأن الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب \(كما تم تعديلها في يوليو 2020\)](#)
- [بنك التسويات الدولية لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق العلاقات المصرفية المراسلة - التقرير النهائي \(يوليو 2016\)](#)
- [المنشورات والمبادرات ذات الصلة من قبل هيئات القطاع الخاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل على سبيل المثال لا الحصر:](#)
 - [مجموعة ولفسبورغ، العناية الواجبة تجاه العلاقات المصرفية المراسلة - استبيان \(أكتوبر 2020\)](#)
 - [ولفسبورغ، غرفة التجارة الدولية ورابطة المصرفيين للتمويل والتجارة، مبادئ التجارة المالية \(2019 معدل\)](#)
 - [GSMA أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على المخاطر النسبية للأموال عبر الهواتف المتنقلة و شهادة GSMA للأموال عبر الهاتف المتنقل](#)

الجزء الثالث: أمثلة من الدول

الأهداف والنطاق

161. ينبغي أن يقرأ هذا القسم إلى جانب معايير مجموعة العمل المالي والأدلة الإرشادية الواردة في الجزء الأول من هذه الورقة. ينبغي النظر في الأمثلة الواردة من الدول في هذا القسم في ضوء الأطر الرقابة القائمة في تلك الدول - وقد لا تكون المقاربات المذكورة مناسبة في جميع السياقات. والأمثلة المدرجة في هذا التقرير هي لأغراض توضيحية فقط ولا تشكل إقرار مجموعة العمل المالي لفعالية الإطار الرقابي في دولة ما لأغراض التقييمات المتبادلة الخاصة بمجموعة العمل المالي أو غير ذلك. وينصح القراء بأن يضعوا هذا في الاعتبار عند الرجوع إلى هذه الأمثلة.

7. الرقابة على المؤسسات المالية

7.1. تقييم المخاطر والمنهج القائم على المخاطر

7.1.1. بلجيكا

162. في بلجيكا، البنك الوطني البلجيكي (NBB) هو السلطة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك، وشركات التأمين على الحياة، وشركات الاستثمار، ومؤسسات الدفع والأموال الإلكترونية. ويستخدم البنك الوطني البلجيكي ثلاث أدوات تركز على المعلومات المستمدة من استبيان سنوي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما أنجزته الكيانات الخاضعة للتنظيم.

163. الاستبيان الدوري لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب

164. ويستخدم البنك الوطني البلجيكي استبياناً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحصول على فهم لبيئة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل كيان (المخاطر الكامنة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها، ومدى تعرضه لهذه المخاطر، بما في ذلك مدى اكتمال وفعالية تدابير التخفيف التي يطبقها البنك). ولتكيف استبيان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحيث يلائم كل قطاع فرعي من المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة البنك الوطني البلجيكي (قطاعات المصارف والأوراق المالية والتأمين والدفع)، وضعت أربعة استبيانات مختلفة لكل قطاع فرعي، مع الحرص على الحفاظ على الاتساق وإمكانية المقارنة بين هذه الاختلافات الأربعة في الاستبيان. يمكن النظر الإطلاع إلى الاستبيانات الأربعة على الموقع الإلكتروني للبنك [الموقع الإلكتروني للبنك الوطني البلجيكي](#).

165. أداة تحليل استجابة QLB التلقائية ("أداة التحليل")

166. وقد طُوّر فريق الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك الوطني البلجيكي أداة داخلية لتحليل الردود المقدمة وتسجيلها آلياً. تعرف هذه الأداة باسم أداة تحليل استجابة QLB التلقائية ("الأداة التحليلية")، والتي تعمل على تعيين أحد ما يلي

ملفات المخاطر لكل مؤسسة مالية: مرتفعة، متوسطة الى مرتفعة، متوسطة الى منخفضة أو منخفضة. كما تتيح هذه الأداة التحليلية تصور الردود على الاستبيان الذي تقدمه جميع المؤسسات المالية أو مجموعة منها ومقارنتها. وفي المستقبل، ستمكن أيضا من إجراء مقارنات على مر الزمن.

167. وبالإضافة إلى تصميمها كأداة آلية للتحليل المسبق والمنهجي للردود على الاستبيان الدوري، فإن الأداة التحليلية هي أيضا أداة لموظفي الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإجراء تحليلات مخصصة على أساس كل مؤسسة على حدة. ومن خلال تقنيات التصور، يمكن لموظفي الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن يحددوا بسرعة المخاطر الرئيسية التي يولدها نشاط المؤسسة المالية، فضلا عن أي أوجه قصور في إجراءاتها الداخلية كما هو مبين في الجزء الثاني من الاستبيان فيما يتعلق بنقاط الضعف في بيئة مراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسة المالية.

168. أداة صقل تحليلات المخاطر الفردية ("بطاقة الأداء")

169. وتستند ملفات المخاطر التي تعينها الأداة التحليلية (يرجى النظر أعلاه) حصراً إلى ردود كل مؤسسة مالية على استبيان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذلك فإن هذه الملفات تتأثر بنوعية هذه الردود.

170. الأداة محدودة في التصميم من حيث أنها لا تتضمن المعلومات التالية:

- معلومات أخرى ذات صلة تم تقديمها إلى البنك الوطني البلجيكي من نفس المؤسسات المالية، لا سيما في سياق رفعها للتقارير عن تقييمها العام للمخاطر، أو التقرير السنوي لموظف الالتزام المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو تقارير التدقيق الداخلي التي يمكن أن يطلبها البنك الوطني البلجيكي
- نتائج الإجراءات الرقابية المكتتبية وعمليات التفتيش الميداني السابقة
- المعلومات التي يمكن أن تقدمها الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية أو الأجنبية الأخرى فيما يتعلق بنفس المؤسسة المالية أو المجموعة التي تنتمي إليها
- معلومات تحوطية ذات صلة وردت من قبل موظفين الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- المعلومات المقدمة من وحدة المعلومات المالية البلجيكية ((CTIF-CFI)، ولا سيما فيما يتعلق بكثافة ونوعية الإبلاغ من المؤسسات المالية الفردية
- المعلومات المقدمة من الجهات القانونية بشأن التحقيقات أو الملاحقات الجنائية في القضايا التي يحتمل أن تكون المؤسسة المالية طرفاً فيها؛
- جميع المعلومات المتاحة للجمهور ذات الصلة والمعلومات الموثوقة.

171. وعلاوة على ذلك، فإن العناصر الأكثر موضوعية مثل تقييم الخبراء أو شفافية أو كفاءة مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أو مديري المؤسسة المالية، وتقييم النظرة العامة للحالة ("الحكم الرقابي") لا تؤخذ في الاعتبار في ملفات المخاطر التي يتم تخصيصها من قبل الأداة التحليلية.

172. ومن أجل التمكن من إدماج جميع المعلومات المذكورة أعلاه بطريقة منظمة في التقييم الفردي للمخاطر المرتبطة بكل مؤسسة مالية، وبالتالي لصفّل أو حتى تصحيح ملف المخاطر المخصصة بطريقة آلية من قبل "الأداة التحليلية"، فقد وضع البنك الوطني البلجيكي أداة إضافية تسمى "بطاقات الأداء"، التي يتم فيها نقل نتائج التحليلات التي تجري من خلال الأداة التحليلية والتي يمكن لموظفي الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إجراءها، عندما يبدو ذلك ضرورياً، والتعديلات اللازمة لتقييم صحيح للمخاطر.

173. وينبغي أن تكون أداة "بطاقة الأداء" هذه جاهزة للعمل بشكل كامل في عام 2020، بعد بعض التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبعد أن يتم استكمال ملفات المخاطر التي تخصصها الأداة التحليلية تلقائيًا على أساس الردود على الاستبيان الدوري المقدم إلى البنك الوطني البلجيكي بحلول 30 يونيو 2019 بمعلومات خارجية ونتائج التحليلات والمعرفة بين موظفي البن الوطني البلجيكي.

7.1.2. فرنسا

174. في فرنسا، تطلب الجهة الرقابية على القطاع المالي، (ACPR) من كياناتها الخاضعة للرقابة على إكمال استبيان يساهم في تقييم المخاطر الكامنة في الكيان (الأسئلة المتعلقة بطبيعة الأنشطة ونوع ومستوى المخاطر لدى العملاء ونوع قنوات التوزيع وما إلى ذلك) وتقييم العوامل التخفيفية (الأسئلة المتعلقة بنظم الضوابط الداخلية، ومراقبة المعاملات، وتجميد الأصول، وما إلى ذلك). وقد تطور هذا الاستبيان على مر السنين؛ فعلى سبيل المثال، أضافت الجهة الرقابية على القطاع المالي (ACPR) أسئلة بشأن أجهزة الفحص وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب في ضوء التهديدات الإرهابية المتزايدة منذ عام 2015، كما قامت بتحديث المعلومات المطلوبة بناءً على المتطلبات التنظيمية المحدثة في الاتحاد الأوروبي. كما زيادة حجم طلبات البيانات الكمية مع استبيان الكيان (مثل البيانات المتعلقة بالتدريب، ونشاط الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وعدد التنبيهات من أدوات رصد المعاملات، والوقت اللازم لتجهيز التنبيهات، وما إلى ذلك).

7.1.3. ألمانيا (هيئة الرقابة المالية الفيدرالية "BaFin") - تصنيفات المخاطر على مستوى الكيان

175. وقد أدخلت هيئة الرقابة المالية نظام تصنيف المخاطر للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي يتم بموجبه تكليف كل كيان خاضع للرقابة بفئات مختلفة من المخاطر. ويأخذ تصنيف المخاطر في الاعتبار حالة المخاطر المجردة الفردية للمؤسسة المالية المعنية من جهة، ونوعية تدابير المؤسسة المالية وتدابيرها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والضمانات المعمول بها من جهة أخرى.

176. وتقيم نوعية تدابير المؤسسة وتدابيرها وضماناتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقيم وتُقدّم أداء الواجبات من مختلف الفئات. وبالنسبة للتصنيف العام، يتم التحقق من جودة عدة معايير فردية مصممة خصيصًا للقطاع المالي.

177. يحتاج نظام تسجيل النقاط إلى مضاعفات مختلفة لفئات التدابير الوقائية مما يعطي أوجه قصور أساسية أكثر وزناً من تصنيف المتوسط أو أوجه القصور من تصنيف المنخفض (النتيجة: وكلما كان وجه القصور ينتقص من كفاءة تدبير وقائي كلما كان التصنيف أقل للنظام الوقائي للمؤسسة).

178. وأخيراً، فإن عدم وجود نتائج أو عدم وضوحها في تقارير مدقق الحسابات السنوية يؤدي إلى أوجه عدم يقين في تقييم نوعية إدارة المخاطر. ويأخذ إجراء وضع التصنيف في الاعتبار عدم وجود نتائج في تقارير تدقيق الحسابات السنوية وعدم وضوحها.

179. ولأغراض التصنيف النهائي للمخاطر، يتعين الجمع بين نتائج تصنيفات المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ونوعية الوقاية من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجودتها وينبغي أن يُخصص كل كيان لفئة مخاطر لخصم كثافة ونطاق الرقابة.

7.1.4. إيرلندا نموذج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستراتيجية الرقابية لها

180. يحفظ المصرف المركزي لأيرلندا بنموذج لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي (تقييم المخاطر لغسل الأموال وتمويل الإرهاب)، الذي يحدد ويقيم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من منظور رقابي

- ضمان أن البنك المركزي يطبق نهجاً حساساً للمخاطر في الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
181. ويتولى إدارة وتقييم المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال من قبل فريق متخصص في إدارة المخاطر في قسم مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي (AMLD) والاحتفاظ به. إن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب عملية متكررة، نظراً للطبيعة المتغيرة للمخاطر التي تواجهها القطاعات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
182. ويتولى قسم مكافحة غسل الأموال (بالتشاور مع الأقسام الرقابية الأخرى في البنك المركزي) مسؤولية تحليل وتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها الجهات الرقابية. هناك فريق مخاطر متخصص في قسم مكافحة غسل الأموال يعمل مع فرق الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفريق السياسات لتحليل المخاطر ويجتمع القسم بالكامل بانتظام لمناقشة المخاطر والسياسة. وتجتمع أفرقة المخاطر والرقابة والسياسات أيضاً مع الجهات الرقابية على المخاطر وتُجري الرقابة على نحو منتظم (على الأقل كل ثلاثة أشهر).
183. ويبقى قسم مكافحة غسل الأموال على علم بالتطورات التي قد تؤثر على تصنيفات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتدمج هذه التطورات في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال أنشطته الرقابية، وبرنامجه للتواصل والتفاعل مع جهات أخرى، من بينها جهات إنفاذ القانون، وصانعي السياسات الوطنية والدولية وغيرهم من الجهات التنظيمية (المحليين والدوليين). كما يقوم قسم مكافحة غسل الأموال بتوصيل المعلومات مع الجهات الرقابية التحوطية وماشركتها لضمان تحديث ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات المالية المدرجة في تقييم المخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نموذج تقييم المخاطر وتحليلها

184. وأصبح البنك المركزي جهة مختصة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات المالية في تموز 2010، وقرر، في إطار عمله الرقابي على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن إطاره لتقييم المخاطر التحوطي، ونظام احتمالية المخاطر والتأثير لم تكن تقييمات ذات مؤشرات مناسبة لأغراض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأن المقاييس الأساسية المستخدمة لتصنيفات نظام احتمالية المخاطر والتأثير (PRISM) تستند إلى تأثير فشل المؤسسة المالية على الاستقرار المالي. واتضح أن هناك تمييزاً بين تركيز الجهات الرقابية التحوطية والجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ في حين أن المؤسسة المالية قد تكون أقل خطراً من منظور تحوطي (منتظم)، فإن المؤسسة المالية نفسها قد تكون عالية المخاطر من منظور مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، في حين أن شركة تحويل الأموال قد لا تعتبر شركة ذات تأثير كبير في ظل تقييم المخاطر التحوطي، فإن الوصول إلى الولاية القضائية والخدمات التي تقدمها شركات تحويل الأموال يعينان أنها قد تكون شديدة المخاطر من منظور التحويلات النقدية/الخدمات المالية.
185. وقد وضع البنك المركزي نموذجاً مستقلاً لتقييم المخاطر من شأنه أن يقيم المؤسسات المالية استناداً إلى مخاطرها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تقديم المعلومات عن الاستراتيجية الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويحدد تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب فهم البنك المركزي للمخاطر الكامنة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستوى العام للضوابط وعوامل التخفيف لدى كل قطاع. وفي حين أن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يحل مخاطر كل قطاع وفقاً للفئات المقررة، فإن هذه العملية ليست عملية آلية. ومن الضروري النظر ليس فقط في مدى امتلاك القطاعات لنقاط ضعف متعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بل أيضاً ما يفهمه البنك المركزي من تعامله مع الجهات الأخرى، مثل جمع المعلومات الاستخباراتية من موظفي إنفاذ القانون ومفوضي الإيرادات فيما يتعلق بالقطاعات ذات الصلة والتهديدات ونقاط الضعف التي تواجهها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يمثل التصنيف النهائي لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحدد تقييم المخاطر الكامل من قبل البنك المركزي، مع الأخذ في الاعتبار النتائج والمعلومات والاستخبارات التي تم جمعها فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

186. وهناك أربع فئات من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مرتفعة، ومتوسطة إلى مرتفعة، ومتوسطة إلى منخفضة، ومنخفضة) مخصصة للقطاعات. وقد أنشأ قسم مكافحة غسل الأموال ضمن الفئة المرتفعة المخاطر فئة فرعية "مرتفعة المخاطر للغاية" لأغراض الاسترشاد بها في استراتيجية عمليات التفتيش. وفي تحديد هذه التصنيفات، ينظر نموذج المخاطر الرقابية في كل من المخاطر الكامنة والمتبقية. ويشير تصنيف المخاطر الكامنة المرتفع عموماً إلى الحاجة إلى إيلاء اهتمام رقابي أكبر، حتى يتسنى للجهات الرقابية أن يقيموا وأن يتدخلوا عند الاقتضاء لتعزيز التخفيف من المخاطر التي يواجهها الكيان. ويؤثر تصنيف المخاطر المتبقية على كثافة/نطاق الرقابة، ويمكن استخدامه عند الضرورة لتحديد الأولويات بين الكيانات. في إطار نموذج مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك المركزية، تحمل المخاطر الكامنة 80٪ من درجة المخاطر الإجمالية وهي المحرك الرئيسي لتصنيف المخاطر.

استراتيجية الرقابة ونموذج المشاركة الرقابية لمكافحة غسل الأموال

187. وضع قسم مكافحة غسل الأموال استراتيجيته الرقابية السنوية ويتم تخصيص موارده الرقابة بما يتناسب مع المخاطر المحددة بغية ضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من التغطية الرقابية. وتركز الاستراتيجية الرقابية لقسم مكافحة غسل الأموال على تحقيق الالتزام وضمن الوعي بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

188. ويعتمد قسم مكافحة غسل الأموال نهجا متدرجا في الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تتمثل الأداة الرئيسية المستخدمة لرصد الالتزام في استخدام تدابير ميدانية تتألف من عمليات تفتيش (وتدابير متابعة) واجتماعات مراجعة. يستخدم قسم مكافحة غسل الأموال تدابير مكتبية تتكون من عوائد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراجعات ما قبل منح التفويض وغيرها من المراجعات المكتبية. كما يستخدم القسم برنامجاً موسعاً للتوعية والتواصل مما يزيد من التغطية الرقابية لنطاق واسع من أنواع المؤسسات المالية لضمان وجود وعي والتزام بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها .

189. إن أنشطة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يقوم بها البنك المركزي حساسة للمخاطر وقد وضع نموذجاً للمشاركة يستند إلى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النحو المبين في الجدول أدناه:

منخفضة	متوسطة منخفضة	متوسطة مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة للغاية	
تفتيشات مفاجئة ومتجاوبة	تفتيشات مفاجئة ومتجاوبة	5	3	1	دورة التفتيش (سنوية)
العدد	الفحص الفوري والاستجابة	5	سنوياً	سنوياً	اجتماعات مراجعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (سنوية)
الفحص الفوري والاستجابة	3	2	سنوياً	سنوياً	عوائد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (سنوية) 33
لا	لا	لا	لا	نعم	مدير العلاقات

190. في حين أن هناك أربع فئات من مخاطر غسل الأموال (مرتفعة، متوسطة إلى مرتفعة، متوسطة إلى منخفضة، ومنخفضة) مخصصة للقطاعات، فقد أنشأ قسم مكافحة غسل الأموال ضمن الفئة المرتفعة فئة فرعية "مرتفعة المخاطر للغاية" لأغراض الاسترشاد بها في استراتيجية عمليات التفتيش الخاصة بها. المؤسسات المالية التي تصنف على أنها مرتفعة للغاية هي في ذروة استراتيجية المشاركة لقسم مكافحة غسل الأموال. تمتلك هذه المؤسسات المالية مدير علاقة يتم تعيينه، ويعمل كنقطة اتصال بين المؤسسة المالية وقسم مكافحة غسل الأموال.

ونتيجة لتمكن البنك المركزي لأيرلندا من أتمتة عملية عوائد البيانات، يعتزم أن ينتقل إلى إنجاز جميع عوائد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السنوية المستلمة من جميع الشركات بصرف النظر عن ملفات المخاطر.

المساعدة في ضمان تدفق معلومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوقت المناسب بين قسم مكافحة غسل الأموال والمؤسسة المالية.

7.1.5. روسيا تقييم المخاطر على مستوى الكيان

191. في عام 2013، تم توسيع ولاية وصلاحيات الرقابة لبنك روسيا لتشمل مجموعة من المؤسسات المالية غير الائتمانية. 34 وكان على بنك روسيا أن ينجز في غضون أطر زمنية قصيرة تنظيم وتنفيذ الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذه الكيانات في الوقت الذي يواجه فيه الموارد الشحيحة ونقص في المعلومات وعدم كفاية الإطار التنظيمي لمعالجة أوجه القصور.

192. وأقر بنك روسيا بأن المؤسسات المالية غير الائتمانية هي دائماً عملاء للمصارف، وهي مطلوبة قانوناً لتنفيذ التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن المعلومات المتعلقة بمعاملاتها عبر هذه الحسابات المصرفية متاحة إلى حد كبير من خلال نظام الدفع التابع لبنك روسيا. وقد تم تحليل هذه المعلومات لمعالجة الثغرات في المعلومات وفهم المخاطر المرتبطة بالمؤسسات المالية غير الائتمانية. وقد كان هذا النهج بمثابة "جسر" استراتيجي لإطلاق إطار الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطويره لاحقاً، للمؤسسات المالية غير الائتمانية.

193. يستخدم بنك روسيا المعايير التالية لتقييم المخاطر على مستوى الكيان:

- مدى مشاركة الكيان في معاملات ذات طابع معقد أو غير عادي ليس لها غرض اقتصادي أو قانوني ظاهر.
- مستوى التزام الكيان الفني لمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- فعالية وكفاءة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكيان.

194. بالإضافة إلى المعايير الرئيسية المذكورة أعلاه، يستخدم بنك روسيا أيضاً معايير التقييم الإضافية التالية:

- المعلومات المقدمة إلى بنك روسيا من قبل وحدة المعلومات المالية ((Rosfiniting))، وجهات إنفاذ القانون والضرائب؛
- المعلومات التحوطية (الإخلال بالتشريعات ذات الصلة، وانعدام الشفافية في نموذج الأعمال التجارية و/أو المعاملات المحددة التي يقوم بها الكيان، وافتقاره إلى المرونة المالية والمخاطر المتزايدة على مقرضيه ومودعيه)؛
- المعلومات أو الطلبات الواردة من الجهات الرقابية المصرفية الأجانب أو الجهات التنظيمية للأسواق المالية من خلال التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7.1.6. المملكة العربية السعودية

195. تستخدم إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي السعودي أداة مصفوفة المخاطر للمساعدة في تنفيذ نهج الرقابة القائم على المخاطر. هذه الأداة تحدد وتقيم كل مؤسسة مالية بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها مرتفعة جداً، ومرتفعة، ومتوسطة إلى مرتفعة، ومتوسط إلى منخفض، أو منخفضة. يتم تحديد هذا التقييم بناءً على المخاطر المتبقية المستمدة من مصفوفة المخاطر بعد تقييم الضوابط الداخلية للمؤسسة المالية التي يتم ترجيحها مقابل المخاطر الكامنة وكذلك تأثير المؤسسة المالية على القطاع المالي السعودي.

196. وتتمثل أداة مصفوفة المخاطر في أربعة عناصر رئيسية هي:

المشاركون المهنيين في سوق الأوراق المالية، وشركات إدارة الأصول، وكيانات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية غير الحكومية، ومنظمات التمويل الأصغر، وتعاونيات الائتمان الاستهلاكي، وتعاونيات الائتمان الاستهلاكي الزراعي، ومحلات الرهن.

- العنصر الأول هو تقييم المخاطر الكامنة للمؤسسة المالية من خلال التحليل الكمي، أي جمع البيانات. وتحلل المصفوفة المعلومات الهيكلية مثل عدد الفروع، وعدد الموظفين، وعدد العملاء، وحجم المعاملات، فضلاً عن عوامل المخاطر التجارية، أي العملاء، والمنتجات والخدمات المقدمة، والمخاطر الجغرافية، وفتوات تقديم الخدمات. ويُرجح كل معيار حسب أهميته في حساب درجة المخاطر الكامنة.
 - والعنصر الثاني هو تقييم الضوابط الداخلية التي تطبقها المؤسسة المالية للتخفيف من مخاطر الضوابط غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستناداً إلى تقييم هذه الضوابط، يُعطى كل معيار من المعايير وزن لتحديد مدى فعالية الضوابط الداخلية المنفذة.
 - والعنصر الثالث؛ بعد حساب المخاطر الكامنة وفعالية الضوابط الداخلية، يحدد الخطر المتبقي بخصم نسبة الرقابة الداخلية من المخاطر الكامنة، وبناء على ذلك، يُعطى تقييم للمخاطر المتبقية.
 - والعنصر الرابع هو مدى تأثير المؤسسة المالية على القطاع المالي وبالتالي على الخطر الإجمالي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي ينطوي عليها القطاع. ويقاس ذلك بعاملين: حجم الأصول وسعة المؤسسة المالية في القطاع المالي.
197. يتم تحديث ملف المخاطر للمؤسسات المالية بناءً على نتائج أداة مصفوفة المخاطر، وعمليات التفتيش وتقارير الالتزام، وأخبار وسائل الإعلام، وأية أحداث أخرى مثل التغيير في حجم الشركة، والاندماج أو الاستحواذ، والتغييرات في الملكية، وتقديم منتج أو خدمة جديدة. وبناء على ذلك، سيؤدي ذلك إلى ما يلي:
- تخطيط زيارات التفتيش على أساس حساس للمخاطر.
 - تحديد تكرار التفتيش، وكثافته، ونطاقه.
 - إجراء الرقابة المكتتبية على أساس حساس للمخاطر.
 - تحديد آلية التفتيش.

تخطيط زيارات ميدانية على أساس حساس للمخاطر.

198. من أجل ضمان نهج فعال قائم على المخاطر للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخصيص الموارد الرقابية بشكل صحيح في المملكة العربية السعودية، قام البنك المركزي السعودي بتطوير أداة تحديد الأولويات الرقابية، التي تنظم زيارات التفتيش والمتابعة على أساس حساس للمخاطر وفقاً لنتائج تقييم المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار توافر الموارد وأي أحداث محفزة. أي؛ منتج جديد/خدمة تقدمها المؤسسة المالية، والتغييرات في الملكية، والاندماجات والاستحواذ.
199. تعطي هذه الأداة الأولوية لزيارات التفتيش والمتابعة عن طريق حساب درجة (تصنيف) لكل مؤسسة مالية. يتم تحديد هذه الدرجة حسب تاريخ الزيارة الأخيرة، ونتيجة تقييم مخاطر المؤسسة المالية على وجه التحديد، ومخاطر القطاع بشكل عام. ولذلك، كلما ارتفعت الدرجة، ستكون الأولوية وكثافة الزيارة أعلى.
200. وبالنسبة للقطاعات التي تنطوي على مخاطر أعلى من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هناك خطة مخصصة للتفتيش الميداني على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تكون مستقلة عن الرقابة التحوطية. تقوم الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بزيارات تفتيش ميدانية بمشاركة من

الجهات الرقابية التحوطية لتشجيع التعاون وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية، مع التركيز على المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى العكس من ذلك، وفيما يتعلق بالقطاعات ذات المخاطر الأقل، يجري التفتيش الميداني من قبل الجهات الرقابية التحوطية بمشاركة الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل نطاق التفتيش كلا من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة التحوطية، ولكنه يتطلب عددا أقل من موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7.2. استخدام جهات الرقابة للتكنولوجيا ("التكنولوجيا الرقابية")

7.2.1. سناغفورة تصنيف المخاطر، ومراقبة المخاطر، وإعداد عمليات التفتيش الميدانية

استخدام التكنولوجيا لتصنيف مخاطر الكيانات

201. ينطوي نهج تقييم المخاطر الكامنة للمصارف عادة على جمع بيانات مجمعة من كل مصرف بانتظام لتقييم مستوى المخاطر التي يتعرض لها كل مصرف من المصارف/الحسابات المالية. وكثيرا ما تكون عملية تتطلب جهد وعمالة وتستغرق وقتا طويلا، وتنطوي على مقارنة مكتبية للبيانات بين المصارف النظيرة، ويمكن أن تنطوي على قدر كبير من التقدير النوعي.
202. وإدراكاً من الجهات الرقابية لإمكانات تحليلات البيانات في تعزيز القدرة على جمع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات، فقد عملوا مع المتخصصين في البيانات على تجميع قائمة شاملة بمؤشرات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، وصمموا استمارة لجمع البيانات المطلوبة في شكل مقروء آلي، ووضعوا منهجية لتحديد درجات المخاطر التي سيتم تطبيقها بشكل متنسق. واليوم، يمكن أن يتم بسرعة توليد تصنيف المخاطر الكامنة في كل مؤسسة مالية مع تقرير عن دوافع (محركات) المخاطر الرئيسية الخاصة بها بمجرد تلقي البيانات. وقد سمح ذلك للجهات الرقابية بتحديد واستهداف المؤسسات ذات المخاطر الأعلى بشكل أفضل لمزيد من التدقيق الرقابي. عندما يتم تحديد التغيرات غير المتوقعة في ملف المخاطر الملموسة على أساس سنوي في المؤسسات المالية المحددة، يمكن البدء في التدخل الرقابي في الوقت المناسب مع المؤسسات المالية المعنية.

استخدام التكنولوجيا في مراقبة المخاطر

203. يمكن أن يتيح تطبيق تقنيات مثل تحليل الربط عبر الشبكات في مراقبة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إجراء تحليل أفضل لبيانات المصادر ذات الصلة بالمخاطر وأن يعطي رؤية رقابية مفيدة.
204. أحد مصادر البيانات هذه هو بيانات تقارير المعاملات المشبوهة. وقد وضعت الجهات الرقابية، باستخدام تقنيات تحليل الشبكات، أداة تحليلية لكشف شبكات الكيانات والأفراد الذين لهم صلة بمختلف تقارير المعاملات المشبوهة التي يتم رفعها من قبل الكيانات المختلفة الخاضعة للتنظيم على مدى فترات زمنية مختلفة. ويتم إثراء الشبكات ببيانات معاملات الكيانات المذكورة في تقرير المعاملات المشبوهة (مثل حجم المعاملات والجهات النظيرة)، ومعلومات عن ملفات الشركات (مثل الأنشطة التجارية وأصحاب التعيينات الرئيسيين) من سجل الشركات التابعين له. ومن خلال إجراء تحليل عبر الشبكة لمجموعة البيانات المتعددة الأبعاد هذه، يمكن للجهات الرقابية تحديد الأنشطة ذات المخاطر الأكبر والمؤسسات المالية للتدقيق الرقابي المستهدف.

استخدام التكنولوجيا لأغراض عمليات التفتيش الميداني

205. ويمكن للتكنولوجيا أيضا أن تغير الطريقة التي تجري بها عمليات التفتيش الميداني. فعلى سبيل المثال، تستخدم الجهات الرقابية أداة تحليلية أثناء عمليات التفتيش لتمكينهم من استهداف حسابات ومعاملات غير عادية لإجراء دراسة أعمق، بما في ذلك الحالات التي لم يقدم فيها الكيان المعني تقارير عن المعاملات المشبوهة. هذه الأداة التحليلية الآلية تفحص الكيان الخاضع للتفتيش عن طريق مجموعة كاملة من المعاملات على مدى يزيد عن 2-3

- سنوات من البدء. وقد أزيلت الحاجة إلى أن يقوم المفتشون يدويا بالإطلاع ومراجعة بيانات المعاملات المتعلقة بالحسابات المأخوذة كعينة عن السلوك غير العادي.
206. والأهم من ذلك، أنها مكنت الجهات الرقابية من أن يكونوا أكثر استهدافاً للمخاطر أثناء عمليات التفتيش، ويسرت إجراء حوارات أعمق مع الإدارة العليا للمؤسسات المالية بشأن إدارة المخاطر وثقافتها وضوابطها، مع مناقشات تدور حول أمثلة فعلية عن الحالات.

7.2.2. المملكة المتحدة (هيئة السلوك المالي) استهداف المصادر الرقابية

207. وتقوم هيئة السلوك المالي بالاستفادة من التكنولوجيا من خلال تطوير سلسلة من الأدوات الرقابية التي من شأنها إثراء صورتها للمشاهد الرقابي وزيادة فعالية الرقابة على مكافحة غسل الأموال القائمة على المخاطر. ويشمل ذلك النجاح في إنجاز مرحلة إثبات المفهوم لأداة البيانات والتحليلات التي ستساعد الجهات الرقابية على تحديد الشركات التي تتطلب اهتماماً رقابياً - سواء في ميداني أم مكتبي - استناداً إلى المؤشرات التي يتم جمعها من الشركات الخاضعة للتنظيم من خلال عوائد مختلفة.
208. ولا تزال الهيئة في المراحل الأولى من عملية التطوير وسيطلب المزيد من العمل خلال الأشهر المقبلة للإدراج بنجاح في الشركات التابعة لها كأعمال رقابية مبنية على البيانات المعتادة. ومع ذلك، فإنهم يتوقعون أن يخلق إطاراً للاستفادة من البيانات وتراكم الأحكام الرقابية والاستخبارات للسماح لهيئة السلوك المالي بالتركيز على كل من الشركات الكبيرة والصغيرة التي تعرض ميزات تخلق نقاط ضعف يمكن استغلالها من قبل المجرمين. ودعمًا لذلك، فإنهم يعملون على إجراء مشاورات بشأن توسيع نطاق متطلبات الإبلاغ عن الجرائم المالية لتشمل الشركات التي تخضع للمزيد من الرقابة.

7.2.3. البرازيل مراجعات رقابية مكتبية

209. يتزايد استكشاف الجهات الرقابية لإمكانيات استخدام التكنولوجيا لتغيير الطريقة التي تجري بها المراجعات الرقابية، مما يسمح بإجراء مراجعات مكتبية لتصبح الجهات بدورها أكثر تدخلًا.
210. على سبيل المثال، طبقت البرازيل أدوات التكنولوجيا الرقابية (SupTech) لمراجعة سياسات الكيانات وإجراءاتها وضوابطها وتحليل البيانات المخصصة وعينات الاختبار وإدارة المقابلات والموظفين الرئيسيين. وتستخدم التكنولوجيات الجديدة أيضاً للتحقق من البيانات التي تقدمها الكيانات مقابل بيانات رقابية ومعلومات عامة أخرى. يرجى النظر إلى دراسة الحالة رقم 7.4.1.

7.2.4. المكسيك أداة تفتيش التكنولوجيا الرقابية (SupTech)

211. منذ يناير 2019، بدأ الجهة الرقابية على المؤسسات المالية في المكسيك باستخدام أداة التكنولوجيا الرقابية خلال زيارات التفتيش لتلقي معلومات تشغيلية مختلفة من كيانات خاضعة للتنظيم (قواعد بيانات العملاء والمعاملات والتنبيهات والتقارير). وقد سمحت الأداة للجهات الرقابية بالتحقق من صحة هذه المعلومات في غضون ساعات بدلاً من أيام من خلال استخدام واجهات برمجة التطبيقات (APIs). حيث تستخدم الأداة التعلم الآلي لتحديد أنماط المخاطر والسيناريوهات غير العادية على أساس معايير المخاطر التي وضعتها الجهات الرقابية، وكانت الأداة مفيدة في وضع توصيات رقابية لتحسين نظم الإنذار في الكيانات الخاضعة للتنظيم؛ وإجراء تحليل لعمليات الكيانات الخاضعة للتنظيم وإجراء مقارنة مع القطاع الذي تنتمي إليه، فضلاً عن إعداد تقارير لأغراض الرقابة ووضع السياسات في المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

212. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الأداة الجهات الرقابية على تحليل كميات كبيرة من المعلومات التي قدمتها الكيانات الخاضعة للتنظيم أثناء زيارات التفتيش، مثل قواعد البيانات والتقارير التنظيمية التي قد تتجاوز في بعض الأحيان عشرة ملايين سجل. ويمكن تلخيص نتائج التحليل في لوحات المعلومات (dashboards). كما ساعدت الأداة الجهات الرقابية على اختيار ومراجعة ملفات العملاء من الكيانات الخاضعة للتنظيم.

7.2.5. تونس استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) لتقييم نقل النقد عبر الحدود ومخاطره واستهداف الرقابة على الكيانات

213. في عام 2017، تم تحديد النقل النقدي عبر الحدود والتهريب كنشاط مرتفع المخاطر في إطار تقييم المخاطر الوطنية التونسية. ونتيجة لذلك، قامت السلطات التونسية، بما في ذلك وحدة المعلومات المالية التونسية والبنك المركزي والجمارك ووزارة الداخلية بالشراكة مع القطاع الخاص (البنوك ومكاتب الصرافة) بتطوير منصة وطنية باستخدام تقنية سلسلة الكتل التي تسمى "حنبل" لجمع وتخزين وتحليل البيانات ذات الصلة من جميع أصحاب المصلحة المذكورين.

214. وتولد المنصة لوحات معلومات (dashboards) ديناميكية لتمكين إجراء تحليل أفضل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بنقل النقد عبر الحدود. كما يساعد ذلك وحدة المعلومات المالية، وجهات إنفاذ القانون، والمصارف ومكاتب الصرافة على تحديد وكشف شبكات حاملي النقد. ويمكن أيضاً للجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - المصرف المركزي - أن يستخدم المنصة لتحديد المصارف ومكاتب الصرافة ذات المخاطر الأعلى من أجل توجيه مهامها الرقابية بشكل أفضل.

7.3. الاشتراك مع القطاع الخاص

7.3.1. السعودية الاشتراك المستمر مع القطاع الخاص

215. تحتفظ الجهات الرقابية المالية - البنك المركزي السعودي وهيئة سوق رأس المال - على برنامج تواصل وتوعية مستمر يتضمن ورش عمل وحوار ولجاناً تزيد من التغطية الرقابية لجميع المخاطر وتضمن الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي، بما يضمن الالتزام بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

216. وتُبقي الجهتان الرقابيتين هاتين على مشاركة مستمرة مع القطاع الخاص على أساس شهري من خلال عدد من اللجان الدائمة.

217. والغرض من هذه اللجان هو مساعدة الجهات الرقابية على فهم المخاطر التي يواجهها القطاع الخاص والاستجابة وفقاً لذلك، وكذلك مساعدة القطاع الخاص على تبادل أحدث التطورات وأفضل الممارسات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومناقشة المخاطر والقضايا والهموم المشتركة السائدة في الصناعة، والتوعية بأي مخاطر ناشئة في القطاعات المالية، والخروج بتوصيات وتحليلات موحدة لهذه القضايا.

7.3.2. روسيا قاعدة بيانات اعرف عميلك

218. في أكتوبر 2019، تمت الموافقة على خارطة الطريق لحلول التكنولوجيا الرقابية (SupTech) والتكنولوجيا التنظيمية (RegTech) لبنك روسيا، مع سرد المشاريع والمبادرات الرئيسية في مجال التقنيات الرقابية والتنظيمية. وستمكن هذه التكنولوجيات من تخفيف العبء التنظيمي على الكيانات الخاضعة للرقابة وتحسين العمليات الداخلية، بما في ذلك الرصد الداخلي.

219. واحدة من المبادرات الواردة في خارطة الطريق هي إنشاء منصة اعرف العملاء (خدمة اعرف عميلك). في حين إجراء تحليل في الوقت الحقيقي لكميات كبيرة من البيانات، فتعمل خدمة اعرف عميلك على توليد تقييمات حديثة ذات صلة لمستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من عملاء كل مؤسسة (باستثناء الأشخاص الطبيعيين) على أساس يومي. تقسم خدمات اعرف عميلك العملاء إلى ثلاث فئات مخاطر (تصنيفها على أنها مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة المخاطر) وتوفر هذه المعلومات إلى المؤسسات المالية. ستستخدم المؤسسات المالية هذه المعلومات في إجراءات الالتزام الخاصة بها. ويخطط البدء في خدمة اعرف عميلك في عام 2021.

7.3.3. الولايات المتحدة الشراكات بين القطاع الخاص والعام

220. وقد وضعت الجهات التنظيمية الأميركية، وجهاً إنفاذاً للقانون، وغيرها من الكيانات برامج قوية لتبادل المعلومات المتعلقة بالاتجاهات المالية غير المشروعة والمخاطر مع القطاع الخاص. وتشارك شبكة إنفاذ القانون المتعلق بالجرائم المالية FINCEN - وحدة المعلومات المالية في الولايات المتحدة - معلومات عن المخاطر والاتجاهات من خلال عدة قنوات. وتشمل هذه الأنشطة الفريق الاستشاري المعني بقانون السرية المصرفية وإصدار تحذيرات عامة وسرية بشأن اتجاهات التمويل غير المشروع وتهديداتها. في عام 2017، استفادت الوحدة من هذه المبادرات القائمة من خلال إنشاء منصة تبادل وحدة المعلومات المالية ((FinCEN Exchange)، وهي شراكة طوعية لتبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص بين إنفاذ القانون، والمؤسسات المالية، والوحدة تهدف إلى مكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم المالية بفعالية وكفاءة؛ وحماية النظام المالي من الاستخدام غير المشروع؛ وتعزيز الأمن القومي. وقد عقدت الوحدة اجتماعات حول العديد من القضايا الناشئة، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للعملة الافتراضية، وبرامج الفدية، ومخططات تسوية البريد الإلكتروني للأعمال. تم وضع منصة وحدة المعلومات المالية في يناير 2021 من خلال إقرار قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2020، والذي يسمح أيضاً بالمشاركة التقديرية للمعلومات مع الجهات التنظيمية المناسبة للمؤسسات المالية الفيدرالية

221. وتشارك عناصر أخرى من وزارة الخزانة الأميركية، بما في ذلك مكتب تمويل الإرهاب والجرائم المالية، بانتظام ممارسين وقادة من القطاع الخاص، محليين ودوليين، في جميع مجالات المسائل المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، يعقد مكتب تمويل الإرهاب الجرائم المالية حوارات متعددة الأطراف وثنائية بين القطاعين العام والخاص مع السلطات القضائية والمناطق الرئيسية لمناقشة القضايا المشتركة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وينشر تقييمات وطنية للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح.

222. تشترك العديد من جهات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة، بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي والتحقيقات الأمنية الوطني، بانتظام المؤسسات المالية الأميركية وغيرها حول تطبيقات غسل الأموال، والأساليب والاتجاهات، فضلاً عن التحقيقات الجارية (عند الاقتضاء). الجهات التنظيمية المالية الفيدرالية في الولايات المتحدة - الجهات المصرفية الفدرالية، ولجنة الأوراق المالية والبورصة، ولجنة تداول العقود الآجلة للسلع والمنظمات ذاتية التنظيم (SROs) أيضاً نشر توجيهات بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية التي تخضع لرقابتهم.

223. إن تبادل المعلومات من خلال هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص يدعم تقارير الأنشطة المشبوهة وتعمل على رفع جودتها، ويساعد أجهزة إنفاذ القانون في كشف ومنع ومقاضاة الإرهاب والجريمة المنظمة وغسل الأموال والجرائم المالية الأخرى، فضلاً عن مساعدة المؤسسات المالية في تحديد أولويات جهودها الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الجهات الرقابية على فهم الاتجاهات الحالية في التمويل غير المشروع والمخاطر التي تواجهها المؤسسات الخاضعة للرقابة، ويعزز عملية الفحص من خلال تقييم ما إذا كانت المؤسسات على علم بهذه المخاطر، وقد أدرجت هذه المخاطر في تقييمات المخاطر الخاصة بها، وخففت من هذه المخاطر عند الضرورة من خلال برامج الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7.4. أدوات التفتيش المكتبي

7.4.1. البرازيل نظام تكنولوجيا المعلومات للرصد والاشتراك المستمر

224. يطبق البنك المركزي البرازيلي منهجية تسمى "الرصد المستمر للسلوك" (ACC) للمؤسسات المالية الأعلى عرضة للمخاطر، مما يعني أن جهة رقابية واحدة على الأقل مسؤولة عن التقييم المستمر لحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والالتزام لكل مؤسسة من هذه المؤسسات. وتوفر منهجية الرصد المستمر للسلوك الخاصة بالبنك البرازيلي لمحة محدثة عن المخاطر لكل مؤسسة من هذه المؤسسات المالية. بالنسبة للبنوك الأقل خطورة والمؤسسات غير المصرفية، طور البنك المركزي البرازيلي منهجية ونظام تكنولوجيا المعلومات لإجراء عمليات التفتيش المكتبية، والذي يدعى APS - Siscom (التكنولوجيا الرقابية الخاصة بالبنك المركزي البرازيلي). مع هذه التكنولوجيا، تعمل عمليات التفتيش على الالتزام عن بعد (ICR) على تقييم سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإجراءات والضوابط الداخلية. يتم إجراء جميع التفاعلات مع المؤسسات، فضلا عن طلب وتحليل الوثائق والمعلومات، من خلال APS-Siscom (نظام دعم الإشراف المتكامل والاتصال). إذا تم الكشف عن أي خرق خلال التفتيش على الالتزام عن بعد، يتم إخطار المؤسسة ويطلب منها تقديم خطة عمل، والتي يتم الموافقة عليها ومتابعتها من قبل الجهة الرقابية من خلال نظام دعم الإشراف المتكامل والاتصال. ويجوز للجهة الرقابية أن تقترح إجراءات تصحيحية أو عقوبات، بما في ذلك إنهاء العمل، وذلك حسب نتائج التفتيش على الالتزام عن بعد.

7.4.2. روسيا: حلول التكنولوجيا التنظيمية لتوفير تغذية عكسية مستمرة للقطاع الخاص

225. تنفذ وحدة المعلومات المالية الروسية، Rosfinmonitoring، حلول التكنولوجيا التنظيمية والتي يطلق عليها "الحساب الشخصي" لتقديم الملاحظات إلى الكيانات حول تقارير المعاملات المشبوهة التي يتم رفعها ولكن أيضا المخاطر المحددة التي يتعرض لها الكيان، استنادا إلى مجموعة من المعلومات بما في ذلك الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - بدرجة النظر الى الرسم البياني أدناه.
226. يتم الإبلاغ عن مؤشر جودة المعلومات إلى الجهات المبلّغة وكذلك إلى الجهات الرقابية عن طريق الحساب الشخصي على الموقع الإلكتروني للوحدة.
227. تستخدم الجهات الرقابية المعلومات التي قدمتها الوحدة في نماذج تقييم المخاطر الخاصة بها. يتم إدخال المعلومات المتعلقة بعمليات التفتيش والتدابير الوقائية ونتائجها، وكذلك عن إزالة انتهاكات المتطلبات الإلزامية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جانب كيان إبلاغ محدد، عن طريق الجهة الرقابية من خلال الحساب الشخصي لجهة الرقابة. ومن خلال الحساب الشخصي للجهة الرقابية، تزود وحدة المعلومات المالية أيضا الجهات الرقابية بمعلومات عن المخاطر الحالية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتطبيقات والاتجاهات في القطاع الخاضع للرقابة، وكذلك عن الإحصاءات المرئية، وما إلى ذلك.
228. وهذا يمكّن القطاع الخاص من أن يحدد على أساس متجدد ما هي أوجه القصور التي تعاني منها، ومعالجتها، وربما تخفيف العبء عن الجهات الرقابية، وإن كان لا بد من إجراء التحقق. وعندما تقدم الكيانات تقريرا عن التعديلات التي أدخلت على تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيعاد حساب مستوى المخاطر تلقائيا.

الشكل 7.1: مؤشر جودة المعلومات "الحساب الشخصي" الخاص بوحدة المعلومات المالية



المصدر: روسيا

7.5. التعاون المحلي

7.5.1. الأرجنتين التعاون بين وحدة المعلومات المالية والجهات الرقابية على القطاع الخاص

229. وتشرف وحدة المعلومات المالية الأرجنتينية على الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على القطاعين المالي وقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. وتتعاون وحدة المعلومات المالية المالية تعاوناً وثيقاً مع سائر الجهات الرقابية على القطاع المالي مثل المصرف المركزي للأرجنتين، واللجنة الوطنية للأوراق المالية، وهيئة التأمين الوطنية، والجهة الرقابية الوطنية على التعاونيات والرابطات المشتركة.

230. وفي الأرجنتين، تقيم الجهات الرقابية على القطاع المالي مخاطر الكيانات الخاضعة لرقابتهم ويعدون خطط رقابة سنوية تحدد نوع الأنشطة الرقابية ومستواها وتواترها. وتوافق وحدة المعلومات المالية على مصفوفات المخاطر التي تستخدمها الجهات الرقابية على القطاع المالي لتقييم المخاطر على مستوى الكيان، وهي بذلك تُعلم تقييم المخاطر من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتستعرض الوحدة أيضاً خطط الرقابة السنوية الخاصة بالجهات الرقابية على القطاع المالي وإجراءات الرقابة، وهي مخولة اقتراح إجراء تعديلات. ويمكن للوحدة أن تشارك في الإشراف على الجهات الرقابية على القطاع المالي وأن تقوم بالرقابة المباشر على الكيانات الخاضعة للتنظيم في هذا القطاع. ويدار تحليل نتائج الأنشطة الرقابية في أفرقة عاملة بين الجهات الرقابية على القطاع المالي ووحدة المعلومات المالية.

7.5.2. أستراليا: إطار العمل الوظيفي والتنظيمي والقانوني للسماح بتسهيل التعاون المحلي

231. هنالك عدة آليات في أستراليا، للتنسيق المحلي للتقليل إلى أدنى حد من التحديات التشغيلية وتيسير التعاون. وفيما يلي الآليات الرئيسية:

- مذكرات تفاهم لتكون بمثابة إطار لتبادل المعلومات بين السلطات المعنية بالرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اجتماعات منتظمة بين الجهات الرقابية. فعلى سبيل المثال، تعقد وحدة المعلومات المالية الأسترالية اجتماعات منتظمة مع هيئة التنظيم التحوطي الأسترالية لضمان تنسيق محلي قوي بين هيئة تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أستراليا والجهة الرقابية عليها. وتشمل فوائد هذا التنسيق نوعية كل طرف بالتحقيقات أو إجراءات الإنفاذ نظراً إلى تداخل الكيانات الخاضعة للتنظيم.
- اعتماد النموذج المزدوج لوحدة تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية داخل وكالة واحدة، لضمان أن تكون جهة تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية داخل نفس الوكالة مثل كما هو الحال في وحدة المعلومات المالية الأسترالية (AUSTRAC). ويمكن نهج النموذج المزدوج وحدة المعلومات المالية من استخدام معرفتها بالكيانات الخاضعة للتنظيم واتجاهات الصناعة ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتوجيه رقابتنا نحو نقاط الضعف والكيانات عالية المخاطر، مما يزيد من القدرة على الصمود أمام الانتهاكات الإجرامية داخل القطاع المالي. إن إشراف الوحدة ومشاركتها مع الكيانات الخاضعة للتنظيم يحسن حجم وقيمة المعلومات المالية المقدمة ثم يتم توزيعها فيما بعد على الوكالات الشريكة.

7.5.3. الصين: التعاون بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات الرقابية التحوطية - نهج مرحلي

232. في بداية عام 2019، دخل مكتب مكافحة غسل الأموال في بنك الشعب الصيني (PBC) اتفاقية مع مكتب التفتيش المصرفي داخل اللجنة الصينية لتنظيم البنوك والتأمين (CBIRC) لتعزيز التعاون. وبناء على هذا الاتفاق، قاموا بأول عملية تفتيش ميدانية مشتركة لمصرف كبير. وأفادت الجهة الرقابية أن فوائد التفتيش المشترك هي:

- توسيع معارف وخبرة كل جهة رقابية - جلبت الجهة الرقابية التحوطية فهماً لحوكمة الشركة والضوابط الداخلية والمنتجات والعمليات التجارية إلى التفتيش، في حين طرحت الجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خبرتها المتخصصة إلى طاوله المفاوضات. وقد استكمل العمل المشترك فهم كل جهة رقابية للمخاطر بخبرة من الطرف الآخر.
- تدخل أفضل نوعية ينظر في تدابير التخفيف بشكل كلي مع خفض التكاليف بالنسبة للكيان عن طريق الحد من التداخل الرقابي.
- وأصبحت كلا الجهتين الرقابيتين أكثر وعياً بكيفية ضمان إدراج الكيانات الخاضعة للتنظيم بشكل شامل ومنهجي في متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منتجاتها وعملياتها التجارية.

233. وبناء على النتائج الإيجابية التي أسفر عنها هذا التمرين، وقعت الجهتين الرقابيتين مذكرة تفاهم على المستوى الوزاري وأنشأت آلية رسمية لتبادل المعلومات التنظيمية، وإجراء تقييمات مشتركة للمخاطر، وإجراء عمليات تفتيش مشتركة.

7.5.4. إيرلندا اشتراك البنك المركزي مع جهات انفاذ القانون والجهات الأخرى الوكالات والجهات الرقابية

234. وكجزء من جمع المعلومات عن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجتمع المصرف المركزي مع غاردا سيوشانا (وكالة الشرطة التي تضم وحدة المعلومات المالية)، ومفوضي الضرائب (وكالة الضرائب)، ومدير النيابة العامة، ومكتب الأصول الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، يبحث البنك المركزي المعلومات المتاحة للجمهور، بما في ذلك التقارير السنوية للوكالات ذات الصلة، وإحصاءات

الجريمة والمعلومات المتعلقة بالجرائم الأصلية ذات الصلة والأصول المضبوطة. وهذه المشاركة والبحث مفيدة في اكتساب فهم لطبيعة أهم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية استغلال النظام المالي في غسل الأموال وتمويل الإرهاب - على سبيل المثال، تم تحديد التهديدات المرتبطة باستخدام قطاعات معينة مثل الأعمال المصرفية وتحويلات الأموال ومكاتب الصرافة وإدراجها في تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطاعية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع الطبيعة التكرارية للتقييم، يتم النظر في أي معلومات ناشئة عن تقييم المخاطر الوطنية (NRA) أو تقييم المخاطر فوق الوطنية (SNRA) ودمجها في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حسب الضرورة. وهذا يضمن المواءمة المستمرة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع كل من التقييم الوطني للمخاطر والتقييم فوق الوطني للمخاطر الحديث في هذا الصدد.

235. وفي حين يتم تقييم المخاطر التي تهدد قطاعات معينة، ينظر البنك المركزي أيضاً إلى المعلومات المتاحة من غاردا سيوتشانا (الشرطة) ومن الإيرادات (الضرائب) فيما يتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة.

236. ويشارك البنك المركزي في اجتماعات اللجنة التوجيهية الوطنية لمكافحة غسل الأموال. وتجتمع اللجنة بانتظام وتوفر منتدى لتبادل المعلومات والتعاون لمختلف الإدارات والوكالات والسلطات الحكومية الأيرلندية المختصة التي تضطلع بمسؤوليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب الإطار التشريعي الأيرلندي. وتتيح اللجنة فرصة للبنك المركزي كي يُحدث التهديدات/نقاط الضعف التي قد تؤثر على المؤسسات المالية التي تخضع لرقابته، وعلى القطاعات الأخرى خارج نطاق اختصاصه المباشر، وأي تفاعل بين مختلف القطاعات ككل. يتم دمج هذه المعلومات في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عند الاقتضاء.

7.5.5 إسبانيا التعاون بين الجهات الرقابية التحوطية والجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

237. وفي القطاع المالي، تقوم وحدة المعلومات المالية ((SEPBLAC)، وهي الجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بتنسيق أنشطتها الرقابية مع الجهات الرقابية التحوطية: مصرف إسبانيا، والمديرية العامة لصناديق التأمين والمعاشات التقاعدية، واللجنة الوطنية للأوراق المالية، التي تقوم أيضاً بالرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

238. وعلى وجه الخصوص، تعمل الوحدة ومصرف إسبانيا بشكل وثيق وتتبادلان بانتظام الآراء والخبرات والمعلومات فيما يتعلق بأنشطتها الرقابية من خلال لجنة دائمة تجتمع 3 - 4 مرات في السنة. ويحكم الإطار القانوني ومذكرة التفاهم المعمول بها هذا التعاون وتبادل المعلومات.

7.5.6 الولايات المتحدة الرسائل المستمرة من قبل الجهات الرقابية المصرفية، بما في ذلك الكيانات والقطاعات الأقل خطراً

239. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أصدرت الجهات الرقابية على المصارف بيانات متعددة³⁵ تصف نهجهم الرقابي القائم على المخاطر فيما يتعلق بالتخطيط لعمليات التفتيش المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المشار إليها بالتفتيشات في الولايات المتحدة) بما في ذلك الكيانات الأقل عرضة للخطر. وعلى وجه التحديد، حدد البيان المشترك كيفية

بيان الولايات المتحدة حول الرقابة المرتكزة على مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنشور من قبل الجهات التنظيمية المصرفية الفيدرالية ووحدة المعلومات المالية www.federalreserve.gov/supervisionreg/srletters/sr1911.htm; www.fdic.gov/news/press-releases/2019/pr19065a.pdf; www.occ.gov/news-issuances/news-releases/2019/nr-ia-2019-81a.pdf; و www.fincen.gov/news/news-releases/joint-statement-risk-focused-bank-secrecy-actanti-money-laundering-supervision

قيام الجهات الرقابية المصرفية بتصميم خطط وإجراءات الفحص (التفتيش) بناءً على بيان المخاطر لكل بنك.

240. وتشمل الممارسات الشائعة لتقييم بيانات المخاطر التي يواجهها البنك ما يلي:

- رصد التغييرات في نموذج عمل المؤسسة، وتعقيدها، وملاحم المخاطر بين استخدام المعلومات المتاحة للجمهور
- تخصيص طلبات للحصول على معلومات وفق نموذج الأعمال في المؤسسة، وتعقدها، وملفات المخاطر
- الاستفادة من المعلومات المتاحة، بما في ذلك تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل البنك، والفحوصات المستقلة أو عمليات التدقيق، والتحليلات والاستنتاجات من الفحوصات السابقة، وغيرها من المعلومات المتاحة من خلال عملية الرصد المكتبي أو خطابات الطلبات إلى البنوك، لتحديد ملف المخاطر للمؤسسة المالية ونطاق المرحلة التالية
- الاتصال بالبنوك بين كل فحص وآخر أو قبل وضع اللمسات الأخيرة على نطاق الفحص للمساعدة في إعلام الفاحص بتقييم ملف المخاطر في المؤسسة
- النظر في قدرة البنك على تحديد وقياس ورصد ومراقبة المخاطر عند إجراء فحوصات تركز على المخاطر،
- متابعة ما بين الفحوصات المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها المؤسسات لمعالجة المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

241. وبعد تقييم هذه المعلومات، تخصص الجهات الرقابية المصرفية عموماً المزيد من الموارد للمناطق الأكثر خطورة، وموارد أقل للمناطق الأقل خطورة. ويعزز هذا النهج الشمول المالي من خلال السماح للجهات الرقابية بتكثيف الاهتمام الرقابي على أساس ملف المخاطر الذي تتعرض له كياناتهم الخاضعة للرقابة، بما في ذلك الكيانات ذات المخاطر الأقل.

7.6. اعتبارات خاصة لقطاع خدمات تقديم الأموال أو القيمة

242. يشمل قطاع خدمات تقديم الأموال أو القيمة مجموعة واسعة من اللاعبين (ذوي العلاقة). بعض مقدمي خدمات الأموال أو القيمة المتخصصة في تحويل الأموال في مناطق جغرافية محددة مع مواقع منافذ محدودة وتعمل فقط في دولة أو اثنتين من الدول في حين أن البعض الآخر له بصمة عالمية وتحويل الأموال دولياً إلى عدد كبير من المناطق الجغرافية (أو "الممرات") باستخدام شبكات كثيفة جداً من الوكلاء. هذه الفئتين واسعة من مقدمي خدمات الأموال أو القيمة وغالباً ما تستخدم نفس وكلاء (مثل محلات البقالة، ومقاهي الإنترنت، مكاتب الصرافة، الخ) الذين يقدمون عدة لمقدمي خدمات الأموال أو القيمة.

243. إن مقدمي خدمات الأموال أو القيمة هي أداة قوية لتمكين الشمول المالي في العديد من الدول النامية. في العديد من الدول، يعتبر إما القطاع بأكمله أو قطاع فرعي من مقدمي خدمات الأموال أو القيمة عرضة لمخاطر كبيرة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن يتم تقييم (وإعادة تقييم) هذه المخاطر في كثير من الأحيان ورصدها بعناية. وينبغي إجراء هذا التقييم والرصد على مستوى القطاعات والكيانات على السواء، من أجل التوصل إلى فهم دقيق ومناسب للتهديدات ومواطن الضعف. ويتعين على الجهات الرقابية أن تكفل اتباع نهج قائم على المخاطر للتخفيف من الاستبعاد المالي أو أنشطة مقدمي خدمات الأموال أو القيمة غير المصرح بها التي ستزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الولاية القضائية. لمزيد من المعلومات يرجى النظر إلى [الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي حول النهج القائم على المخاطر لمقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة.](#)

244. تتضمن إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر إزاء مقدمي خدمات الأموال أو القيمة أمثلة مختلفة عن كيف يساعد التحليل الاستراتيجي والرقابة المكتبية في تنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر على قطاع خدمات الأموال أو القيمة:

- وفي هولندا، يحلل البنك المركزي الهولندي جميع التحويلات المالية التي تتم في هولندا كل ثلاثة أشهر ويقوم بتحليل (الشبكة) حول هذه التحويلات. واستناداً إلى هذا التحليل (تحليل الشبكة)، يستطيع البنك المركزي الكشف عن أنماط المعاملات غير العادية المحتملة واتخاذ إجراءات مباشرة من خلال ترتيب عمليات التفتيش الميداني. يستفيد البنك المركزي من هذه التقنية للرقابة على حوالي ألف موقع في هولندا.
- في إسبانيا، يطلب من مؤسسات الدفع إرسال معلومات إحصائية شهرية موزعة حسب الدولة والوكيل. ووسع هذا الشرط المعلومات الإحصائية التي كان مصرف إسبانيا يجمعها والتي يمكن الحصول عليها من قبل الوحدة، ومكّن منطقة الرقابة الخاصة بالوحدة من إجراء تحليل استراتيجي بشأن قطاع تحويل الأموال. واستُخدمت نتائج هذا التحليل الاستراتيجي لتنفيذ تدابير رقابية إضافية قائمة على المخاطر، واختيار الأهداف وفقاً لمستوى المخاطر التي تم الكشف عنها في التحليل، وتكييف التحليل التشغيلي الذي تقوم به الوحدة لتكون أكثر فائدة للسلطات المختصة.

7.6.1. أستراليا: تطوير تقييم مخاطر ممرات مقدمي خدمات الأموال أو القيمة

245. وفي أستراليا، تشكل التحويلات إلى دول جزر المحيط الهادئ مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للمستلمين. ومن المسائل التي تواجه مقدمي خدمات الأموال أو القيمة منذ عدة سنوات "تخفيف الخطر" أو "إلغاء التعامل المصرفي" - أي إنهاء أو تقييد العلاقات التجارية مع مقدمي التحويلات من قبل المؤسسات المالية وسحب العلاقات المصرفية المراسلة، استناداً إلى إدراك المخاطر العالية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويؤثر ذلك لاحقاً على تكاليف بعض خدمات التحويلات المالية وعلى توافرها.

246. وأجرت أستراليا [تقييماً للمخاطر](#) بالتشاور الوثيق مع الصناعة من أجل تحسين فهم البيئة الخطرة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفير معلومات عامة بشأنها، والمرتبطة بممرات التحويلات من أستراليا إلى دول جزر المحيط الهادئ 36 عن طريق مقدمي التحويلات. وجمعت الدراسة خبرات واسعة من قطاع التحويلات المالية، وكانت بمثابة تعاون بين وحدة المعلومات المالية وجهة التنظيمية في أستراليا والجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومركز التحليل وتقارير المعاملات الأسترالي، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة.

247. وقد استنير تقييم المخاطر بأربعة مدخلات استخباراتية رئيسية هي: تحليل تقارير المعاملات وغيرها من مقتنيات المعلومات التابعة للمركز، ومقتنيات الاستخبارات لدى جهات إنفاذ القانون، والمقابلات مع مقدمي التحويلات، والمصارف، وخبراء الصناعة، ودراسة استقصائية لمقدمي التحويلات الذين يحولون الأموال من أستراليا إلى المحيط الهادئ. وتم فحص خمسة مجالات رئيسية هي: ملف التهديدات الجنائية، وملفات العملاء، وملفات المعاملات، والغرض من التحويلات المالية، وضوابط الكشف/التخفيف.

248. وجد [تقييم المخاطر](#) أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المترتبة بالحوالات غير البنكية من أستراليا إلى 14 دولة من جزر جنوب المحيط الهادئ اعتبرت منخفضة. وقد وفر تقييم المخاطر معلومات قيمة للمصارف وشركات التحويلات المالية عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة.

36 جزر كوك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وفيجي، وكيريباتي، وجزر مارشال، وناورو، ونيوي، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو.

249. وقد شجع تحديد أن هذه الأنشطة كانت منخفضة المخاطر على اتخاذ عدة مبادرات جديدة تهدف إلى الحد من حواجز التكلفة وزيادة فرص الحصول على خدمات التحويلات المالية من أستراليا إلى منطقة المحيط الهادئ. وتشمل هذه الإجراءات إجراءات العناية الواجبة المبسطة للعملاء، ووضع مزيد من التوجيهات الخاصة بالصناعات، والبدء في تطوير "أداة اعرف عميلك" لتعزيز قدرة القائمين على تحويل المعلومات في المحيط الهادئ على تأكيد هوية عملائهم، مع عدم زيادة التكاليف.

7.6.2. فرنسا: تدابير لتقييم المخاطر في قطاع مقدمي خدمات الأموال أو القيمة

250. وفي فرنسا، استخدمت "هيئة الرقابة التحويلة والقرار (ACPR)" منهجية تقييم المخاطر ذاتها مع قطاع مقدمي خدمات الأموال أو القيمة والتي استخدمتها مع المؤسسات المالية الأخرى. ومع ذلك، يتم جمع بيانات محددة عن قطاع مقدمي خدمات الأموال أو القيمة لتقييم المخاطر بشكل أفضل. ومنذ عام 2015، تم تعيين فريق متخصص في الهيئة متخصص في ضوابط مقدمي خدمات الأموال أو القيمة المكتنية. ويجمع هذا الفريق بيانات مخصصة عن مقدمي خدمات الأموال أو القيمة (البيانات الاقتصادية والتحقق من الالتزام مع اللوائح) لفهم خصائص هذا القطاع بشكل أفضل، وتحديد استراتيجية رقابية مصممة خصيصاً، وإطلاق عمليات تفتيش ميدانية. ومنذ عام 2015، تم تكليف الممارسات الرقابية التي تتبعها الهيئة (ACPR) لمراعاة المخاطر المرتبطة بهذا القطاع (ولا سيما استخدام الوكلاء). فعلى سبيل المثال، تستخدم الهيئة أداة محددة للرقابة على مقدمي خدمات الأموال أو القيمة الذين لا يوجدون في فرنسا إلا عن طريق الوكلاء، وقد تعززت التفاعلات مع وحدة المعلومات المالية فيما يتعلق بالتعاون مع مقدمي خدمات القيمة أو الأموال.

7.6.3. ماليزيا التواصل مع القطاع الخاص لمعالجة مسائل التخفيف من المخاطر المحتملة

251. ومن أجل التصدي لخطر إزالة المخاطر على قطاع خدمات الأموال أو القيمة (أي؛ كيانات أعمال الخدمات المالية) هناك ارتباطات مستمرة بين الكيانات والوكالات الحكومية والمصارف. والهدف من هذه الإلتزامات هو ضمان فهم أصحاب المصلحة المعنيين وإدراكهم للإطار التنظيمي والإشراف التي توفرها الجهات المنظمة لكيانات مقدمي خدمات الأموال أو القيمة وكذلك التقييم العام للمخاطر في القطاع في إطار تقييم المخاطر الوطني.

8. الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

8.1. تقييم المخاطر

8.1.1. البرازيل

252. تراقب وحدة المعلومات المالية في البرازيل، المسماة مجلس مراقبة الأنشطة المالية (COAF)، في اختصارها البرتغالي، على التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأولئك الذين يقومون بالأنشطة التالية: أ) التخصيم، ب) تجارة المجوهرات والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، ج) التجارة في السلع الفاخرة أو ذات القيمة العالية، و د) بعض أنواع الأعمال التجارية التي تنطوي على حقوق النقل المتعلقة بالرياضيين والفنانين. وفي أغسطس 2020، كان هناك 20334 كياناً تحت رقابة الوحدة.

253. يستخدم نموذج المخاطر التابع للوحدة مصفوفة ترسم متغيرات التأثير والاحتمالات وتحدد تصنيف المخاطر والأولوية. يتم تطبيق هذه العملية على الكيانات المسجلة لدى الوحدة وكذلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين غير المسجلين ولكنهم يقومون بنشاطاتنا الخاضعة للتنظيم. واستناداً إلى تصنيفات المصفوفة، تطبق الوحدة أدوات الرقابة المناسبة والحساسة للمخاطر.

254. وفي حين أن التركيز ينصب على الكيانات ذات المخاطر الأعلى، فإن استخدام التكنولوجيا لتقييم المخاطر على مستوى الكيان يتيح للجهود الرقابية تحقيق مجموعة أوسع من الكيانات الخاضعة للتنظيم، بما في ذلك الكيانات الأقل خطورة. ويسمح هذا النهج للوحدة بموازنة التدابير المعززة والمبسطة حسب مستوى المخاطر الذي تظهره المصفوفة.

255. الأدوات الرئيسية المطبقة في أعمال التفتيش الخاصة بالوحدة هي: أ) تقييم الالتزام الإلكتروني (AVEC)، في اختصارها البرتغالي؛ ب) تقييم الأهداف الأولية (APO)، باختصاره البرتغالي، والتقييم الأولي الشامل (APA)، في اختصاره البرتغالي.

256. ويعتبر تقييم الالتزام الإلكتروني أداة تفتيش إلكترونية تقيّم درجة التزام المجموعات أو قطاعات كاملة من الأشخاص الخاضعين للرقابة لالتزاماتهم بموجب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (أي أنها يمكن أن تصل إلى العديد من الكيانات الخاضعة للرقابة في وقت واحد). ويعتبر تقييم الالتزام الإلكتروني منصة تكنولوجيا المعلومات مؤتمتة بالكامل، من خلال قناة موحدة تستخدم للاتصال بين الوحدة والسكان الخاضعين للرقابة والتي تم تسجيلها بالفعل، مما يستغرق القليل من الجهد والوقت من قبل القوى العاملة في الوحدة. تؤثر نتائج التقييم AVEC على مصفوفة المخاطر والأولويات.

257. ومن ناحية أخرى، فإن تقييم الأهداف الأولية APO مصمم لتقييم المسائل على مستوى كل كيان، ويتطلب بعض المشاركة من جانب الجهة الرقابية.

كما أن APO على منصة تكنولوجيا المعلومات ويستخدم للتحقق من التزام بعض الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لبعض التزاماتهم، مع التركيز على حالات الخطر المنخفض. ويمكن تطبيق APO في حالة الأشخاص الخاضعين للرقابة الذين تم تسجيلهم بالفعل، على الأقل جزئياً، باستخدام قناة الاتصال الموحدة المذكورة أعلاه.

258. وبدورها يعمل تقييم الأهداف الشاملة APA على إجراءات التفتيش المتعلقة بحالات المخاطر الأعلى والأكثر تعقيداً. وتشمل متطلب، إلى جانب المعلومات التي يمكن التحقق منها بسهولة أكبر من خلال مواجهة بسيطة مع قواعد البيانات التي يمكن أن تتيحها الوحدة، ووثائق تتيح، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالقواعد البيانات تلك، إجراء تحليل متعمق من أجل تحديد الثغرات في الالتزام.

8.1.2. ماليزيا: الانتقال من التحليل القطاعي للأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى تحليل الكيان

259. في ماليزيا، يعتبر البنك المركزي الماليزي هو السلطة الرقابية الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة. نظراً لحجم الأعمال والمهن غير المالية المحددة الكبير

وبالتالي الرقابة على أساس المخاطر على هذا القطاع أمر بالغ الأهمية. ويتم تطبيق النهج القائم على المخاطر من خلال اختيار الكيانات والأنشطة والإجراءات الرقابية.

260. ومن حيث تحديد الكيانات ذات المخاطر الأعلى من الأعمال والمهن غير المالية المحددة، حولت ماليزيا تحليلها للمخاطر من "أساس قطاعي" إلى "أساس الكيان". وفي مراحل مبكرة من تنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر، ركز البنك المركزي على القطاعات ذات المخاطر الأعلى على النحو المحدد في إطار التقييم الوطني للمخاطر مع اختيار كيانات محددة استناداً إلى عوامل الخطر ذات الصلة بالقطاعات. فعلى سبيل المثال، تستند عوامل الخطر التي يواجهها المتعاملون في المعادن الثمينة والأحجار إلى درجة التأثير في سلسلة التوريد مثل قطاعات الرفاهية وسلاسل البيع بالتجزئة الكبيرة. وعلى مر السنين، تحسنت عملية تحديد المخاطر باعتماد بيانات أكثر دقة تتيح إجراء تحليل لكيانات محددة بدلاً من تحليل القطاع ككل، مما يسهم في عملية اختيار أكثر دقة وقوة للكيانات.

261. وأصبحت الأنشطة والإجراءات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة قائمة على المخاطر حسب المخاطر والسياق الذي تتعرض له الكيانات، بدءاً من تفتيشات المراجعة الشاملة، أو تفتيشات المراجعة المختصرة، أو أدوات الرقابة المكتبية بما في ذلك تقديم البيانات السنوية وتقرير الالتزام. وتعتبر تقارير وبيانات الالتزام هي الطريقة التي يتم بها جمع وتحليل المعلومات حول المخاطر الكامنة. يتضمن نوع المعلومات المطلوبة في تقرير البيانات والالتزام ما يلي:

- البيانات المتعلقة بالعملاء (ملف تعريف العملاء، أي الأشخاص الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين، والترتيبات القانونية، الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر، والعملاء من الدول عالية المخاطر؛
- المنتجات (على سبيل المثال، القائمة على النقد، المنتجات الأسمية، المنتجات القابلة للتحويل بسهولة)
- قناة التوصيل (مثل العلاقة وجهاً لوجه أو غير وجهاً لوجه، والعلاقات بين الوكلاء)
- الموقع الجغرافي
- معلومات الأعمال (الحجم، الدوران، الإيرادات، أنواع الأنشطة)
- عوامل خطر أخرى قد تكون خاصة بالقطاع (مثل التعرض لعلاقة اسمية بالنسبة لمقدمي خدمات الشركات أو الصناديق الاستثمارية)

262. وأثناء عملية التفتيش، تُستخدم منهجية التقييم القائمة على المخاطر في تقييم المخاطر والضوابط التي تُجرى بموجبها عمليات تقييم جميع العناصر التي تم تقييمها وفقاً لذلك، وتُستند التقديرات النهائية بناءً على ذلك. وبالنسبة لكل عنصر، يسترشد التقييم بمقاييس أساسية، حيث تحدد تقديرات المخاطر الكامنة وتدابير الرقابة صافي المخاطر (المخاطر المتبقية) للكيان الذي يتم الخاضع للتفتيش. وسيكون تقدير المخاطر الصافي عاملاً حاسماً في الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن الكيان الذي يمكن أن يتخذ في شكل إجراءات رقابية أو إجراءات إنفاذ، تبعاً لخطورة المسائل المحددة.

8.2. تقديم النهج القائم على المخاطر الى الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

8.2.1. المملكة المتحدة تجربة الجهة الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة (مكتب المملكة المتحدة للرقابة على مكافحة غسل الأموال المهني)

263. كانت المؤسسات المالية تاريخياً أكثر خضوعاً للتنظيم بالنسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وقد أدى ذلك إلى استثمارات كبيرة في نظم وضوابط مكافحة غسل الأموال في المؤسسات المالية؛ على سبيل المثال، تكنولوجيا لمراقبة المعاملات. وكان الإشراف المماثل الذي قامت به الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة على شركاتها ذات الصلة أقل في بعض المناطق، على الرغم من أن هذا بدأ يتغير من خلال عمل المكتب مع هيئات ذاتية التنظيم.

264. وتم تعيين الهيئات ذاتية التنظيم كجهات رقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بموجب لوائح مكافحة غسل الأموال، وتغطي هذه القطاعات مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية، بما في ذلك الاستشارات الضريبية، وتدقيق الحسابات، والإعسار، ونقل الملكية، وتكوين الشركات، وتغطية الأدوار بما في ذلك المحاسبين، ومسؤولي الحسابات، والمحامين، والموثقين ومحامي المحاكم العليا في جميع أنحاء إنجلترا وويلز، واسكتلندا، وأيرلندا الشمالية. ويمكن أن تكون مواطن الضعف محددة بكل نشاط يضطلع به الكيان الخاضع للرقابة. تتطور المخاطر في هذه القطاعات باستمرار، على سبيل المثال التقاضي السوري، أو زرع أعضاء عصابة الجريمة المنظمة في شركة بسبب ضعف عمليات فحص الموظفين.
265. في بداية عمله التنظيمي في عام 2018، حدد المكتب عددًا من المخاوف. فعلى سبيل المثال، كان من الضروري أن يحصل على تأييد حول قيمة أنظمة مكافحة غسل الأموال وضوابطها؛ حيث لا تنظر بعض الجهات الرقابية، وبعض الشركات ضمن سكانها الخاضعين للرقابة، إلى مكافحة غسل الأموال باعتبارها وظيفة أساسية.
266. وعدم التركيز على الرقابة على مكافحة غسل الأموال من قبل بعض الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال يعني بأن أنظمتهم وضوابطهم تفتقر إلى التطور، حيث ينظر البعض إلى مكافحة غسل الأموال على أنها تمرين ووضع علامة على ما تم انجازه.
267. وتمثل تحد آخر في ضرورة ضمان فصل الجهات الرقابية مهام الدعوة عن الوظائف التنظيمية. حيث حدث هذا الأمر مع الجهات الرقابية على القطاع القانوني؛ ومع ذلك، هذا ليس دائماً واضحة بالنسبة للجهات الرقابية على المحاسبين ضمن الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وبدون تحديد واضح للمسؤوليات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم إداري قوي، يمكن أن يكون هناك تضارب في المصالح، مع الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية قوية ضد الشركات الأعضاء التي يحتمل أن تُثقل كاهل الحاجة إلى حماية مصالح الأعضاء وإيرادات العضوية.
268. وفي حين لا يزال هناك تقدم يتعين إحرازه، فإن الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، الذين يحضون بدعم المكتب، يواصلون اتخاذ خطوات إيجابية في تطوير قدرتهم على تنفيذ الرقابة الفعالة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاعاتهم.

المراجعات عن بعد للملفات لضمان الرقابة المكتبية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للهيئات ذاتية التنظيم التي تعمل بالرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

269. ويقوم المكتب بأنشطته التنظيمية من خلال مجموعة من الأنشطة المكتبية والميدانية. وفي كلا القطاعين، يمكن أن يطلب المكتب من جهة رقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة مراجعة عن بعد للملفات ذات الصلة، التي يتم تسليمها بأمان وإلكترونياً.
270. وبناء على ذلك، يمكن أن يستعرض المكتب هذه الملفات لتحديد المخاوف المتعلقة بمخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو مؤشرات عدم الالتزام لتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة المتحدة. ويمكن لأي نتائج سلبية أن تبرر إجراء مزيد من التحقيق والتعجيل بجمع أدلة إضافية من قبل المكتب، والتي يمكن لها أن تعمل تغيير تصنيفها لمخاطر الجهة الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إذا ثبت أي أوجه القصور. كما يقوم المكتب بتحليل البيانات التي تقدم سنوياً إلى حكومة المملكة المتحدة. ويمكن أن يُشار إلى ذلك مع التقارير والمعلومات الأخرى التي يمكن الوصول إليها لإجراء تحليل مستقبلي للمخاطر لتحديد ملف مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ثم تعديل أي تصنيفات معينة إلى الجهة الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، إذا لزم الأمر.

8.2.2. سنغافورة تجربة قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجهة رقابية جديدة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

الإشراف على عدد كبير من الكيانات ذات معلومات محدودة عن المخاطر

271. تم تأسيس قسم مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (ACD) التابع لوزارة العدل في عام 2019 لتنظيم والرقابة على قطاع تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة في سنغافورة. وهناك حالياً حوالي 1900 من تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة مسجلة لدى القسم.

272. وبما أن النظام التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع الأحجار الكريمة كان جديداً، فقد كانت المعلومات محدودة في البداية عن نوع المخاطر التي تواجهها هذه الشركات والتي يمكن استخدامها في تقييم المخاطر في الكيان. وللتغلب على ذلك، تم إجراء دراسة استقصائية في فبراير 2020 لجميع تجار الأحجار الكريمة لجمع المزيد من المعلومات حول أعمالهم وملف المخاطر ولكن 73٪ فقط من التجار استجابت للمسح. وفي ديسمبر 2020، فرض قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب شرطاً للإبلاغ نصف السنوي من قبل تجار الأحجار الكريمة لتحسين نوعية وتوقيت البيانات التي يتم جمعها لتقييم المخاطر ولأغراض الرصد المكتبي. وقد تواصل القسم أيضاً مع جهات إنفاذ القانون لتبادل تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الاستخبارات المتعلقة بتجار الأحجار الكريمة من أجل فهم أفضل لتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد التجار المعرضين لمخاطر أعلى في قطاع تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. وإلى جانب النتائج التي تم الحصول عليها من عمليات التحقق من النزاهة أثناء التسجيل والمسح البيئي، تم إدخال هذه المعلومات في نموذج المخاطر الرقابية لتقييم مخاطر الكيانات الخاصة بالكيانات الخاصة بتجار الأحجار الكريمة، والذي تم الانتهاء منه في أبريل 2020.

273. واعتمد القسم نهجاً قائماً على المخاطر في الرقابة، وأخضع تجار الأحجار الكريمة من ذوي المخاطر المرتفعة لتدقيق رقابي أكثر كثافة، مثل عمليات التفتيش الأكثر تواتراً وكثافة، بالإضافة إلى الرصد المكتبي المنتظم. وقد تم تقييم كل تجار الأحجار الكريمة على أساس منهجية تقييم المخاطر التي نظرت في البيانات التي تم جمعها منهم، والاستخبارات من جهات إنفاذ القانون، والتطبيقات الموجودة والناشئة في قطاع تجار الأحجار الكريمة. وسوف يقوم القسم باستعراض وإعادة معايرة تصنيف المخاطر الخاصة بتجار الأحجار الكريمة على أساس دوري. وسيراعي الاستعراض أيضاً نتائج التفتيش، والمراقبة المستمرة، والرصد المكتبي، والاستخبارات المالية التي ترد بشأن تجار الأحجار الكريمة.

274. ولضمان أن يكون موظفوها على دراية بالرقابة على القطاع ومجهزين تجهيزاً جيداً، ونظراً لحدثة الرقابة، شارك القسم في مبادرات بناء القدرات أو التدريب المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعلم أفضل الممارسات التنظيمية وفهم الأنماط الإقليمية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

275. كما أكمل القسم نموذج الرقابة من خلال إشراك شركة مهنية طرف ثالث لإجراء مراجعات الالتزام على تجار الأحجار الكريمة الذين تم تصنيفهم على أنها ذات مخاطر متوسطة إلى مرتفعة، ولكن مع عدم وجود عوامل خطر محددة. وقد وضعت عملية لرصد نوعية العمل الذي يقوم به الطرف الثالث. وقد أتاح هذا الترتيب للقسم توجيه تركيزه على تجار الأحجار الكريمة ذوي المخاطر المرتفعة التي تتطلب تدقيقاً عن كثب.

العمل مع القطاع الخاص

276. يعمل قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع جمعيات الصناعة (IAS) لمواصلة تثقيف ورفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع تجار الأحجار الكريمة. وتمثل هذه جمعيات الصناعة قطاعات فرعية متنوعة في قطاع تجار الأحجار الكريمة، مثل تجار المجوهرات وتجار الساعات وتجار الماس وتجار السبائك. وقد أقام القسم شراكة وتشاور مع جمعيات الصناعة لرفع مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع، ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقدرات، والمشاركة في تطوير مواد تعليمية للقطاع. وقدم القسم أيضاً توجيهات بشأن القضايا المشتركة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي أثارها أعضاء جمعيات الصناعة من خلال البث (النشر) المنتظم. وإلى جانب الاشتراك مع جمعيات الصناعة، نشر القسم عدداً من المعلومات وصحائف الوقائع، وأجرى برامج توعية مختلفة لتثقيف وزيادة الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع تجار الأحجار الكريمة من أجل المساعدة على فهم مختلف أنواع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المختلفة والمخاوف التي يواجهها كل قطاع فرعي بحيث يمكن تصميم نهج رقابي أكثر استهدافاً على أساس المخاطر.

8.2.3. المملكة المتحدة (لجنة المقامرة) - رصد الكيانات ذات المخاطر المنخفضة

277. تستخدم لجنة المقامرة في المملكة المتحدة دورة تقييم كاملة مدتها ثلاث سنوات لمراقبة الكيانات الأقل عرضة للخطر. لكي تعتبر مخاطر أقل، يجب أن تكون الشركة قد أظهرت التزاماً بالمتطلبات التنظيمية المطلوبة. وخلال دورة الثلاث سنوات، يتم تقييم الكيانات الأقل خطورة خلال نشاط الالتزام المواضيعي والمستهدف. وفي إطار هذا النهج تطمأن الجهة الرقابية إلى أن هذا الجزء من سكانه الخاضعين للرقابة لا يزال أقل عرضة للخطر.

8.3. التنسيق ومشاركة المعلومات

8.3.1. المملكة المتحدة - مكتب الهيئة المهنية لمكافحة غسل الأموال (مكتب المملكة المتحدة للرقابة على غسل الأموال المهني)

278. في عام 2019، أنشأ المكتب فريقين عمل جديدين من الخبراء لتبادل المعلومات الاستخباراتية (ISEWGs) مع المركز الوطني للجرائم الاقتصادية (NECC). ويستند هذين الفريقين بشكل فضفاض إلى نموذج فريق العمل المشترك للاستخبارات المتعلقة بغسل الأموال في المملكة المتحدة (JMLIT) الذي يشمل جهات إنفاذ القانون وقطاع الخدمات المالية، وهما رائدين عالمياً في منتديات تبادل المعلومات الاستخباراتية من القطاع الخاص والعام لمهن القانون والمحاسبة.

279. وهناك فريقين لكل قطاع يتألف أعضاؤه من جهات رقابية على مكافحة غسل الأموال لدى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وإنفاذ القانون (عن طريق المركز الوطني للجرائم الاقتصادية)، وهيئة الضرائب والجمارك، وهيئة السلوك المالي، ومكتب المملكة المتحدة للرقابة على غسل الأموال المهني. ويمتلك كل من الفريقين اختصاصات منشورة ومتفق عليها. ويمتلك هذين الفريقين وظيفتان متميزتان: الاستراتيجية والتكتيكية. وينطوي العنصر الاستراتيجي على مناقشة جميع الأعضاء والنظر فيها بشأن التهديدات رفيعة المستوى والمخاطر الناشئة التي يتعرض لها قطاعهم. ويعطي الأعضاء أمثلة على حالات واقعية مجهولة المصدر عن الأماكن التي وجدوا فيها خطراً محدداً في غسل الأموال تم تحديده من خلال عملهم الرقابي، إلى جانب الإجراءات المخففة. كما شهدت الدورات الاستراتيجية تطوير فريق صياغة من الجهات الرقابية المتطوعين الذين يتلقون تنبيهات من فريق العمل المشترك للاستخبارات المتعلقة بغسل الأموال في المملكة المتحدة وإعادة صياغتها لجعلها ذات صلة بقطاعاتهم.

280. والعنصر التكتيكي ألا وهو اجتماع فاصح سري بين الأعضاء، في إطار التشريع القانوني ذي الصلة، يتعلق بالتحقيقات المباشرة. للمشاركة في جلسة تكتيكية للفريقين، اتفق الأعضاء على أن يتم فحصهم أمنياً وأن يكون لديهم عناوين بريد إلكتروني آمنة للمراسلات. وكجزء من الاختصاصات، يلتزم الأعضاء أيضاً بالتغذية العكسية دون الكشف عن هويتهم إلى العضوية الأوسع في الدورة الاستراتيجية المقبلة بشأن أي مواضيع شاملة من الدورات التكتيكية. وهذا يتيح فهماً أفضل للتهديدات الكامنة في غسل الأموال التي يتعرض لها القطاع. ومنذ إنشائهما، حقق الفريقين تحسناً كبيراً في علاقات العمل التعاونية، والمشاركة والثقة بين الجهات الرقابية على مكافحة غسل الأموال وإنفاذ القانون. وتمكنوا من تحسين فعالية الرقابة على جميع الجهات الرقابية الأعضاء من خلال تبادل أفضل الممارسات والمواضيع والاتجاهات. ومن الفوائد الأخرى التي تحققت من الفريقين كانت تدفق المعلومات والمعلومات الاستخباراتية على نحو أكثر اتساقاً في كلا القطاعين وزيادة الإبلاغ عن تقارير النشاطات المشبوهة. ونتوقع أن يستمر تأثير هذه الأفرقة في النمو طوال عام 2021 مع اعتماد عمل المجموعات من قبل المنظمات الأعضاء وترسخها.

8.3.2. سنغافورة تجربة قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

281. ولمساعدة القسم في تحديد وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يشكلها قطاع تجار الأحجار الكريمة، أنشئت مجموعة عمل مشتركة للتجار من بين الجهات الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة وجهات انفاذ القانون، ووحدة المعلومات المالية، لتحسين فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع تجار الأحجار الكريمة، وتعزيز تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الإنفاذ في قطاع تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. ويساعد ذلك أيضاً على ضمان بذل جهود الرقابة منسقة وقائمة على المخاطر على هذا القطاع.

282. ولتبقى على علم بأحدث تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحالية والنامية والتي تشمل قطاع تجار الأحجار الكريمة، أطلق القسم أيضاً نشرة شهرية للاستخبارات مفتوحة المصدر ("OSINT"). تجمع النشرة الصادرة عن القسم (ACD OSINT) تطبيقات/مقالات إعلامية من المسح البيئي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب واتجاهات الجريمة التي تشمل قطاع تجار الأحجار الكريمة، وتسلط الضوء على مؤشرات الأعلام الحمراء التي لوحظت في المقالات. وتعمم هذه النشرة أيضاً على الوكالات التابعة لمجموعة العمل التابعة لتجار الأحجار الكريمة لأغراض تبادل المعارف.

9. الرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

9.1. تحديد السكان من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

9.1.1. كندا

283. هناك عدد من العوامل التي تشكل تحديات أثناء تحديد السكان من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في ولاية قضائية. وعلى الرغم من التحديات، يمكن أن يساعد التواصل المبكر والمشاركة في التقديرات ويكملان التحليل والبحوث. وقد قدمت كندا لائحة بشأن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في يوليو 2020. في نوفمبر 2019، دعا مركز تحليل التقارير والمعاملات المالية الكندي (FINTRAC) مقدمي الأصول الافتراضية إلى التسجيل المبكر. وقد مكن ذلك السلطات من أن تتوقع بشكل أفضل الموارد اللازمة للرقابة ووضع استراتيجيتها للرقابة وفقاً لذلك. كما أفاد النهج هذا مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، حيث تمكنوا من فهم المتطلبات بشكل أفضل من خلال المشاركة المبكرة مع الجهة التنظيمية. على الرغم من أن لوائح مقدمي خدمات الأصول الافتراضية جديدة في معظم الدول، فإن هذا لا يعني أن جميع الكيانات داخل السكان جديدة على التنظيم. هناك عدد من الأمثلة التي قامت فيها المؤسسات المالية، ولا سيما شركات خدمة الأموال التي تعمل في صرف العملة عبر الحدود، حيث قامت بدمج مكون تبادل الأصول الافتراضية في نموذج عملها وحيث تقوم نوادي القمار باستبدال العملة الورقية بالمشفرة لعملائها. وهذا يؤكد على أهمية التعاون الرقابي، خاصة عندما يكون هناك العديد من الجهات الرقابية مع الكيانات التي تقدم خدمات الأصول الافتراضية، حيث قد لا يكون هذا النشاط الأساسي لها.

9.2. تحديد مخاطر قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

9.2.1. المملكة العربية السعودية

284. أجرت المملكة العربية السعودية تقييماً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية لتحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بهذا القطاع.

285. وفي مرحلة جمع البيانات، التي تهدف إلى تحديد المستوى الحالي للتعرض من قبل الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، جرى تعميم استبيانات على عدد من هيئات القطاع العام وكيانات القطاع الخاص.

وقد تضمنت تلك الاستبيانات إحصاءات ومعلومات تتعلق بالتقارير عن المعاملات المشبوهة، والحالات قيد التحليل والتحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات، وطلبات التعاون الدولي التي تشمل الأصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وحركة الإنترنت المتعلقة بأنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها، وطبيعة ونوع الخدمات المقدمة على المواقع الإلكترونية والدول المضيفة، وعدد العلاقات التجارية التي تقيمها كيانات القطاع الخاص مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وأي معاملات تتعلق بـ"الأصول الافتراضية".

286. كما تم الحصول على معلومات إضافية لتحديد المستوى العام للمخاطر، على النحو التالي:

- كم عدد الأشخاص الاعتباريين الأجانب/الترتيبات القانونية، والتي تعمل في المملكة العربية السعودية كمقدمي خدمات الأصول الافتراضية؟
- كم عدد عروض العملات الأولية التي تم تنظيمها من خلال كيان قانوني سعودي أو كيان أجنبي مسجل في المملكة العربية السعودية؟
- ما هو نوع الأنشطة/العمليات التي يقوم بها مقدمي خدمات الأصول الافتراضية: أ- التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية؛ (ب) التبادل بين شكل أو أكثر من العملات الافتراضية؛ (ج) نقل الأصول الافتراضية؛ (د) حفظ و/أو إدارة الأصول أو الأدوات الافتراضية التي تمكن من السيطرة على الأصول الافتراضية؛ و (هـ) المشاركة في الخدمات المالية المتعلقة بعرض و/أو بيع أصول افتراضية.

94 □ إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر الى الجهات الرقابية

- ما نوع المنتجات والخدمات التي يقدمها مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للعملاء في المملكة العربية السعودية؟
- من أين يعمل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية هؤلاء؟
- أين يتم تسجيل هذه مقدمي خدمات الأصول الافتراضية؟
- كم عدد الأشخاص الاعتباريين/الترتيبات القانونية المسجلة في المملكة العربية السعودية التي تقدم خدمات الأصول الافتراضية؟
- ما نوع المنتجات والخدمات التي توفرها؟
- ما هو نوع العملاء الذين تخدمهم؟
- في أي مناطق جغرافية تقدم هذه الخدمات؟
- من أين يأتي عملائهم؟
- هل جُمدت الأصول الافتراضية الخاصة بموجب العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب -تمويل انتشار التسلح؟

287. وعقدت حلقات عمل لجميع هيئات القطاع العام ذات الصلة وممثلي كيانات القطاع الخاص لمناقشة البيانات والمعلومات التي جمعت من خلال الاستبيانات وتقديم رأي الخبراء. يهدف تقييم المخاطر إلى تسليط الضوء على مدى انتشار عمليات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في المملكة العربية السعودية، ومستوى استخدام الأصول الافتراضية من قبل السكان ومدى إساءة استخدام الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية لأغراض إجرامية.

كما يبحث تقييم المخاطر في نقاط الضعف ضمن إطار المملكة العربية السعودية، ولا سيما قدرة السلطات على كشف وردع وقمع النشاط الإجرامي الذي ينطوي على أنشطة الأصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وقد نوقشت نتائج تقييم المخاطر مع السلطات المعنية الأخرى من أجل تحديد استجابات السياسات العامة للمخاطر المحددة.

9.2.2 اليابان

288. وبشكل عام، تقوم وكالة الخدمات المالية (JFSA) سنوياً بجمع البيانات الإحصائية والنوعية من الكيانات الملزمة لتقييم تعرضها للمخاطر، وتحديد تصنيف المخاطر على الكيانات الملزمة الفردية استناداً إلى المنهجية التي تم تطويرها، والتي سيتم استخدامها بعد ذلك لوضع خطة سنوية للرصد المكتبي. وتشكل مصادر البيانات التي تم جمعها من الكيانات الملزمة حوالي 60 مؤشر أداء رئيسي، تم تصميمها خصيصاً لكل قطاع. بالنسبة لقطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، تجمع وكالة الخدمات المالية قائمة المعلومات غير الحصرية التالية التي تخضع للمراجعة السنوية:

- ما إذا كانت أدوات تحليل (سلسلة الكتل) البلوكتشين مستخدمة لأغراض مراقبة المعاملات و/أو تحليل المخاطر
- نوع الأصول الافتراضية المقدمة للعملاء
- عدد العملاء الذين تم اكتشاف استخدامهم للخلاطات (mixers) و/أو البهلوانات (tumblers)
- النسبة المئوية لتخصيص الأجهزة أو المحفظة الورقية
- ما إذا يقبل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الشركات كزبائن (عدد الحسابات، قيمة المعاملة)
- سواء كان مقدم خدمات الأصول الافتراضية يقدم خدمات الدفع التجارية أم لا
- سمات مقدم خدمات الأصول الافتراضية من الطرف المقابل (التوزيع الجغرافي وحجم المعاملات)
- عدد أجهزة الصراف الآلي للأصول الافتراضية (VA-ATMs) والموقع الجغرافي الذي يديره مقدم الخدمة

9.3. الأدلة الإرشادية وجلسات التواصل مع قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

9.3.1 اليابان

289. ولأن معظم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية جديدة بما يتعلق ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن أن تظهر أوجه قصور مشتركة على أساس عدم الوعي بالمتطلبات. على سبيل المثال، عندما بدأت لأول مرة في الرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في عام 2017، وجدت وكالة الرقابة المالية اليابانية (JFSA) إخفاقات متسقة في جودة العناية الواجبة تجاه العملاء/اعرف عميلك وحفظ السجلات بالإضافة إلى عدم وجود فهم تنظيمي وخبرة في المناصب الرئيسية. ويمكن أن يكون الحوار مع القطاع وسيلة هامة لمعالجة هذه القضايا وتقديم أفضل الممارسات. وقد تواصلت الوكالة بشكل دوري مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من خلال جمعية تبادل الأصول الافتراضية والمشورة اليابانية بشكل رئيسي، هيئة ذاتية التنظيم في اليابان، لتقديم تعليقات حول القضايا التي تواجهها والتأكيد على الأهمية. وتغطي هذه الدورات التفسيرية مواضيع مثل: نطاق تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال، والحالات الأخيرة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وتمويل الإرهاب، والتقييم الوطني المنفتح للمخاطر، والتدقيق الداخلي لمكافحة غسل الأموال، ومراجعة قانون مكافحة غسل الأموال الجديد/خدمات إعرف عميلك الإلكترونية، وقاعدة السفر - المذكرة التفسيرية 15 (7ب)، وتقرير المراجعة الذي مدته 12 شهرا عن مجموعة العمل المالي (فاتف). وقد وجدت وكالة الخدمات المالية اليابانية أن مبادراتها عملت حتى الآن على تعزيز الوعي في الصناعة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ما سبق، شاركت وكالة الخدمات المالية في العديد من الندوات المحلية والدولية التي عقدها أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، أو جمعيات الصناعة أو بائعي التكنولوجيا، لتغطية موضوع الأصول الافتراضية الذي يشمل مواضيع مكافحة غسل الأموال لجمهور أوسع.

9.3.2 الولايات المتحدة

290. وفي الولايات المتحدة، تصدر وحدة المعلومات المالية (FinCEN) وغيرها من الجهات التنظيمية الوظيفية توجيهات تنظيمية لتوضيح التوقعات التنظيمية للقطاع. على سبيل المثال، أصدرت الوحدة في مايو 2019 إرشادات توحد جميع البيانات (التصريحات) السابقة الصادرة عن الوحدة حول التطبيق التنظيمي لقانون السرية المصرفية (BSA) على أنشطة مقدمي خدمات الأول الافتراضية والأصول الافتراضية، بالإضافة إلى تحديد كيفية تطبيق لوائح السرية المصرفية على بعض نماذج الأعمال التي لوحظت بشكل شائع في سوق الأصول الافتراضية. ويساعد هذا التوجيه الصناعة على فهم الالتزامات التنظيمية، فضلا عن مساعدة الجهات الرقابية الأخرى وإنفاذ القانون في تحديد متى قد يكون فيه الشخص يعمل بوصفه مقدم خدمات أصول افتراضية غير مسجل. كما حافظت الوحدة على مشاركة متسقة مع قطاع الأصول الافتراضية حول التوقعات التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديات الالتزام، واتجاهات التمويل غير المشروع من خلال الملاحظات العامة في المؤتمرات المالية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل برنامج ساعات الابتكار للوحدة وبرنامج التبادل الخاص بالوحدة.

9.4. استخدام التكنولوجيا في الرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

291. طبيعة سلسلة الكتل وغيرها من تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة تعني أن معظم معاملات الأصول الافتراضية يتم تسجيلها على دفتر الأستاذ، وقد تكون بعض المعلومات متاحة للجمهور. يمكن استخدام أدوات تحليل سلسلة الكتل لفهم جوانب معينة من هذه المعاملات. يستخدم عدد من السلطات القضائية، أو تستكشف استخدام خدمات تحليلات سلسلة الكتل للمساعدة في الرقابة. ويمكن استخدام هذه الخدمات بعدد من الطرق، بما في ذلك تحديد المجالات التي قد ترغب الجهات الرقابية في التركيز عليها أثناء عمليات التقييم في الشركات الفردية والمساعدة على تصنيف الشركات الأعلى عرضة للخطر استناداً إلى نشاطها، وكذلك في تقييم المخاطر الاستراتيجية والعالمية لدعم وضع لوائح قائمة على المخاطر ووضع تقييمات وطنية للمخاطر في إطار عملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حين أن هذه الأدوات يمكن أن تدعم رصد المخاطر والرقابة عليها، فإن استخدام هذه الأدوات يتطلب موارد مالية ويتطلب التوظيف

وتدريب قوة عاملة قادرة على استخدام هذه الأدوات³⁷. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم تغطية كافة الأصول الافتراضية من قبل كافة البائعين. تستخدم تحليلات سلسلة الكتل أيضاً على نطاق واسع من قبل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وبعض المؤسسات المالية لمراقبة تعرضها للمخاطر (مثل المعاملات التي مرت عبر خدمات الخلاطات (mixers) أو البهلوانات (Tumblers) أو التي نشأت من مواقع غير مشروعة معروفة)، لذلك يجب على الجهات الرقابية فهم كيفية عملهم من أجل تقييم تنفيذ مقدمي خدمات الأصول الافتراضية لإطارها القائم على المخاطر والضوابط الداخلية بشكل كاف.

292. يجب على الجهات الرقابية الذين يستخدمون تحليلات سلسلة الكتل النظر في كيفية استخدام البيانات المستمدة من هذه الحلول وتلبية متطلبات حماية البيانات في ولاياتهم القضائية.

9.4.1. سنغافورة

293. وفي سنغافورة، تستخدم السلطة النقدية في سنغافورة قدراتها الإشرافية في الرقابة على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. فعلى سبيل المثال، تستخدم سلطة النقد (MAS) تقنيات تحليل البيانات للكشف عن أنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصة لأغراض الإنفاذ، وذلك باستخدام مصادر البيانات العامة وغيرها من المصادر (مثل معلومات سجلات الشركات، والاستخبارات، وتقارير المعاملات المشبوهة). كما يستخدم معلومات سلسلة الكتل في الوقت الفعلي لزيادة المعلومات القانونية التي يتم جمعها من الكيانات المرخصة. وهذا يسمح بإضفاء أولوية زمنية أكثر على التدابير الرقابية لاستهداف المخاطر الناشئة والتطبيقات. كما يتم تبادل الأفكار الرئيسية من هذه التحليلات مع الصناعة لزيادة الوعي بالمخاطر واليقظة.

9.5. توظيف وتدريب الجهات الرقابية على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

9.5.1. المملكة المتحدة (هيئة السلوك المالي)

294. ومن غير المحتمل أن يكون لدى العديد من الجهات الرقابية الجدد على الرقابية على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على رأسها موظفون موجودون يتمتعون بخبرة في الطبيعة التقنية للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والخبرات الرقابية. وعلاوة على ذلك، يصعب حالياً توظيف الأفراد الذين لديهم هذا المزيج من المهارات والمعارف.

295. ولمعالجة هذه المسألة، أنشأت هيئة السلوك المالي فريقاً محدداً متعدد التخصصات يتألف إلى حد كبير من جهات رقابية ذات خبرة في مجال الجريمة المالية ومهارات مكافحة غسل الأموال، ويكمله موظفين خارجيين وداخليين لديهم خبرة في مجال مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. بالإضافة إلى ذلك، قامت هيئة السلوك المالي بشراء برنامج تدريب من مزود خارجي على سلسلة الكتل والأصول الافتراضية لضمان حصول جميع أعضاء الفريق على مستوى معين على الأقل من فهم القطاع والإشراف كنقطة انطلاق.

296. وقد ضمن ذلك أن الفريق كان لديه القدرة منذ بداية النظام على فهم نماذج الأعمال المعقدة، وتحليل نشاط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وتحديد المخاطر، وكذلك استخدام أنسب أدوات التدخلات والرقابة. تواصل هيئة السلوك المالي تعزيز المعرفة التقنية والخبرة الرقابية على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

9.6. العمليات متعددة السلطات القضائية والتعاون الرقابي على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

9.6.1. سنغافورة

297. بإمكان مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أن تعمل عبر الحدود وإقامة علاقات مع العملاء في ولاية قضائية متعددة بسهولة إلى حد ما دون الحاجة إلى وجود مادي لها

37. قد ترغب وفود مجموعة العمل المالي في الإشارة إلى ورقة مشروع الأصول الافتراضية لمنتهدي وحدات المعلومات المالية لمجموعة العمل المالي لعام 2019 باعتبارها مصدراً

إرشادات متعلقة بالمنهج القائم على المخاطر إلى الجهات الرقابية⁹⁷

للدول وكوسيلة لتطوير فهم أفضل للوجود العالمي لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية التي تتقدم بطلب للتسجيل، أشار العديد من الجهات الرقابية، مثل سنغافورة، إلى أنهم على وجه التحديد يدرجون سؤالاً يطلب معلومات عن التسجيلات أو الطلبات في ولايات قضائية أخرى. وهذا يمكن الجهات الرقابية من تحديد النظراء الدوليين الذين قد يرغبون في الوصول إليها لفهم المخاطر ذات الصلة على نحو أفضل.

10. الرقابة في سياق جائحة كورونا

10.1. المرونة القائمة على المخاطر للكيانات المبلغة والتواصل الواضح للتوقعات وتوفير التوجيه

298. وقد أبرزت عمليات التعطيل الخاصة بالجهات الرقابية والكيانات الخاضعة للتنظيم أهمية النهج القائم على المخاطر في سياق جائحة كورونا. وفي بعض الحالات، واصل أعضاء مجموعة العمل المالي عمليات التفتيش الميدانية أو عمليات تفتيش هجينة أو افتراضية، مع إعطاء الأولوية للقطاعات أو الكيانات مرتفعة الخطورة. وأشارت بعض الجهات الرقابية إلى أنها وفرت مرونة قائمة على المخاطر بشأن تقديم التقارير السنوية وغيرها من البيانات، كما أنها أخرجت إصدار تراخيص جديدة، لا سيما بالنسبة لبعض القطاعات التي لا يسمح لها بالعمل بسبب الإغلاق.

299. وقد أدى الاتصال والتوجيه (الإرشادات) والتوعية دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين إمكانيات الوصول والضوابط. ويتضمن تقرير مجموعة العمل المالي المتعلقة بالمخاطر والاستجابة للسياسات في المرفق (ب) مجموعة من الأمثلة. وكمثال آخر في سياق جائحة كورونا، عملت الجهات الرقابية على المصارف في الولايات المتحدة على تذكر المصارف التي تقدم خدمات مالية للمنظمات غير الهادفة للربح بتجنب اعتبار القطاع الخيري ككل عرضة لمخاطر موحدة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب مخاطر أو مرتفعة بشكل غير مقبول من³⁸ وتمشيا مع نهج قائم على المخاطر، ينبغي للمصارف أن تقيم المنظمات غير الهادفة للربح الوطنية وفقا لخصائصها الخاصة لتحديد ما إذا كان بإمكانها أن تخفف بفعالية من المخاطر المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقدمت الجهات الرقابية على المصارف توجيهات غير ملزمة بالعوامل التي ينبغي للمصارف أن تأخذها في الاعتبار عند تحديد ملفات المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها المنظمات غير الهادفة للربح.

10.1.1. السعودية التقارير الشهرية والرصد المتعلقة بجائحة كورونا للمؤسسات المالية لضبط بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

300. واستجابة لأزمة "كورونا"، طلب البنك المركزي السعودي، الذي يتولى الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، من المؤسسات المالية تقديم خطط عمل عن بعد لأقسام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لها من أجل تقييم ورصد قدرتها على العمل عن بعد وبشكل فعال خلال فترات الإغلاق (الحجر).

301. وعلاوة على ذلك، ولأغراض الرصد، أنشأ البنك المركزي استمارة واستبياناً شهرياً جديداً لجمع البيانات يركزان على تقديم الخدمات المالية الرقمية. وقدمت هذه الردود معلومات عن التدابير التي تطبقها الكيانات الخاضعة للتنظيم على تغيير سلوك المستهلكين أثناء الجائحة، بما في ذلك تفاصيل عن أنشطتها المالية مثل حجم الأنشطة عبر الحدود وتواترها ووجهتها.

302. وأخيراً، أنشأ قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي السعودي عملية الرقابة على البيانات الشخصية عن بعد على أساس حساس للمخاطر أثناء الإغلاق (الحجر) من خلال استكمال معظم أعمال التفتيش المكتبية لتقليل عدد الموظفين المطلوبين في المباني وتقليل مدة التفتيش دون المساس بالفعالية.

قائمة المصطلحات

أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الضوابط هي التدابير القائمة داخل كيان ما لتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك التدابير الوقائية المنصوص عليها في توصيات مجموعة العمل المالي (يرجى النظر الى القسم 2.2.2).

المبادئ الأساسية تشير إلى المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل المعنية بالرقابة المصرفية، وأهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية الصادرة عن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومبادئ الرقابة على التأمين الصادرة عن الرابطة الدولية لجهات الرقابة على التأمين.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة تعني:

- (a) نوادي القمار (بما في ذلك نوادي القمار على السفن ونوادي القمار على الانترنت)
- (b) وكلاء العقارات.
- (c) تجار المعادن الثمينة.
- (d) تجار الأحجار الكريمة
- (e) المحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين والمحاسبين (عند القيام بالأنشطة المبينة في تعريف الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحت قائمة المصطلحات الخاصة بمجموعة العمل المالي)
- (f) مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية (عند تنفيذ الأنشطة المبينة في تعريف مجموعة العمل المالي للأعمال والمهن غير المالية المحددة تحت قائمة المصطلحات).

المخاطر الناشئة مصطلح واسع يستخدم للإشارة إلى التهديدات التي تم تحديدها مؤخراً ولكن لم يتم استكشافها بالكامل أو مواطن الضعف أو غيرها من الظواهر. ويمكن أيضاً اعتبار المخاطر التي سبق تحديدها والتي تصبح واضحة في ظروف جديدة أو غير مألوفة مخاطر ناشئة.

المجموعة المالية تعني مجموعة تتكون من شركة أم أو أي نوع آخر من الأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون مهام مراقبة وتنسيق على بقية المجموعة لتطبيق رقابة على المجموعة بموجب المبادئ الأساسية، جنباً إلى جنب مع الفروع و/أو الشركات التابعة التي تخضع لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة.

المؤسسات المالية تعني أي شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بعمل واحد أو أكثر من الأنشطة أو العمليات المدرجة في قائمة المصطلحات الخاصة بمجموعة العمل المالي تحت "المؤسسات المالية" لصالح أو نيابة عن العميل.

المخاطر الكامنة تشير إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة في كيان أو قطاع قبل تطبيق تدابير التخفيف. وغالبا ما يتم تقييم المخاطر الكامنة على أساس قاعدة عملاء الكيانات، والمنتجات، وقنوات التسليم والخدمات المقدمة، والولاية القضائية التي تقوم فيها هي أو عملائها بأعمال تجارية.

التفتيش/الفحص:

وتستخدم هذه المصطلحات بالتبادل للإشارة إلى عمليات مراجعة تدخلية/نشطة لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكيان من الناحية العملية. وبالإضافة إلى مراجعة سياسات الكيان وإجراءاته، حيث يشمل التفتيش أو الفحص تقييماً لتنفيذ الكيان لتلك السياسات من خلال جملة أمور منها إجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين، واختبار النظم المستخدمة في الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراجعة تقييم المخاطر وملفات العملاء (يرجى النظر الى المرفق "ب"). وعادة ما تكون عمليات التفتيش عن طريق التدخل الميداني، ومع ذلك، فإن زيادة اعتماد التكنولوجيا قد تسمح بإجراء عمليات تفتيش مكتبية.

الضوابط الداخلية: كما هو محدد في معايير مجموعة العمل المالي بموجب التوصية 18 ومذكرتها التفسيرية 18، يرجى الرجوع إلى تنفيذ برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي ينبغي أن تشمل:

- وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية، بما في ذلك ترتيبات ملائمة لإدارة الالتزام، وإجراءات فحص كافية لضمان معايير عالية عند توظيف الموظفين؛
- برنامج تدريب مستمر للموظفين؛ و
- وظيفة تدقيق مستقلة لاختبار النظام.

المعلومات الإدارية: تشير إلى النظم والعمليات المستخدمة لتزويد مجالس إدارة الكيان وإدارته وموظفيه المعنيين بمعلومات مناسبة وفي الوقت المناسب عن إطار إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية في الكيان.

الرصد بأوسع معانيه يشير إلى العمليات الرامية إلى مراقبة التطبيق الفعال للمتطلبات القانونية والتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفعالية تدابير التخفيف المطبقة، بدءاً من الفحص التفصيلي لوثائق واقعية أو ملفات تحديد الهوية أو المعاملات أو الأنشطة، وتهدف في مرحلة ثانية إلى تحديد "الأسباب الجذرية" لنقاط الضعف أو الخروقات المحددة في المرحلة الأولى من العملية بهدف (فرض) إجراءات تصحيحية بفعالية. أدوات الرصد وهي تمكن الجهات الرقابية من مراقبة التغيرات في ملفات المخاطر أو الكشف عن السلوك غير النمطي. يرجى النظر إلى القسم 1.2.

خدمات تحويل الأموال أو القيمة تشير إلى الخدمات المالية التي تنطوي على قبول النقد أو الشيكات أو الأدوات النقدية الأخرى أو غيرها من المتاجر ذات القيمة ودفع مبلغ مقابل نقداً أو شكلاً آخر إلى المستفيد عن طريق الاتصال أو الرسالة أو التحويل أو من خلال شبكة المقاصة التي ينتمي إليها مقدم خدمة تحويل الأموال أو القيمة. ويمكن أن تشمل المعاملات التي تقوم بها هذه الخدمات وسيطاً أو أكثر ودفعة نهائية لطرف ثالث، وقد تشمل أي طرق دفع جديدة. في بعض الأحيان ترتبط هذه الخدمات بعلاقات مع مناطق جغرافية معينة، ويتم وصفها باستخدام مجموعة متنوعة من المصطلحات المحددة، بما في ذلك الحوالة، وهوندي، وفاي-تشرين.

الرقابة الميدانية وتشير إلى العمل الرقابي الميداني الذي تتحقق فيه الجهة الرقابية بشكل مستقل من وجود سياسات وإجراءات وضوابط كافية في الكيانات الخاضعة للتنظيم، ويقررون أن المعلومات التي تبلغ عنها الكيانات الخاضعة للتنظيم موثوقة، ويحصلون على معلومات إضافية عن الكيان الخاضع للتنظيم والشركات ذات الصلة واللائمة لتقييم حالة الكيان الخاضع للتنظيم، ويرصدون متابعة الكيان الخاضع للتنظيم للمخاوف الرقابية.

الرقابة المكتبية (بما في ذلك الرصد ومراقبة المخاطر) وتشير إلى العمل الرقابي غير الميداني أو على المستوى المكتبي من أجل القيام بانتظام بمراجعة وتحليل الحالة المالية للكيانات الخاضعة للتنظيم، ومتابعة المسائل التي تتطلب مزيداً من الاهتمام، وتحديد المخاطر الناشئة وتقييمها، والمساعدة في تحديد الأولويات، ونطاق العمل الإضافي الميداني والمكتبي.

الكيانات الخاضعة للتنظيم وتشير إلى المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

المخاطر المتبقية وهي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تبقى بعد تطبيق أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لمعالجة المخاطر الكامنة. يرجى مراجعة القسم 2.2.3.

مدى تحمل المخاطر: ويعني اتباع نهج قائم على المخاطر والاعتراف بأن المخاطر المتبقية لن تكون صفراً أبداً. ويشير مصطلح "تحمل المخاطر" إلى المستوى المقبول من المخاطر غير المخففة أو غير القابلة للتخفيف. ويشير تحمل الكيان للمخاطر (وهو عامل من عوامل قابلية تحمل المخاطر) إلى الحدود التي يكون الكيان في إطارها مرتاحاً في العمل بالنظر إلى أن المخاطر المتبقية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب ستبقى متواجدة بعد تطبيق تدابير التخفيف. تحمل الجهة الرقابية للمخاطر

ويشير إلى مستوى المخاطر المتبقية غير المخففة التي ترغب الجهة الرقابية في قبولها، مع مراعاة التأثير المحتمل. وفي هذا الصدد، فإن تحمل الجهات الرقابية للمخاطر يكون أقل عموماً بالنسبة للكيانات التي تنطوي على مخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب أعلى وضوابط أضعف، أو حيث يمكن أن يكون لإخفاقات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تأثير مادي على بقية النظام المالي. ومن ناحية أخرى، قد يكون تحمل المخاطر أعلى في الحالات التي أثبتت فيها الكيانات قدرتها على رصد أي تصعيد للمخاطر المتبقية والتخفيف من حدتها.

مؤشرات المخاطر: هي مقاييس للمخاطر و/أو إحصاءات توفر نظرة ثاقبة على تعرض الكيان للمخاطر وتستخدم لرصد الدوافع الرئيسية للتعرض المرتبط بالمخاطر الرئيسية.³⁹ وفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تُستخدم مؤشرات المخاطر عادة لتقييم ورصد مستوى المخاطر الكامنة، ولكن يمكن أيضاً وضع مؤشرات للخطر لرصد جودة تدابير ضبط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) هو شكل من أشكال تكنولوجيا أتمتة العمليات التجارية على أساس روبوتات البرمجيات المجازية (bots) أو على الذكاء الاصطناعي (AI)/العمال الرقميون.

هيئة التنظيم الذاتي (SRB) هي هيئة تمثل مهنة (مثل المحامين أو كتاب العدل أو غيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين أو المحاسبين)، وتكون من أعضاء من المهنة، ولها دور في تنظيم الأشخاص المؤهلين للدخول ومزاولة المهنة، كما أنها تؤدي وظائف رقابية أو رصدية معينة.

وينبغي لهذه الهيئات أن تنفذ القواعد التي تكفل الحفاظ على المعايير الأخلاقية والسلوكية العالية من جانب مزاولي المهنة.

الجهة (الجهات) الرقابية وتشير إلى السلطات المختصة المعنية أو الهيئات غير العامة التي تضطلع بمسؤوليات تهدف إلى ضمان التزام الكيانات الخاضعة للتنظيم⁴⁰ لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن تكون للهيئات غير العامة (التي يمكن أن تشمل أنواعاً معينة من هيئات ذاتية التنظيم) سلطة الرقابة على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة وفرض العقوبات عليها فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن تُحوّل هذه الهيئات غير العامة بموجب القانون أيضاً صلاحية ممارسة المهام التي تؤديها، وأن يتم الرقابة عليها من قبل جهة مختصة فيما يتعلق بتلك الوظائف.

تقييمات المخاطر الرقابية وتعمل على مساعدة الجهات الرقابية على تطوير وتوثيق وتحديث فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إجراء تقييم للمخاطر الرقابية. يرجى النظر إلى الأقسام 2.1 و 2.2.

الاستراتيجية الرقابية: مع مراعاة تقييم المخاطر الرقابية، تساعد استراتيجية الرقابة الجهات الرقابية على تخطيط أنشطتهم بطريقة تراعي المخاطر وذلك بتحديد مدى الاهتمام الذي ينبغي أن يولى للقطاعات والكيانات ذات الصلة داخل تلك القطاعات. وتعمل على تحديد أهداف واضحة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشرح كيف ستعالج الجهة الرقابية المخاطر التي حددها في قطاعاتهم وكيفية استجابتهم للمخاطر الناشئة. يرجى النظر إلى القسم 3.1.

نظم الرصد: الملاحظة المستمرة لأنشطة الكيانات الخاضعة للتنظيم لتحديد أي ضعف أو خروقات في الالتزام ولكن بطريقة أقل تدخلاً عموماً من نظام الرقابة التقليدي. يرجى النظر إلى التوصيات 14 و 15 و 26 و 28 والفقرة 13.

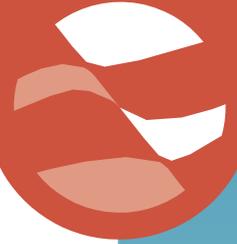
<https://www.bis.org/publ/bcbs195.pdf>

يشمل الجهات الرقابية على المبادئ الأساسية الذين يوظفون بمهام رقابية تتصل بتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي.

خطوط الدفاع الثلاثة: يرجى النظر إلى [الدليل الإرشادي للجنة بازل حول الرقابة المصرفية للإدارة السليمة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب](#) الصفحة رقم 5. وكقاعدة عامة وفي سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن وحدات الأعمال (مثل المكتب الأمامي، والنشاط الذي يواجه العملاء) هي خط الدفاع الأول المسؤول عن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر أعمالها. ويشمل خط الدفاع الثاني كبير الضباط المسؤولين عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو مهمة الالتزام، ولكن أيضا الموارد البشرية أو التكنولوجية. أما خط الدفاع الثالث فيكون مهمة المدقق الداخلي للحسابات.

للعقوبات المالية المستهدفة: ويعني مصطلح العقوبات المالية المستهدفة تجميد الأصول والحظر لمنع إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لصالح الأشخاص والكيانات المدرجة. يرجى النظر إلى التوصية 6 و7 من توصيات مجموعة العمل المالي

مقدمي خدمات الأصول الافتراضية: وفي أكتوبر 2018، وسعت مجموعة العمل المالي نطاق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بموجب التوصية 15. يقصد بـ"مقدمي خدمات الأصول الافتراضية" أي شخص طبيعي أو اعتباري لا يشمل أي مكان آخر بموجب التوصيات، ويُجري أحد الأنشطة أو العمليات التالية المدرجة في تعريف مجموعة العمل المالية أو نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر.



إرشادات للنهج الرقابي القائم على المخاطر

تلعب الجهات الرقابية دوراً حاسماً في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تضمن أن المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمحاسبين ووكلاء العقارات وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وغيرهم من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، يدركون المخاطر التي تواجه أعمالهم وكيفية التخفيف منها. كما تضمن الجهة الرقابية الفعالة التزام هذه الشركات بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة فشلها ذلك.

وتشجع مجموعة العمل المالي الدولي على تفاعلي نهج "وضع علامة على ما تم إنجازه" في رصد جهود القطاع الخاص الرامية إلى الحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتهدف هذه الإرشادات إلى مساعدة الجهات الرقابية على معالجة كامل نطاق المخاطر وتركيز الموارد حيث تكون المخاطر أعلى. والنهج القائم على المخاطر أقل عبثاً على القطاعات أو الأنشطة الأقل خطورة، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الشمول المالي أو زيادته.